



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة القادسية

كلية الإدارة والاقتصاد

قسم الاقتصاد

اثر الائتمان المصرفي على بعض متغيرات الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة 2004-2019

رسالة قدمتها الطالبة

انتصار عباس حسون المعموري

الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد في جامعة القادسية وهي جزء من
متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية

بإشراف

الاستاذ المساعد

الدكتور باقر كرجي حبيب الجبوري

2021 م

1443 هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
((مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا
حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ لَهُ أَضْعَافًا كَثِيرَةً
وَاللَّهُ يَقْبِضُ وَيَبْسُطُ وَإِلَيْهِ
تُرْجَعُونَ))

صدق الله العلي العظيم

سورة البقرة آية 245



أهدي هذا البحث الى كل طالب علم يسعى لكسب العلم والمعرفة وتزويد رصيده
المعرفي العلمي والثقافي

الى امي التي ساندتني في صلاتها ودعائها الى من كانت تسهر الليالي
لكي تنير دربي .

الى من شاركتني افراحي واهاتي الى نبع الحنان الى من تعطف علي
الى اجمل ابتسامة في حياتي الى اقوى امرأة في الوجود : امي الحبيبة .
الى روح ابي العزيز رحمه الله .

الى الذي ساندني وخط معي خطواتي ، ويسر لي الصعاب ، الى زوجي العزيز الذي
تحمل الكثير وعانى معي ، ووقوفه هنا ماكان ليحدث لولا تشجيعه لي .

الى فلذات كبدي ، اولادي الاعزاء عبدالله وزين العابدين ومهدي الذين حرموا مني
طيلة الفترة التي قضيتها في اعداد هذا البحث .

الى اخوتي واخواتي وابنائهم وبناتهم

الكتابة لا تكفي لاصف كيف احبكموالعمر قصير لاكتب حبكم اراكم بسمتي
.... وارى جمال الايام انتم

الى ارواح شهدائنا الابرار الذين ضحوا بانفسهم من اجل ان نكمل مسيرتنا في
الحياة

الى كل الحضور الذين تواجدوا معي في هذا اليوم



الشكر والتقدير

أول من يشكر وبحمده آناء الليل والنهار ، هو العلي الوهاب الاول والآخِر والظاهر والباطن ، الذي اغرقنا بنعمه التي لاتعد ولا تحصى ، ومنى علينا برزقه الذي لا يفنى وانار دربنا فله جزيل الحمد والثناء العظيم ، هو الذي انعم علينا اذ ارسل لنا عبده ورسوله محمداً عليه وعلى آله افضل الصلوات واتم التسليم ، ارسله بقرآنه المبين ، فعلمنا مالم نعلم وحثنا على طلب العلم .

لله الحمد والشكر كله ان وفقنا والهمنا الصبر على المشقة التي واجهتنا لانجاز هذا العمل المتواضع .

والشكر موصول الى كل معلم افادنا بعلمه ، من اولى المراحل الدراسية حتى هذه اللحظة كما نرفع كلمة الشكر والتقدير والاحترام الى استاذي الدكتور المشرف "باقر كرجي حبيب الجبوري" الذي ساعدنا على انجاز بحثنا .

ونشكر الاساتذة الكرام الذين لم يبخلوا علينا بتقديم نصائحهم وارشاداتهم ونخص الدكتور حسين ديكان والدكتور عبد الحسين الغالبي كما ونشكر كل اساتذة قسم الاقتصاد وعلى رأسهم الدكتورة سوسن الجبوري عميد كلية الآلة والاقتصاد ورئيس قسم الاقتصاد الست سندس جاسم ونشكر كل من مد يد العون لنا من قريب ومن بعيد وفي الاخير لايسعنى الا ان ندعو الله عز وجل ان يرزقنا السداد والارشاد والعفاف والغنى وان يجعلنا هداة مهديين .

فهرس المحتويات

رقم الصفحة	الموضوع
	الآية القرآنية الكريمة
	الاهداء
	الشكر والتقدير
أ-ب-ت- ث-ج-ح	فهرست المحتويات
خ-د-ذ	فهرست الجداول
ر	فهرست الاشكال
ز	المستخلص
4-1	المقدمة
44-5	الفصل الأول : الائتمان المصرفي والاستقرار الاقتصادي (إطار نظري)
5	تمهيد
6	المبحث الأول : الائتمان المصرفي (إطار مفاهيمي)
9-6	المطلب الأول: مفهوم الائتمان المصرفي وانواعه
11-9	المطلب الثاني : نظريات الائتمان المصرفي
12-11	المطلب الثالث : عناصر الائتمان المصرفي
13-12	المطلب الرابع : أهمية الائتمان المصرفي

رقم الصفحة	الموضوع
14-13	المطلب الخامس : مخاطر الائتمان المصرفي
19-15	المطلب السادس : السياسة الائتمانية
19	المبحث الثاني : الاستقرار الاقتصادي المفهوم والمؤشرات
21-19	المطلب الأول : مفهوم الاستقرار الاقتصادي
24-21	المطلب الثاني: الاستقرار الاقتصادي عند المدارس الاقتصادية الفكرية
26-24	المطلب الثالث: عوامل الاستقرار الاقتصادي الذاتية
26	المطلب الرابع: مؤشرات الاستقرار الاقتصادي
31-26	اولاً : النمو الاقتصادي تعريفه وأهم نظرياته
35-31	ثانياً : البطالة وأهم أنواعها وأسبابها من وجهة نظر المدارس الاقتصادية الفكرية
39-35	ثالثاً : التضخم تعريفه وانواعه ونظرياته
40	المبحث الثالث : العلاقة بين الائتمان المصرفي وبعض متغيرات الاستقرار الاقتصادي
43-40	المطلب الأول : أثر الائتمان المصرفي على النمو الاقتصادي
44-43	المطلب الثاني : أثر الائتمان المصرفي على التضخم
44	المطلب الثالث : أثر الائتمان المصرفي على البطالة
84-45	الفصل الثاني : الائتمان المصرفي وبعض متغيرات الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة 2004 – 2019
46	المبحث الأول : واقع الائتمان المصرفي في العراق

رقم الصفحة	الموضوع
49-46	المطلب الاول: التطور التاريخي للجهاز المصرفي في العراق
50-49	المطلب الثاني : سمات الجهاز المصرفي العراقي
52-50	المطلب الثالث: الاختلالات او المشاكل التي تواجه الجهاز المصرفي العراقي
53	المبحث الثاني : الائتمان المصرفي وبعض متغيرات الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة 2004 – 2019
53	المطلب الأول : الائتمان المصرفي في العراق للمدة 2004 – 2019
57-53	أولاً: الائتمان النقدي للمصارف التجارية للمدة 2004-2019
61-57	ثانياً : الائتمان التعهدي للمصارف التجارية للمدة 2004-2019
61	المطلب الثاني : النمو الاقتصادي في العراق للمدة 2004-2019
63-62	النتاج المحلي الاجمالي
64	أ- القطاع النفطي
65-64	ب-القطاع الزراعي
66-65	ج-القطاع الصناعي
70-66	المطلب الثالث: البطالة في العراق للمدة 2004-2019
74-71	المطلب الرابع : التضخم في العراق للمدة 2004-2019
75	المبحث الثالث: تحليل أثر الائتمان المصرفي على بعض متغيرات الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة 2004-2019

الموضوع	رقم الصفحة
المطلب الأول : تحليل أثر الائتمان المصرفي على النمو الاقتصادي (الناتج المحلي الإجمالي)	77-75
المطلب الثاني : تحليل أثر الائتمان المصرفي على البطالة بالعراق للمدة 2019-2004	80-78
المطلب الثالث : أثر الائتمان المصرفي على التضخم	84-81
الفصل الثالث : قياس وتحليل أثر الائتمان المصرفي على بعض متغيرات الاستقرار الاقتصادي (الناتج المحلي الإجمالي , البطالة , التضخم)	133-85
تمهيد	85
المبحث الأول : الإطار النظري للأساليب الإحصائية المستخدمة	86
المطلب الأول : الاستقرارية	87-86
1- عدم الاستقرارية حول المتوسط	89-87
2- عدم الاستقرارية في التباين	89
المطلب الثاني : اختبار جذر الوحدة	90-89
المطلب الثالث : اختبارات جذر الوحدة	91
1. اختبار ديكي فولر الموسع	91
2. اختبار التكامل المشترك	93-91
أ- اختبار أنجل – كرانجر	93-92
ب- اختبار جوهانسون وجسليوس	93

الموضوع	رقم الصفحة
اولاً: إختبار الأثر	93
ثانياً: إختبار القيمة العظمى للجذر المميز	94
ثالثاً: إنموذج متجه الانحدار الذاتي VAR	96-94
رابعاً: خصائص إنموذج الانحدار الذاتي VAR	97-96
خامساً: إختبار السببية لكرانجر	99-97
سادساً: إنموذج متجه تصحيح الخطأ	100-99
المبحث الثاني : توصيف وصياغة وتقدير النماذج القياسية المستعملة في قياس أثر الائتمان المصرفي على بعض متغيرات الاستقرار الاقتصادي في العراق	101
المطلب الأول : توصيف وصياغة الأنموذج القياسي	101
المطلب الثاني : تحليل الانموذج القياسي	103-101
ثانياً: تقدير انموذج العلاقة بين المتغير التابع الناتج المحلي الإجمالي GDP والمتغير المستقل الائتمان المصرفي (BC):	105-103
ثانياً: إختبار سببية كرانجر	106-105
ثالثاً: تقدير انموذج VAR	109-106
رابعاً: إختبار جودة انموذج المقدر	111-109
4-إختبار مقلوب الجذور الاحادية لصلاحية الانموذج	111
خامساً: تقدير انموذج العلاقة بين المتغير التابع البطالة un والمتغير المستقل الائتمان المصرفي BC	113-111

رقم الصفحة	الموضوع
120-113	2-انموذج متجه تصحيح الاخطاء ECVM
121-120	ثالثاً: اختبار جودة انموذج تصحيح الاخطاء بين البطالة والائتمان المصرفي
122-121	3- اختبار مقلوب الجذور الاحادية لصلاحية الانموذج
130-122	رابعاً: تقدير انموذج العلاقة بين المتغير التابع التضخم CBI والمتغير المستقل الائتمان المصرفي BC
133-130	ثالثاً: اختبار جودة انموذج تصحيح الاخطاء بين التضخم والائتمان المصرفي
135-134	الاستنتاجات
136-135	التوصيات
146-137	المصادر
	الملاحق

فهرس الجداول

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الجدول
54	نسبة مساهمة القطاعات بالائتمان النقدي الممنوح من قبل المصارف التجارية في العراق للمدة 2004 - 2019	1
58	نسبة المساهمة في الائتمان التعهدي الممنوح من قبل المصارف التجارية في العراق للمدة 2004 – 2019	2
60	قيمة الائتمان المصرفي الممنوح من قبل المصارف التجارية للمدة 2004 - 2019	3
62	مساهمة القطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة 2004 – 2019	4
69	اجمالي معدلات البطالة والزيادة السكانية في العراق للمدة 2004 - 2019	5
71	معدل التضخم في العراق للمدة 2004 - 2019	6
75	اثر الائتمان المصرفي في لاجمالي الناتج المحلي الإجمالي	7
78	اثر الائتمان المصرفي على البطالة في العراق للمدة 2004 - 2019	8
81	اثر الائتمان المصرفي في معدل التضخم في العراق	9
88	الفروق الأولى للسلسلة الزمنية	10
88	الفروق الثانية للسلسلة الزمنية	11
103-102	نتائج اختبار ديكي فولر الموسع ADF لجذر الوحدة	12
103	نتائج اختبار مدى جودة التكامل المشترك بين الناتج المحلي الإجمالي والائتمان المصرفي	13

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الجدول
104	نتائج اختبار مدى جودة التكامل المشترك بين الناتج المحلي الإجمالي والائتمان المصرفي وفق منهجية جوهانسون	14
105	معايير تحديد عدد فترات التباطؤ الزمني لانموذج VAR بين الناتج المحلي الإجمالي والائتمان المصرفي	15
106	نتائج اختبار سببية كرانجر بين الناتج المحلي الإجمالي والائتمان المصرفي	16
-106 108	المعاملات المقدرة لانموذج VAR	17
110	اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي لانموذج VAR بين الائتمان المصرفي والناتج المحلي الإجمالي	18
110	اختبار الارتباط الذاتي للبواقي لانموذج VAR بين الائتمان المصرفي والناتج المحلي الإجمالي	19
112	نتائج اختبار مدى جودة التكامل المشترك بين البطالة والائتمان المصرفي وفق منهجية انكل وكرانجر	20
112	نتائج اختبار مدى جودة التكامل المشترك بين البطالة والائتمان المصرفي وفق منهجية جوهانسون	21
113	معايير تحديد عدد فترات التباطؤ الزمني لانموذج EVCM بين البطالة والائتمان المصرفي	22
116-114	المعاملات المقدرة لانموذج EVCM	23
119-117	المعاملات المقدرة بموجب طريقة المربعات الصغرى لانموذج EVCM	24
121-120	اختبار الارتباط الذاتي للبواقي لانموذج تصحيح الأخطاء بين البطالة والائتمان	25

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الجدول
	المصرفي	
121	اختبار التجانس لانموذج تصحيح الأخطاء بين البطالة والائتمان المصرفي	26
123	نتائج اختبار مدى جودة التكامل المشترك بين التضخم والائتمان المصرفي وفق منهجية انكل وكرانجر	27
123	نتائج اختبار مدى جودة التكامل المشترك بين التضخم والائتمان المصرفي وفق منهجية جوهانسون	28
124	معايير تحديد عدد فترات التباطؤ الزمني لانموذج EVCM بين الناتج المحلي الإجمالي والائتمان المصرفي	29
127-125	المعاملات المقدره لانموذج EVCM	30
129-128	المعاملات المقدره بموجب طريقة المربعات الصغرى لانموذج EVCM	31
131	اختبار الارتباط الذاتي للبواقي لانموذج تصحيح الأخطاء بين التضخم والائتمان المصرفي	32
131	اختبار التجانس لانموذج تصحيح الأخطاء بين التضخم والائتمان المصرفي	33

رقم الصفحة	عنوان المخطط	ت
------------	--------------	---

48	مخطط المصارف في العراق	1
66	مخطط مساهمة القطاعات الاقتصادية في GDP	2
70	مخطط معدل البطالة في العراق للمدة 2004-2019	3
74	مخطط معدل التضخم في العراق للمدة 2004-2019	4
77	اثر الائتمان المصرفي على الناتج المحلي الاجمالي	5
80	اثر الائتمان المصرفي في معدل البطالة في العراق	6
83	اثر الائتمان المصرفي على التضخم في العراق	7
90	مخطط اختبارات جذر الوحدة	8
111	مخطط نتائج اختبار مقلوب جذر الوحدة	9
122	مخطط نتائج اختبار مقلوب الجذور الاحادية لصلاحية الانموذج	10
122	مخطط استجابة البطالة لصددمات الائتمان المصرفي	11
132	نتائج اختبار مقلوب الجذور الاحادية لصلاحية الانموذج	12
132	استجابة التضخم لصددمات الائتمان المصرفي	13

فهرس الاشكال

المستخلص :

يعد الائتمان المصرفي من الموضوعات البالغة الأهمية في الحياة الاقتصادية عامة والحياة المصرفية خاصة من خلال تقديمه التمويلات اللازمة للمستثمرين وتوفير السيولة التي تحتاجها متطلبات الاستقرار الاقتصادي إستندت الدراسة الى التمويل دورا مهما في تحقيق معدل النمو في الاقتصاد الوطني في ظل تقديم البنوك التجارية للتسهيلات الائتمانية للمستثمرين المحليين والاجانب على حد سواء وتنطلق دراسة من مشكلة البحث بعدم فعالية الائتمان المصرفي على متغيرات الاستقرار الاقتصادي وكذلك لم يكن للائتمان المصرفي دور قوي على متغيرات الاستقرار الاقتصادي تكمن أهمية الدراسة في ان للائتمان المصرفي دوراً في زيادة النمو الاقتصادي في القطاعات الانتاجية العراقية وتقليل البطالة والتضخم بما ينعكس إيجابياً على الاستقرار الاقتصادي وتفعيل القطاع الخاص من خلال تمويل المصارف التجارية. ويتمحور هدف البحث حول معرفة الدور الذي يؤديه الائتمان المصرفي في متغيرات الاستقرار الاقتصادي في العراق . وقد توصلت الدراسة الى ارتباط الائتمان المصرفي مع متغيرات الاستقرار الاقتصادي المعدة للدراسة عن طريق وجود علاقة طردية بين الائتمان المصرفي عند فترة الإبطاء الاولى والثالثة والرابعة وعلاقة عكسية عند فترة الإبطاء الثانية ووجود تكامل مشترك بين البطالة والائتمان المصرفي وكذلك مع التضخم وايضا وجود علاقة طردية بين الائتمان المصرفي والبطالة على المدى الطويل.

المقدمة :

يعد للإئتمان المصرفي دوراً أساسياً في الاقتصاد الوطني بإعتباره الوسيط المالي بين المدخرين والمستثمرين، يقدم، خدمة مصرفية للوحدات الاقتصادية ومؤسسات الدولة كونه من أهم الأنشطة المصرفية التي تجذب الإيرادات المجزية للمصارف التجارية ، من خلال قيامها بالوساطة بين الوحدات الاقتصادية عن طريق منح القروض والتسهيلات المصرفية المختلفة، وتمويل الأنشطة الاقتصادية في الدول النامية ، وقدرتها على تعبئة المدخرات في المجتمع وتوجيهها نحو الأنشطة الاقتصادية بشكل تسهيلات نقدية وتعهدية ، وقد عانى واقع الاقتصاد العراقي من ظروف صعبة انعكست سلباً على الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لهذا يجب توفير مناخ ملائم للجهاز المصرفي للارتقاء بواقع عمله من خلال توفير الائتمان اللازم للنجاح وللإئتمان المصرفي أهمية في توفير متطلبات الإستقرار الاقتصادي الذي يسعى البلد للوصول اليه وتناول البحث دور الائتمان المصرفي على بعض متغيرات الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة 2004-2019 ومن خلال الجانب التحليلي والقياسي تم بيان نوع العلاقة بين الائتمان ومتغيرات الاستقرار الاقتصادي مما يؤدي الى تسريع الاندماج في النظام المالي العالمي لماله من اسهام في زيادة معدل النمو الاقتصادي وبعض متغيرات الاستقرار الاقتصادي كالتضخم والبطالة .

وتكمن أهمية البحث في اطار الصناعة المعرفية في تأمين مناخ ائتماني يساهم في نقل الاقتصاد الى مرحلة الإستقرار الاقتصادي وتسريع الاندماج في النظام المالي العالمي ما يمكن أن يسهم في زيادة معدل النمو الاقتصادي وغيره من المتغيرات الإستقرار الاقتصادي كالتضخم والبطالة .

أولاً : أهمية البحث

للائتمان المصرفي دوراً في زيادة النمو الاقتصادي في القطاعات الانتاجية العراقية وتقليل البطالة والتضخم بما ينعكس إيجاباً على الاستقرار الاقتصادي وتفعيل القطاع الخاص من خلال تمويل المصارف التجارية .

ثانياً : مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث :

- 1- عدم فاعلية الائتمان المصرفي على بعض متغيرات الاستقرار الاقتصادي .
- 2- لم يكن للائتمان المصرفي دور قوي على متغيرات الاستقرار الاقتصادي .

ثالثاً : فرضية البحث

- 1- للائتمان المصرفي تأثير ايجابي او سلبي على بعض متغيرات الاستقرار الاقتصادي في العراق.
- 2- توجد علاقة توازنية قصيرة وطويلة الاجل (تكامل مشترك) ينتج عنها علاقة سببية بين الائتمان المصرفي والنمو الاقتصادي والبطالة والتضخم في العراق خلال مدة البحث .

رابعاً: هدف البحث:

يهدف البحث الى بيان اثر الائتمان المصرفي على بعض متغيرات الاستقرار الاقتصادي في العراق خلال مدة البحث .

منهجية البحث :

بهدف البلوغ الى مايتوخاه البحث من أهداف وإختبار ما جاء في فرضيته ، تم الاعتماد على المنهج الإستقرائي لدراسة الوقائع الكلية ، ومن خلال صياغة التحليل الاقتصادي بالأسلوب الوصفي وكذلك الدراسة القياسية لبيان تحليل العلاقة بين الائتمان المصرفي وبعض متغيرات الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة 2004 – 2019.

خامساً : الحدود المكانية والزمانية للبحث

لقد تم اختيار العراق مكاناً مناسباً لدراسة جوانب البحث خلال المدة (2004-2019).

سادساً: هيكلية البحث

لتحقيق هدف البحث فقد قسم البحث الى ثلاث فصول حيث يتضمن الفصل الأول ثلاث مباحث المبحث الأول يتحدث عن الائتمان المصرفي أما المبحث الثاني فيتضمن مفهوم الاستقرار الاقتصادي ومؤشراته أما المبحث الثالث يتضمن العلاقة بين الائتمان المصرفي ومتغيرات الاستقرار الاقتصادي .

أما الفصل الثاني يتضمن الائتمان المصرفي في العراق ومتغيرات الاستقرار الاقتصادي حيث قسم الى ثلاث مباحث فالمبحث الأول يبين الجهاز المصرفي في العراق وأهم سماته والإختلالات التي يتعرض لها أما المبحث الثاني فإنه يتضمن الائتمان المصرفي وبعض متغيرات الاستقرار الاقتصادي في العراق أما المبحث الثالث فقد تضمن تحليل أثر الائتمان المصرفي على بعض متغيرات الاستقرار الاقتصادي خلال مدة الدراسة أما الفصل الثالث فقد تضمن قياس وتحليل أثر الائتمان المصرفي على بعض متغيرات الاستقرار الاقتصادي ويتكون من مبحثين المبحث الأول فقد تضمن الإطار النظري للأساليب الإحصائية أما المبحث الثاني فقد تضمن توصيف وصياغة وتقدير النماذج الإحصائية المستعملة في قياس أثر الائتمان المصرفي على متغيرات الاستقرار الاقتصادي في العراق خلال مدة الدراسة .

وأحكم البحث عمله من الإستنتاجات والتوصيات المنسجمة مع فرضية البحث ومنهجيته.

المطلب الاول :الدراسات العربية السابقة

1-دراسة وفاء القرصو 2019 : تحليل العلاقة بين الائتمان المصرفي والنمو الاقتصادي على المستوى القطاعي في الجزائر خلال الفترة (1998-2017) حيث تهدف هذه الدراسة البحث عن العلاقة بين الائتمانات المصرفية الممنوحة لمختلف القطاعات والنمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام التكامل المتزامن ونموذج تصحيح الخطأ , مما اظهرت نتائج الدراسة تأثير سلبي لمختلف القروض المصرفية على النمو الاقتصادي في حين ان اختبارات السببية لكرانجر وجدت بأن هناك علاقة سببية تتجه من النمو الاقتصادي الى القروض المصرفية مما يتفق مع فرضية الطلب التابع.

2- دراسة نور الهدى محمد 2013 : الترميز الائتماني ودوره في الحد من مخاطر الائتمان المصرفي في السودان يهدف البحث الى التعرف على دور تطبيق نظام الترميز الائتماني في الحد من مخاطر الائتمان المصرفي وكذلك التعرف على دور تطبيق هذا النظام في تحقيق سلامة قرارات التمويل المصرفية وماهي فوائد التي تعود على المستثمر والمصرف والاقتصاد الوطني للبلد والمواطن العادي والسلطة الرقابية وقد تمثلت مشكلة البحث في الاجابة على مجموعة تساؤلات منها هل يؤدي تطبيق نظام الترميز الائتماني الى تقليص مخاطر التعثر والفسل في تسديد المبالغ في المصارف السودانية .

3-دراسة عادل قائد العامري: عن أثر الائتمان المصرفي على النمو الاقتصادي في اليمن دراسة تحليلية قياسية للفترة 1990-2001 تهدف الدراسة الى قياس أثر الائتمان المصرفي على النمو الاقتصادي المتمثل بمعدل نمو الناتج المحلي الاجمالي على مستوى الاقتصاد ككل وقد استخدمت الدراسة اسلوب التحليل الوصفي لبيانات الائتمان المصرفي وطبقت نموذج احصائي قياسي لاختبار الفرضيات وقد اظهرت نتائج الدراسة بأن معظم الائتمان المصرفي في اليمن يتمثل في شكل قروض وسلف معظمها قصيرة الاجل ولا توجد سياسة ائتمانية واضحة للمصارف التجارية وكما بينت الدراسة ان الائتمان المصرفي في اليمن يتأثر بشكل ايجابي بحجم الودائع الاجمالية لدى البنوك والناتج المحلي الاجمالي وعدد السكان في حين يرتبط بعلاقة عكسية مع سعر الفائدة الحقيقي على الاقراض مما اسفرت نتائج القياس عن وجود أثر ايجابي محدود للائتمان المصرفي على النمو

الاقتصادي على المستوى الكلي والقطاعات مما يؤدي الى تواضع مساهمة القطاع المصرفي في النمو الاقتصادي .

4- **نغم عباس التويجري , وآخرون :** الائتمان المصرفي ودوره في نقل أثر السياسة النقدية الى النشاط الاقتصادي في العراق للمدة 2003-2015 وقد توصل البحث الى مساهمة هيكل الائتمان المصرفي وحسب القطاعات في نقل اثر السياسة النقدية وتفعيل دورها في استقرار النشاط الاقتصادي في العراق .

المطلب الثاني: الدراسات الاجنبية السابقة

1- **Paola Bongini وآخرون :** تركز هذه الدراسة على التنمية المالية ودورها على النمو الاقتصادي لبلدان شرق وجنوب شرق اوروبا في المدة مابعد الشيوعية 1995-2014 تزامنا مع فتح الاسواق المالية للمستثمرين الاجانب والازمة المالية العالمية مما توصلت اليه الدراسة بأن الائتمان المصرفي يعزز النمو الاقتصادي والبنوك المملوكة للاجانب بلاشك انها تعتبر اضافة ايجابية الى الاسواق المالية المحلية ولها القدرة على تعزيز النمو الاقتصادي.

2- **بحث للدكتور لوкас بابا ديموس عام 2009 :** نقل مخاطر الائتمان , التطورات والاثار المترتبة عن السياسات , بحث مقدم الى مؤتمر ادارة المخاطر والتنظيم المصرفي نظمته لجنة بازل للرقابة المصرفية ومركز ابحاث السياسات الاقتصادية ومجلة الوساطة المالية في 29 حزيران 2009 وتوصل البحث الى ان التطور السريع في ادوات نقل وتحويل مخاطر الائتمان يعود الى بيئة الاسعار المنخفضة للفائدة وهذه البيئة حفزت على الابتكار والتطور في حجم هذه الادوات مما يدعو البحث الى توسيع نطاق المعرفة في اداء وفعالية آلية نقل المخاطر والاثار المترتبة على السياسات الخاصة بهذه المخاطر على النظام المالي .

الفصل الاول

الائتمان المصرفي والاستقرار الاقتصادي مدخل مفاهيمي

تمهيد

يعد الائتمان المصرفي وظيفة رئيسة للمصارف التجارية لتحقيق ارباحها، وتحقيق أهدافها الأخرى ويمثل الجهاز المصرفي حجر الزاوية في التنمية الاقتصادية في اي دولة ولاشك في ان من اولويات عمله توفير الائتمان للقطاعات الاقتصادية المختلفة بصورة تسهم في دفع عملية التنمية والنمو الاقتصادي , وبما ان العراق مر بظروف صعبة الى وقتنا الحالي من حروب وحصار اقتصادي مما ادى الى تدهور الاوضاع الاقتصادية بسبب عدم الاستقرار السياسي والامني خلال الفترة الانتقالية التي حملت ميزانية الدولة تكاليف كبيرة كان يمكن الاستفادة منها في دعم التنمية الاقتصادية .

وقد ادت تلك الاحداث الى ضعف الهيكل الانتاجي المحلي وارتفاع معدل الاستهلاك الكلي وضعف معدلات الادخار والاستثمار واتساع فجوة الموارد المحلية بالاضافة الى ارتفاع عجز الميزانية العامة والميزان التجاري وارتفاع معدلات التضخم والبطالة . ونظرا لاهمية الادخار في الاستثمار وفي عملية النمو الاقتصادي فمن الضروري ان تتوفر مؤسسات مصرفية كفوءة وقادرة على تجميع المدخرات وتوجيهها للاستثمارات الداعمة للنمو الاقتصادي وان تتوفر الشروط اللازمة لقيام هذه المؤسسات بأعمالها بكفاءة . وبحسب هذه الاهمية المعطاة للجهاز المصرفي والاعتماد الكبير عليه فمن الضروري التعرف على جوهر نشاطه (منح الائتمان المصرفي) وتطوره ومساهمته في الاقتصاد الوطني , ومن هنا بدأ الاقتصاديون يهتمون بالعلاقة بين التضخم والبطالة وتأثير الائتمان .

وقد تضمن الفصل ثلاثة مباحث هي :

المبحث الاول : الائتمان المصرفي إطار مفاهيمي.

المبحث الثاني :الاستقرار الاقتصادي المفهوم والمؤشرات .

المبحث الثالث : العلاقة بين الائتمان المصرفي وبعض متغيرات الاستقرار الاقتصادي.

المبحث الأول : الائتمان المصرفي إطار مفاهيمي

المطلب الأول : مفهوم الائتمان المصرفي وأنواعه

الائتمان لغة : انتمان (إسم) مصدره انتمن ، "والائتمان على المال يعني إتخاذ الشخص أميناً على المال" (1). وقد جاء الائتمان في الآيات القرآنية الكريمة في قوله تعالى (فإن آمن بعضكم بعضاً فليؤد الذي أوتمن أمانته وليتق الله ربه) . الآية 283 من سورة البقرة² ، أما الائتمان اصطلاحاً فهو "تعهد جهة الدائن (البنك) لجهة أخرى وهي المدين أي (المستثمر) بالمديونية أو الاقتراض" (3)

الائتمان المصرفي بالمفهوم الاقتصادي

الائتمان المصرفي " هو عملية مبادلة قيمة مالية في الحاضر مقابل وعد بقيمة مساوية لها في المستقبل ، غالباً ما تكون القيمة نقوداً مع فائدة تترتب على هذه القيمة التي تدفع من قبل الحاصل عليها (المستثمر أو الزبون) أي المتلقي للائتمان الى مانح الائتمان (المصرف) (4)

يعد مفهوم الائتمان في الاقتصاد الحديث ثقة البنك التجاري للشخص الذي يمنحه مبلغاً من المال ويجعله تحت تصرفه لفترة محددة متفق عليها كلا الطرفين والتي بموجبها يعمل المقترض على إيفاء ذلك المبلغ في نهاية تلك الفترة مقابل عائدات وفوائد معينة يحصل عليها المصرف من المقترض (5)

عُرف الائتمان المصرفي " القوة الشرائية غير المستمدة من الدخل ، وإنما هي القوة الشرائية من قبل المؤسسات المالية أما بوصفها تعويضاً عن الدخول المعطلة للمودعين في البنوك أو كإضافة الى صافي المبلغ الإجمالي للقوة الشرائية ، وله أهمية كبيرة في الدول المتقدمة خصوصاً من حيث تسوية جميع المعاملات الاقتصادية في تلك الدول طريق الائتمان المصرفي وأدواته المستخدمة (6)

(1) معجم المعاني الجامع.

2 القرآن الكريم

3 حسن سمير عشيح ، التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الاقتراض والتوسع النقدي في البنوك ، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع ، الطبعة الاولى 2010:ص58 .

(4) عوض الله ، زينب حسين ، اقتصاديات النقود والمال ، الدار الجامعية ، القاهرة 1995 : ص77 .

(5) الشمري، ناظم محمود نوري (النقود والمصارف) دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل 1998: ص

92.

(6) T.N.Hajela ، mony– Banking and International Trade ،published by: Ane Books pvt–Ltd Eighth Edition: 2009p.246.

وكذلك عُرف الائتمان المصرفي " بأنه إمداد بالأموال في أوقات الحاجة اليها مقابل الحصول على قدر من المال في المستقبل غالباً ما يزيد عن الاول معوضاً عن القيمة الحالية للأموال ومخاطر التضخم والتضحية. (1)

كما ويعرف بأنه " الثقة التي يمنحها المصرف من خلال منح مبلغ محدد من المال ، يستخدمه في عمل محدد ومدة محددة ، يلزم بها الزبون بالسداد وفق الشروط المعتمدة وبالمقابل يحصل المصرف على عائد يسمى الفوائد ويقدم الزبون ضمانات من شأنها تضمن للمصرف إرجاع أمواله في حال إمتناع الزبون عن إسترداده. (2)

وكذلك يعبر عنه "التسهيلات التي يمنحها المصرف للمستثمرين من الجمهور أو البنوك الأخرى وتحمل تلك التسهيلات من جانب المصرف مخاطرة بعدم تسديد القرض لصالح المصرف من قبل المقترضين في الوقت المحدد.

ويمكن تعريف الائتمان المصرفي وفقاً لما سبق بأنه مبلغ من المال يتفق عليه ويمنحه المصرف للزبون يتصرف به لغرض محدد بعلم من المصرف بموجب الضمانات والشروط الواردة في التصريح بمنح الائتمان خلال مدة بهدف تنمية نشاط الزبون مقابل تعهد الزبون بإرجاع المبلغ مع الفوائد المترتبة عليه والمصاريف المستحقة .

أنواع الائتمان المصرفي :

يتمثل عمل المصارف التجارية بتقديم خدمات ائتمانية متنوعة لمختلف قطاعات الاقتصاد الوطني لتمكنها من ممارسة اعمالها وانشطتها المختلفة , وهناك عدة انواع هي :

1-الائتمان النقدي : ويكون على ثلاثة اشكال هي :

أ-القروض والسلف : وتعد القروض من اهم انواع الائتمان لاهميتها الكبيرة في ديمومة المصرف وتمكينه من تحقيق اهدافه التي وضعها , وتعد من اكثر موجودات المصرف خصوبة لما تولده من ارباح وعوائد مجزية اذا ما ديرت بشكل كفوء .

ب-خصم الاوراق التجارية : تعرف على انها سندات مالية تتضمن تعهدا بدفع مبلغ من المال في تاريخ استحقاق معين وتكون قابلة للتداول عن طريق التظهير الناقل للملكية ومحكومة بقوانين التجارة للدولة ومنها الصكوك والكمبيالات وسندات السحب (السفتجة) وتعد وسيلة تجارية متعارف عليها عالمياً لتسوية الديون واهميتها تأتي من خلال سهولة تحويلها الى نقود عن طرق

(1) حسن كريم حمزة (الدور التمويلي للمصارف العراقية في تحقيق النمو الاقتصادي) ، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية جامعة الكوفة / كلية الادارة والاقتصاد مجلد التاسع ، العدد الثاني والثلاثون 2015 : ص 65.

(2) الشويهدى فوزي علي ، نشرة التجارة والتنمية للمصرف الليبي حول الائتمان المصرفي ، 2003 ، الصفحة الالكترونية <http://www.Bankofcd.com/page.asp?page=264>

خصمها لدى المصرف . وان الخصم يعرف بانه عملية مصرفية يقوم المستثمر او الزبون حامل الورقة التجارية بموجبها بنقل الملكية الى المصرف من خلال التظهير قبل موعد الاستحقاق , اي شراء الورقة من المستفيد قبل استحقاقها مقابل دفع ثمن اقل من قيمتها الاسمية مما تصبح إحدى موجودات المصرف التي يحق له توظيفها في استثماراته, وقد تحقق المصرف من هذه العملية العديد من المزايا أهمها الفائدة والعمولة التي يتقاضاها من عملية الخصم¹.

ج-السحب على المكشوف (حساب جاري مدين) : هو قرض تلقائي لحساب جاري للزبون من اجل تغطية الصكوك المسحوبة التي تجاوزت الرصيد الموجود في الحساب , حيث يعمل المصرف من خلاله وضع سقف محدد من المبالغ لايجوز للزبون تجاوزه في السحب الا بموافقة الادارة , وتحقق المصارف فائدة من هذا الائتمان تتحدد قيمتها حسب المدة التي انكشف فيها الحساب , مع استمرار الزبون على صلة بالمصرف مما يسهل متابعة اوضاعه المالية والتجارية وتقييمها سلباً او ايجاباً².

2-الائتمان التعهدي : هو تعهد بالدفع وليس دفعاً فعلياً كما في الائتمان النقدي , ومن اكثر اشكاله شيوعاً هما:

أ-الاعتمادات المستندية : هو تعهد يصدره المصرف بناءً على طلب فاتح الاعتماد بدفع مبلغ محدداً او قبول سحبات زمنية بقيمة محددة خلال مدة ومقابل استلام المصرف المصدر مستندات محددة مع الالتزام بالشروط والتعهدات الخاصة بالاعتماد المستندي , ويعد اداة الدفع مهمة لتنفيذ العمليات التجارية بين المستورد والمصدر .

ب-خطابات الضمان : هي تعهد يصدر من قبل المصرف لضمان احد زبائنه نتيجة للالتزام الملقى على عاتقه وضمانا لوفاء الزبون بالتزاماته لصالح طرف اخر, المستفيد في حدود مبلغ محدد ولمدة معينة مع ذكر الغرض الذي صدر من اجله الخطاب ومدة سريانه , وتصدر خطابات الضمان عندما يكون هناك حاجة الى ايداع مبلغ تأمين نقدي , ولها وظيفة اقتصادية في تنشيط وتسهيل المعاملات المالية والتجارية³.

3-البيع التأجيري : يعد احد انواع البيع بالتقسيط حيث تدفع قيمة السلع خلال مدة محددة ووفقا لترتيبات خاصة اي يقوم المصرف بتمويل البائع على ان يقوم المشتري او المستاجر بسداد القيمة على شكل اقساط شهرية وتبقى ملكية تلك السلع عائدة للمصرف خلال مدة التاجير وغالبا مايستعمل هذا النوع لتمويل شراء السيارات .

4-التأجير التمويلي : عبارة عن تقنية للتمويل تستخدمها المصارف والمؤسسات المالية المتخصصة للحصول على اصول منقولة او عقارات ومن ثم تاجيرها الى مؤسسة اخرى التي بدورها تقوم باعادة شراء الاصل عند انتهاء مدة العقد اذ يكون للمستاجر ثلاث خيارات اما ان يمتلك الاصل بالثمن المتفق عليه , أو القيام بتحديد العقد لمدة قصيرة او اعادة الاصل الى

¹ الموسوي علي امير خليل , تنمية الموارد المالية واثرها على محفظة الائتمان المصرفي : دراسة مقارنة بين عينة من المصارف التجارية العراقية الحكومية والاهلية , رسالة ماجستير , جامعة بغداد كلية الادارة والاقتصاد, 2010 :ص64-71

² عبدالله , خالد اميم , واخرون , ادارة العمليات المصرفية المحلية والدولية , دار وائل للنشر والتوزيع , عمان, 2006 :ص92

³ د. حسن , واخرون , شرح الاعتمادات المستندية , دار المعرفة , 1991:ص102

المؤسسة المؤجرة . ويعد من العقود طويلة الاجل التي يحصل فيها المستاجر على بعض حقوق الملكية فيما يخص الاصل موضوع الصفقة ويسجل كملك للشركة في سجل العام الخاص بها وتكاليف الصيانة يتحملها المستاجر وعليه دفع الاقساط الدورية بالكامل اما في حالة عدم التزامه فانه سيواجه خطر الافلاس .

5-بطاقات الائتمان :هي بطاقة من البلاستيك على شكل شريحة الكترونية تعطي لصاحبها الفرصة للحصول على الائتمان ضمن شروط محددة وحصول الزبون على بطاقة الائتمان فانه قد يستخدمها داخل بلده او خارجها اذ بإمكانه شراء بضائع او تذاكر طائرة او دخول مطاعم دون القيام بدفع فوري نقدا على ان يتم السداد خلال فترة 25 يوم من استلامه الفواتير دون دفع اي فائدة¹ .

المطلب الثاني : نظريات الائتمان المصرفي

1-النظرية الانكليزية (نظرية القروض التجارية) أو الحقيقية

وتعتمد هذه النظرية على فكر آدم سميث والتقاليد الانجلوسكسونية , حيث يتلخص مضمونها بأن المصرف التجاري عليه ان يقوم بتقديم القروض قصيرة الاجل فقط , التي لاتزيد مدتها عن عام وعليه ان يحافظ المصرف التجاري على السيولة ويتعامل بالاوراق التجارية في مجالات الانشطة التجارية والتي بطبيعتها متكررة وقصيرة الاجل ويجب ان لاتشتمل تكوين رؤوس اموال الشركات أو المساهمة في تأسيسها او نشاطها هي:⁽²⁾

أ- فشلها في توفير إحتياجات التنمية الإجتماعية والإقتصادية ، خاصة في البلدان النامية ، وإن التقيد في منح الائتمان خلال هذه النظرية تمنع المصارف من أن تساهم في مشاريع البنى التحتية ، التي تساهم في تغييرات جوهرية في الاقتصاد القومي .

ب- الحيلولة دون منح الائتمان اللازم للتوسيع في المشاريع الصناعية ، وتوفير خطوط الإنتاج وإعادة تجهيزها بالمعدات الحديثة ، بسبب طول مدة هذه القروض .

ج- لم تأخذ بنظر الإعتبار هذه النظرية الثبات النسبي للودائع بأنواعها ، فالودائع الجارية لا يمكن سحبها في آن واحد ، لان عملية السحب والايدياع للودائع في هذه الحالة تكون مستمرة ، أما ودايع التوفير تتميز بالثبات النسبي لأنها كثيرة العدد وإنها في الوضع الطبيعي تنمو وتكبر ، أما الودائع الثابتة فإن تاريخ إستحقاقها معروف لدى المصرف ، ولا يحق لصاحبها السحب إلا في مواعيدها .

د- هذه النظرية تفترض إمكانية إكمال الدورة التجارية بنجاح ، وإن هذا الأمر لا يحدث دائماً خاصة في أوقات الأزمات الاقتصادية والركود .

¹ الراشدان عبد الله زاهي , في اقتصاديات التعليم , الطبعة الثالثة , دار وائل للنشر , الاردن , 2008

ص:123

(2) السيد علي المولى ، النظم النقدية والمصرفية مع دراسة خاصة للنظام المصرفي المصري ، القاهرة ، دار النهضة العربية ، 1988 :ص93 .

وعموماً ، فإنَّ هذه النظرية تؤكد على إنَّ الإقراض قصير الأجل يوفر عنصر السيوولة والربح في آنٍ واحد. (1)

1. نظرية الدخل المتوقع Anticipated Incom theory

جاءت هذه النظرية بانتقاد النظريتين وتقضي باستمرارية السيوولة عن طريق امكانية السداد وقد تبين بأنَّ منح الائتمان يعتمد على دراسة مدى جدية المشروع أو الاستثمار الممنوح له القرض ، ومقدار دخله المتوقع . والقرض إنَّ كان قصير أو طويل الأجل ليس ضماناً كافية فقد يكون منح القروض طويلة الأجل للمشروع الذي يتوقع نجاحه أفضل من قروض قصيرة الأجل ممنوحة لمشروع يتوقع فشله ، وليس هناك سبب مقنع لبقاء الإعتماد على قروض القطاع التجاري. (2)

2-نظرية التحويل أو التبديل The Shifiability Theory:

تعتمد النظرية على توسيع دائرة التوظيف للمصرف التجاري عن طريق عدم الاقتصار على التعامل قصير المدى اي القروض التجارية كما في نظرية القروض التجارية كونها لا ترى بأنها غير صالحة وتوصى بتنوع العمليات المصرفية من قروض قصيرة الاجل او استثمارات في السوق المفتوحة وتدعيم محفظة الاوراق المالية لان التنوع يحافظ على جودة السيوولة³.

2. نظرية إدارة المطلوبات والموجودات: Liability Management Theory

تعتمد هذه النظرية بجانب الموجودات ، الذي يكون تأثيرها في توفير السيوولة وإستمرارها في المصرف ، وكذلك تهتم بالمطلوبات التي تعتبر المصدر الرئيسي ، وإنَّ هذه النظرية تقوم بتحديد حاجة البنك للسيوولة وتبينها ، وذلك لرغبة البنك في توفير السيوولة للراغبين بالقروض المختلفة لتحقيق الارباح. وإنَّ إدارة المطلوبات هي طريقة لضمان السيوولة الكافية ، عن طريق تحويل الموجودات من سيولة الى سيولة سريعة التحويل عند الحاجة ، أما الموجودات يتم تحويلها الى نقد بسرعة كبيرة دون أية خسائر مثل (أدوات سوق النقد والإلتزامات قصيرة الأجل وإذونات الخزينة). (4)

فالمصارف التجارية لها القابلية على توفير السيوولة في جانب المطلوبات حسب ما بينته وأكدته هذه النظرية ، وكذلك جانب الموجودات ، أما زيادة أرباح المصارف التجارية عن طريق إبتكار أنواع جديدة من الودائع ، مثل شهادات الايداع ، وهي شهادات غير شخصية يمكن تداولها ، ويستطيع حاملها التصرف بها كيفما يشاء ، أما شهادات الإيداع التي لا يمكن تداولها تكون شخصية ، تصدر من خلال إتفاق بين الزبون والمصرف وتحدد معدل فائدتها

(1) Dudley، G. Loukett ،،،Money and Banking ،، Printed in Singapore: Mccgraw–Hill Book Co.، 1984،p (129).

(2)الغالي عبد الحسين جليل ، وآخرون ، اساسيات النقود والبنوك ، الطبعة الاولى ، النجف ، كانون الثاني 2016 : ص 16 .

(3)بوشخي بوحوص ، نحو نظرية جديدة لتفسير أعمال البنوك ، النظرية العامة الجزائرية البنكية للتنمية الشاملة ، مجلة الافاق للدراسات الاقتصادية ، العدد السادس 2019 :ص15

(4) غازي مامندي ، ادارة البنوك ، الطبعة الاولى ، مطبعة حجي هاشم – اربيل 2012 : ص74 .

وموعد الإستحقاق ، وأنواع أخرى من ودائع السحب المتداولة وودائع سوق النقد وجميع هذه الودائع تساهم في زيادة حصيلة المصرف من الأرباح المالية .

المطلب الثالث : عناصر الائتمان المصرفي

1. عنصر الثقة : تعني وجود طرفين يتم بينهما المعاملة الائتمانية أحدهما دائن (المصرف) والآخر متلقي القرض (الزبون) المدين ، وتفترض وجود ثقة بينهما ، حيث تعد الثقة أهم عنصر في الائتمان المصرفي ، لأنها تعتمد بالدرجة الأولى على قدرة المستثمر على التسديد والذي يتولد منها ركن الثقة التي تبرز العوامل النفسية . وكذلك تبرز الثقة وراء نشوء وتطور الائتمان التي تعتبر ذات طابع شخصي ، بالرغم من أن الائتمان يرتبط من الوجهة الاخلاقية على الثقة لكنه مع ذلك يتحدد وفق العوامل الاقتصادية والقانونية التي تمتد لتشمل دراسات ائتمانية تحليلية مركزة للحكم على القابلية الائتمانية للمستثمرين ، وقدرتهم على التسديد إضافة لكفاية المستثمر وأهميته الإجتماعية وإمكانية رجوعه الى الإدارة الائتمانية دون تعرض البنك لنتائج إهمال مستثمريه أو إهمال الغير . ومعظم ما كانت تلجأ إليه البنوك للحصول على ضمانات عينية من المستثمر لتفادي المخاطر وحصول البنك على تلك الضمانات لا يفسر عدم ثقة البنك بالزبون لأنه وإن كانت هناك عدم ثقة فإنه يعد مبرراً كافياً لرفض منح الائتمان نهائياً للزبون.⁽¹⁾

2. الزمن: يعتمد الائتمان المصرفي على عنصر الزمن ، الذي لا يمكن أن يكون ائتمان إذا لم يكن هناك فاصل زمني بين ما منحه المصرف من قروض وبين ما يسترجعه أو يسدده المقترض من هذا الائتمان ، وكيف ما يكون هذا الفاصل الزمني يكون أمراً لازماً ، مما يبرر وجود ثقة من مقدم الائتمان للزبون ، وعنصر الزمن الذي يميز عمليات الائتمان عن غيرها من عمليات المبادلة الفورية التي لا يكون فيها عنصر الزمن بالنسبة الى عملية التبادل ذاتها مادام أحد الطرفين قد التزم في تحقيق التزاماته وكان هناك مدة من الزمن مما يترتب على ذلك:⁽²⁾

أ- يجوز أن تحتسب الفائدة أو العمولة التي يتقاضاها المصرف في منح الائتمان للزبائن.

ب- لعنصر الزمن دور مهم في الائتمان حيث تحتسب الفترة الزمنية الى عدة فترات هي : ائتمان طويل الأجل وتكون مدته لأكثر من خمس سنوات الى خمس وعشرين سنة . ائتمان متوسط الأجل وتكون مدته لأكثر من سنة الى خمس سنوات ، ائتمان قصير الأجل وتكون مدته لأقل من سنة .

(1) جلييلة مصعور ، مسؤولية البنك عن الائتمان المصرفي في القانون الجزائري ، اطروحة دكتوراه جامعة باتنة

1- ، كلية الحقوق والعلوم السياسية 2016 : ص 25 .

(2) سعود عويد عبد ، التنظيم القانوني لمنح الائتمان المصرفي دراسة مقارنة ، رسالة ماجستير، جامعة بابل ،

كلية القانون 2011 : ص 16 .

3. **المخاطرة** : هي قدرة الدائن على الإنتظار للمدين ، مع إحتمال عدم دفع ذلك الدين . والمخاطرة تؤثر على سلامة المركز المالي للبنك ، أي يهدد قدرته على المنافسة ، وقد اختلفت درجة المخاطرة بين البنوك وتزداد مع تطور الأعمال المصرفية وتطور التقدم التكنولوجي ، الذي فرض على المصارف للعمل على إدارتها وتقليل تلك الخطورة مما يبقى البنك محافظاً على مركزه المالي مما يكون أداة فعالة للتقدم الاقتصادي¹ .

4. **الغرض من الائتمان** : إعتبر الغرض من منح الائتمان الأساس في منحه والتحقق من حجم إستفادة الزبون من هذا الائتمان إن كان نفس الغرض المطلوب لأجله القرار الائتماني وإشتمل عليه ، لأن القرار لا يحدد إلا بعد دراسة إدارية عميقة ميدانية وتقنية مركزة للزبون المراد منحه الائتمان وتمويله ، بما يتعلق بسمعته وملائمته في السوق وقابليته على التسديد ، وإتباع كافة الجوانب التقنية والمالية والميدانية للمشروع الممول من قبل المصرف ، مما يحظر المستثمر من إستخدام المبالغ الممنوحة في مجالات أخرى غير المجالات التي تمت الموافقة الائتمانية عليها.

5. **العوائد** : تقوم البنوك في تحديد العوائد بناءً على جانبين هما تكلفة الأموال داخل البنك . وحجم المخاطر التي تحيط بالمشروع أو النشاط الذي يموله البنك أي تحديد تكلفة الأموال خلال التعرف على مصادر الأموال اللازمة لتمويل البنك طويلة أو قصيرة الأجل وإن العلاقة التي تربط العائد مع كمية المخاطر التي تحيط بالمشروع للمستثمر علاقة طردية التي تؤثر فيها الزيادة في حجم المخاطر الى الزيادة في إحتساب العائد على المبالغ الممنوحة ويتحدد سعر العائد بطريقتين:²

1- سعر العائد المعموم: يتحدد وفق قوى العرض والطلب في السوق النقدي للدولة ويكون هذا النوع أقل خطورة على البنوك .

2- سعر العائد الثابت: يخضع هذا السعر الى إتفاقية بين البنك والمستثمر ويكون محفوفاً بالمخاطر عند إنخفاض العائد وقيام المستثمرين بالسعي لتخفيضه بما يناسب السوق وأسعاره وما يضطر البنك للإستجابة لزيادتها كي لا تخسرهم في ضل المنافسة المصرفية الكبيرة الأمر الذي يجعل سعر العائد المعموم أكثر ملائمة وعدالة للطرفين البنك والمستثمر لأنه يرتبط بظروف السوق ومحدداته الرئيسية .

المطلب الرابع : أهمية الائتمان المصرفي

يعد الائتمان المصرفي من أكثر طرق الإستثمار جاذبية في المصارف التجارية ، لإرتفاع الفوائد التي يحصل عليها منه مقارنة بالاستثمارات الأخرى لذلك يجب على المصارف التجارية إتباع

¹الزبيدي حمزة محمود ، ادارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني ، الوراق للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن

2002:ص18

²نسرين مصطو شرفاتي ، تقدير وتحليل العلاقة بين الائتمان المصرفي والنمو الاقتصادي لعينة من بلدان الاعضاء في صندوق النقد العربي ، جامعة تكريت ، كلية الادارة والاقتصاد ، مجلة تكريت للعلوم الادارية و الاقتصادية ، مجلد1 العدد 37 ، 2017 :ص83

أحدث الأساليب في الائتمان المصرفي للحصول على كفاءة عالية في عملها لتقييم مدى فاعلية إدارة الائتمان.⁽¹⁾

وهناك عدة جوانب تبين مدى أهمية الائتمان المصرفي منها:

1. صعوبة مقارنة المصادر المالية في الاقتصاد في حالة وجود الائتمان بالعملية الاقتصادية مما يؤثر على إنسياب مدخرات المؤسسات الاقتصادية نحو الاستخدام الأكثر إنتاج بكفاءة.
2. يهتم الائتمان النقدي في ضبط عرض النقد.

المطلب الخامس : مخاطر الائتمان المصرفي

تؤدي سوء إدارة الائتمان المصرفي الى نتائج غير مرضية يتعرض البنك من خلالها الى عدة مخاطر ، فالمخاطر الائتمانية تعني عدم تأكد المصرف من احتمالية تسديد المستثمر لإلتزاماته في الوقت المحدد⁽²⁾ ، وإنَّ عدم التأكد هذا يشير الى ضعف وسوء الإدارة للائتمان ، مما ينعكس سلباً على الموقف المالي مما يؤدي الى عدم قدرتها الإقراضية ، وإنعكاس ذلك سلباً على تحقيق أهداف المصرف المتوقع تحصيلها ، لذلك لا بد من أن تكون دراسة المخاطر جزء من عملية إتخاذ القرار للمصرف . وهناك أسباب تولد تلك المخاطر الائتمانية هي : عدم دقة الدراسات الائتمانية التي يقوم بها موظفو الائتمان ، سواء كان ذلك ناجم عن ضعف تأهيل الموظفين أو ناتج عن ضغوط إدارة المصرف في مجال التوسع في منح القروض بهدف زيادة الأرباح بصرف النظر عن المخاطر التي تتضمنها هذه العملية⁽³⁾ ، وعدم تناسب أوقات تسديد القرض مع التدفقات النقدية للمقترض ، وتدهور الأوضاع الاقتصادية للبلد وحدث ظروف غير متوقعة . وعدم تطابق حجم المبلغ المقترض مع حاجة المقترض سواء كان القرض أكبر أو أصغر ، وعدم قيام إدارة الائتمان بمراقبة أوضاع المقترضين والمشاريع الممولة ، وإعتماد القرار الائتماني على ضمانات أكثر من إعماده على الجدوى الاقتصادية لمشروع المقترض ، وإهتمام المصارف بزيادة الأرباح دون النظر عن درجة المخاطر وخاصة التوسع بالإقراض ، وأخيراً تدخل الإدارة العليا في قرار منح الائتمان خلافاً لتوصيات أقسام الائتمان.

وهذه الأسباب هي التي تؤدي الى تعرض المصارف التجارية للمخاطر الائتمانية والتي سوف نبينها بما يلي :

1- مخاطر الاقتصاد ككل وتحدث مثل هذه المخاطر في حالات منها ، عدم إعتراف الحكومة الجديدة بالقروض والضمانات التي أبرمتها الحكومة السابقة ، أو لعدم قدرة الحكومة الجديدة

(1) نور محمد ثابت كاظم ، تقييم فاعلية ادارة الائتمان المصرفي - اطار مفاهيمي ، كلية التربية جامعة سامراء ، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية - مجلد 5 العدد 10 ، 2013 : ص292 .

(2) طه طارق ، إدارة البنوك في بيئة العولمة والأنترنترنت ، الإسكندرية ، دار الفكر الجامعي 2007 : ص467 .

(3) سلوى عبد الجبار عبد القادر ، المخاطر الائتمانية واثرها في القرار الائتماني الصائب ، مجلة جامعة كربلاء العلمية ، المجلد السادس ، العدد الاول ، علمي ، 2008 : ص345 .

على سداد تلك القروض نتيجة لعدم توفر النقد الأجنبي الكافي ، أو قد تقوم الحكومة الجديدة بتغيير القوانين والتشريعات لتعطي مجالاً أكبر للمصارف من أجل التوسع في منح الائتمان ، أو تقوم بوضع نسبة معينة للمصارف من أجل أن تقيدها في منح الائتمان⁽¹⁾ و تراجع الاوضاع الاقتصادية في البلد وحصول ظروف طارئة غير متوقعة ، مخاطر سياسية وتغير قوانين وتشريعات في السياسة النقدية وقوانين تحويل العملة الأجنبية وتقلبات معدلات النمو الاقتصادي والسكاني بغض النظر عن ظروف الزبائن التي يصعب التحكم بها مثل البطالة والكساد والتضخم.⁽²⁾

2- **مخاطر تذبذب الأسعار في صرف العملات** يتعرض المصرف الى مخاطر عند منح الائتمان في عملة غير عملة بلده الذي يعمل فيه ، أي عندما يمنح المصرف ائتمان الى شخص في دولة أخرى فقد يتعرض سعر الصرف الى الإنخفاض مما يعني إرجاع القرض بقيمة حقيقية أقل ، وقد يمنح المصرف قرض الى أشخاص خارج البلد بعملة صعبة كالدولار مما يعرض المصرف الى المخاطر بسبب ارتفاع أو إنخفاض سعر صرف الدولار .

3- **مخاطر تذبذب أسعار الفائدة** ، فعند ارتفاع سعر الفائدة المفروضة على القروض سيؤدي الى إنخفاض مستوى طلبات المستثمرين على القروض أما إذا إنخفضت قيمة أسعار الفائدة سيؤدي الى إزدياد الطلب على القروض.

4- **مخاطر السيولة** وتحدث بسبب احتمالات عدم قابلية المستثمر من تسديد ما بذمته من مبالغ في الوقت المحدد له في الجدول الزمني من قبل المصرف مما يحدث ما يسمى بمخاطر الفشل عند مطابقة المسحوبات النقدية للمستثمرين وتسديد المستثمر المقترض لعدم توفر سيولة كافية للمستثمر لكي يواجه طلبات السحب للودائع لمستثمرين آخرين . بين مصادر التمويل الداخلية والخارجية .

5- **مخاطر المستثمر أو الشركة** وتتعلق هذه المخاطر بطبيعة المستثمر وإدائه التشغيلي والمركز المالي له بشكل عام .

6- **المخاطر الصناعية** التي يقوم بها المستثمر وتأثرها بالظروف مثل صناعة الحواسيب الألكترونية تتعرض لمخاطر التقادم لأنّ دأمة التحديث السريع .

⁽¹⁾ابو نايلة ازهار حسن علي ، الائتمان المصرفي بين تحديات المخاطر وسبل المعالجة ، دراسة تحليلية للمصارف التجارية الخاصة في العراق ، 2005 : ص32 .

⁽²⁾ Al-Bayatli ،Mohammed Talaat Mohammed 2017،the role of electronic accounting information system in the development of credit risk management: a field study on the Iraqi banking sector ، Master Thesis ، Suez Canal University ،Egypt.

المطلب السادس : السياسة الائتمانية

1 - تعريف السياسة الائتمانية :

هي مجموعة من القواعد والتعليمات والأساليب التي من خلالها يمارس البنك وظيفة منح القروض بشكل منظم ، ويخضع للرقابة وتصحيح المسار خلال مراجعة ومقارنة الإداء الفعلي عندما يقوم البنك بممارستها ، أي عندما يحتاج المشروع الى تلك الأموال ولا يوجد لديه رأسمال كافي لتمويله ذاتياً ، مما يؤدي الى لجوء أصحاب المشاريع الى مصادر تمويل أخرى خارج نطاقه ، فإنّ المشاريع في تلك الحالة تقوم بما يسمى بالتوازن المالي بين مصادر التمويل الداخلية والخارجية.⁽¹⁾

كذلك وتعرف السياسة الائتمانية بأنها مجموعة من الأسس التي تعمل بها إدارة البنك لكي تسترشد بها الأقسام الإدارية الأخرى عند وضع برنامج الإقراض ، ويستند عليها منفذو السياسات عند النظر في طلبات الائتمان والالتزام بتعاليمها عند التنفيذ من خلال دراسة الطلب المقدم اليها من المستثمر ، وأساليب دراسة وضعه المالي وكذلك تحديد سعر الفائدة والضمانات المقدمة من المستثمر للحصول على الائتمان .. "وللوقوف على دور البنوك في الاستثمار ورفع مستوى الاقتصاد الوطني ، ذكرت دراسة بريطانية حديثة بأنّ تدفق النشاط الاقتصادي وزيادته ، يتناسب تناسباً طردياً مع نشاط البنوك في الائتمان المصرفي"⁽²⁾ ، كذلك تعد السياسة الائتمانية جزءاً من السياسة النقدية التي تمارسها الدولة والتي يحددها البنك المركزي عن طريق الرقابة على الائتمان ، لتحقيق الأهداف الاقتصادية عن طريق تأثير هذه الأساليب على العناصر المحددة لمستوى الناتج المحلي الاجمالي والمستوى العام للأسعار.⁽³⁾ وإنّ الطلب على الائتمان المصرفي طلب مشتق من واقع النمو الاقتصادي ، أي منح الخدمات الائتمانية تمثل تنازل البنك بجزء من وارداته المالية مما يحتاج الى وضع نظم وسياسات تحكم ذلك للمحافظة على موارده وضبطها والقدرة على إخفاء عناصر الربحية والسيولة والأمان فيجب على البنك أخذ الاحتياطات لتلافي الوقوع بالمخاطر المحيطة بالعملية الائتمانية.⁽⁴⁾ وإنّ التطور الذي شهده العالم بعد الأزمة الكبرى سنة 1929 – 1933 (أزمة الكساد الكبير) ومنافسة الدول على التنمية

(1) مطر محمد ، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني الاساليب والادوات والاستخدامات العلمية ، الطبعة الاولى ، الاردن ، عمان ، دار وائل للنشر والتوزيع 2016ص:195 .

(2) Chrystal ، A. (2002) Lending policy. Journal of Banking and finance ، V26 ، United Kingdom.

(3) الزبيدي حمزة محمود ، مصدر سابق : ص 61.

(4) خالد حسن زبدة ، واقع السياسات الائتمانية للبنوك العاملة في فلسطين للفترة 2006-2012 المجلة الاردنية للعلوم التطبيقية ، مجلد 16 جامعة القدس ، فلسطين 2014: ص 5 .

الاقتصادية ، جعل الحاجة الى التسهيلات الائتمانية ضرورية ، مما يتطلب من السلطة النقدية وضع استراتيجيات مناسبة لمتطلبات النمو الاقتصادي.(1)

فقد تأسست في الولايات المتحدة الأمريكية لجنة تسمى (لجنة الأمن والصرف) ، ساهمت في تسيير العملية الائتمانية بدقة ، وقد أظهر المقرضون في فرنسا تركيزهم الكبير على تحديد المخاطر المحتملة في إستعمال ودائعهم المصرفية التي من الممكن حصولها بسبب التطور الذي يتبع تقنيات السياسة الائتمانية وتطور الشركات والوسائل التمويلية في القرن الماضي الذي أدى الى الإهتمام بنوعية المؤسسات ، وقد وضعت في فرنسا لجنة عمليات البورصة التي كان هدفها الأهم هو تأمين الإختيار الجيد وتأمين العمليات المالية التي تنشرها المؤسسات المحتاجة الى مساهمة الإدخار العمومي ، وهنا برزت أهمية السياسة الائتمانية كأداة فعالة في الرقابة على عمل البنوك التجارية .

أما السياسة النقدية في الدول النامية تعتبر سياسة إصدار ، لأنَّ القسم الأكبر من عرض النقد من العملة المتداولة : وليس من الودائع التي تنشئها البنوك التجارية : أي نقود مشتقة ، إنَّ سياسة الائتمان يتم تطبيقها وتفعيلها وفق درجة سيولة الاقتصاد الملائمة مع طبيعة الظروف السائدة ، لذلك يؤدي زيادة درجة السيولة في الاقتصاد الى ضغوطات تضخمية وقد تتطور الى تضخم واضح في الاقتصاد وضعف القوة الشرائية للعملة مما يؤدي الى ضعف القدرة التصديرية للبلد .

2-عناصر السياسة الائتمانية :

أ- الامان : هو أن يتأكد المصرف بأن اموال مودعيه وانه قد تم توظيفها بالشكل الصحيح الذي يكفل استردادها مع عوائد مناسبة ويتوقف على عدة امور منها طول فترة المدة الائتمانية الممنوح فيها الائتمان والضمانات الاصلية والتكميلية التي تصاحب قرار منح الائتمان والحساب الدقيق لدرجة وحجم المخاطر المختلفة التي يشملها إتخاذ قرار منح الائتمان .

ب-الربحية: كل نشاط اقتصادي يمارس من قبل الانسان له مخاطر . وكلما كانت هناك مخاطر فلايد من وجود ارباح تعادل تلك المخاطر إذا على المصارف ان تسعى الى تحقيق ارباح لتغطية تلك المخاطر وان هذه الارباح يجب ان تزيد عن التكاليف التي تتحملها المصارف مقابل خدماتها المتنوعة .

ج-السيولة: هي الثروة التي بحوزة الافراد ويمكن تحويلها الى سلع وخدمات متى يشاؤون وان اصل الثروة هي النقود مما يمكن الحكم على مقدار السيولة بمقدار تحول هذا الاصل الى نقود بسرعة فعلى المصارف ان تحتفظ بقدر معين من السيولة لكي تحتفظ للمودعين حقهم في الحصول عليها عند الطلب لذلك تلجأ المصارف للاحتفاظ بجزء من النقود لدى

(1) رحيم حسين ،استخدام الاساليب الكمية في ترشيد واتخاذ قرارات منح الائتمان بالبنوك التجارية ، الملتقى الوطني السادس جامعة سكيكدة،الجزائر 27-28 جانفي 2009 .

البنك المركزي كإحتياطي قانوني بالإضافة الى الإحتياطيات الإختيارية التي تحتفظ بها البنوك لتوفير السيولة النقدية .

د-الانتشار: يقصد به الانتشار النوعي اي جميع الانشطة الاقتصادية تريح والانتشار الجغرافي اي يغطي الائتمان جميع المناطق الجغرافية والهدف منه تنويه المخاطر وتوزيعها عن طريق نشر شبكة توظيفاته الائتمانية لتغطي اكبر عدد ممكن من مجالات الانشطة الاقتصادية .

ر-التناسب: يقصد به احداث نوع من التوافق والتناسق بين اجمالي التسهيلات الممنوحة وبين اجمالي موارد البنك ونوعية الانشطة الممنوح لها الائتمان .

2- الإعتبارات التي تؤثر في صناعة السياسة الائتمانية :

أ- إعتبارات قانونية (البعد القانوني) : من العوائق التي تعرقل العمل المصرفي ، هي القوانين والتشريعات السائدة في المصارف : وتتضمن شروط مفروضة من السلطات النقدية المرتبطة بتعليمات البنك المركزي ، لكي لا يحدث إختلاف بين سياسات البنك للتشريعات العمل المصرفي مع قرارات البنك المركزي في التوسع والإنكماش.

ب- إعتبارات جغرافية (بعد جغرافي) : تتأثر إقامة السياسة الائتمانية بحدود المنطقة التي تخدمها المصارف التجارية ويمارس أعماله المصرفية (عمليات ائتمانية وغيرها من الأعمال) ، فالبعد الجغرافي ، وإنتشار فروع المصرف في أنحاء المنطقة ، يؤثر في وضع السياسة الائتمانية من حيث النطاق والمنتجات التي تمنحها (1).

ج- إعتبارات تمويلية (بعد تمويلي) : يلزم عند رسم السياسة الائتمانية ملائمة الأصول مع الخصوم للإحتياطيات الموجودة في البنوك التجارية ، فكما كانت الموارد في البنك كبيرة ومستقرة كلما كان أفضل في منح الائتمان طويل الأجل ، وتلعب دوراً هاما في أبعاد السياسة الائتمانية التي تنعكس على هامش الفائدة الحاصل عليها عند منح القروض.

د- إعتبارات فنية (بعد فني) : توفير كوادر فنية مؤهلة ومدربة ضرورة كبيرة لإنجاح أي سياسة وأن تكون ذات خبرة واسعة وتتعامل مع التكنولوجيا المصرفية ، بالإضافة الى الجوانب السلوكية والأخلاقية المهنية في الدوائر المختلفة ذات الإختصاص، والعمل على تفادي مخاطر الائتمان.

هـ- إعتبارات تسويقية إقتصادية (بعد تسويقي) : إنَّ توسع متطلبات الحياة في المجتمع تفرض وجود سياسة ائتمانية مرنة قابلة للتعديل حسب الظروف السوقية والتنافسية ، بما يضمن السيطرة على المخاطر بصورة فعالة ، وإنَّ السياسة الائتمانية ترتبط بطبيعة هيكل

(1)الدوري زكريا ، وآخرون ، البنوك المركزية والسياسات النقدية، دار البازوري للنشر، عمان 2006 :ص 87-88.

الاقتصاد الذي يؤثر تأثير مباشر بنوعية المنتجات والخدمة الائتمانية التي تنتوع وفقاً لمتطلبات المجتمع.⁽¹⁾

و- إعتبرات بشرية (بعد بشري)⁽²⁾ ، وتهتم إدارة السياسة الائتمانية بالرقابة على الائتمان يومياً لمعرفة إن كانت السياسة الائتمانية تحتوي على تعليمات كافية لتوجيه نشاط الائتمان ، والتأكد من مدى التزام موظفين المصرف بسياسة الائتمان وإعداد تقارير فيما إذا لم يتقيدوا بهذا الإلتزام ، وقيام إدارة السياسة الائتمانية بإقتراح تعديل عليها إذا دعت الحاجة لذلك.⁽³⁾

وإن من أهم الشروط التي يجب أن تتوفر في السياسة الائتمانية الممتازة هي⁽⁴⁾ : تضمن السياسة الائتمانية سلامة المبالغ المستثمرة في الائتمان من خلال الإختيار الجيد للمستثمرين ، أن يكون التعامل مع المستثمرين على اساس الشراكة بين المصرف والمستثمرين وأن لا يتعامل مع المستثمر بأسلوب يضمن للمصرف أن يحصل على الأموال المقرضة عند حصول عجز لدى المستثمر وعدم قدرته على السداد ، وتوفير السيولة للمصرف تضمن قابليته على تأمين التزاماته للمودعين ، ويجب أن تتأكد من كفاية التدفقات النقدية من هذه التسهيلات الواردة للمشروع ، ويجب أن تعمل على جذب قدر كبير من القروض ، واخيراً تعمل على تحقيق عائد يلائم مع مخاطر الائتمان.

3- أسس منح الائتمان

أ- الربحية : من أهداف المصارف التجارية الاستراتيجية هو تحقيق الأرباح وتعظيمها لأنه يعتبر أساس إستمرار المصارف ومؤشر مهم من مؤشرات تقييم الإداء وفاعلية الإستراتيجيات والسياسات المصرفية ، وعن طريق التوسع في منح الائتمان وإستخداماته طويلة الأجل تستمر المصارف التجارية في تحقيق الأرباح وزيادة ثروته إلا أن المصارف لا يمكنها أن تتماهى في منح الائتمان المصرفي التي تحقق الأرباح بلا حدود دون حدوث مخاطر إلا بواسطة السياسة الائتمانية للمصارف التي يستطيع المصرف عن طريقها تعظيم الأرباح وتقليل مخاطرها عند مستوى معين.⁽⁵⁾

(1) Glen Bullivant Fim، Gredit policy، credit- necessary For business growth but currying both risk and cost p45

(2)الالفي احمد عبد العزيز ، الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني 2021: ص131-133.

(3)الكراسنة ابراهيم ، الاطار المفاهيمي لادارة الائتمان لدى البنوك ، صندوق النقد العربي رقم 26 ابو ظبي، الامارات العربية المتحدة 2013 : ص37 .

(4)الجشيمي فائزة حسن مسجت ، دور الائتمان المصرفي بالنمو الاقتصادي في العراق للمدة 2014: ص 22-23.

(5)الجزراوي ابراهيم محمد علي ، وآخرون ، تحليل الائتمان المصرفي باستخدام مجموعة من المؤشرات المالية المختارة دراسة نظرية تطبيقية في مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار خلال الفترة 2005- 2007 جامعة بغداد ، مجلة كلية الادارة والاقتصاد، العدد 83، 2010: ص 363.

ب- توفر الأمان لأموال المصرف : هي إطمئنان المصرف بأن المنشأة التي يمنحها الائتمان ستتمكن من تسديد القروض مع فوائدها في مواعيدها المحددة دون تأخير وإن المصارف تعتمد بنشاطاتها على أموال المودعين حيث إن أموال المساهمين لا تتعدى نسبة 10% من الموجودات أي إن شدة مخاطرة البنوك في أموال المودعين وإن معظم هذه الأموال تستثمر في الائتمان المصرفي على إعتباره استخدام أقل سيولة وأكثر خطراً من غيره⁽¹⁾.

ج- السيولة : تعني إحتفاظ المصرف بمركز مالي له سيولة عالية وتوفير مستوى كافٍ من الأموال السائلة في المصرف ، وأصول يمكن تحويلها الى نقد من خلال بيعها أو إقراضها بضمانها في البنك المركزي لمقابلة طلبات السحب دون تعرقل ، والهدف من ذلك دقيق لأنه يحتاج الى توازن بين توفير السيولة للمصرف مع تحقيق الربحية ، فعلى إدارة المصرف مهمة الموائمة بين هدفي السيولة والربحية⁽²⁾.

المبحث الثاني : الإستقرار الاقتصادي المفهوم والمؤشرات

المطلب الاول : مفهوم الإستقرار الاقتصادي

يمكن التعبير عن مفهوم الإستقرار الاقتصادي بعدة مفاهيم منها (تحقيق التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتوفرة وتحاشي التغييرات الكبيرة الحاصلة في المستوى العام للأسعار مع الإحتفاظ بمعدل مناسب من الناتج القومي)⁽³⁾ ، ويعبر عنه بأنه (تجنب بطالة الموارد الإنتاجية في حالة الإنكماش وتجنب الفائض في الطاقة الإنتاجية في مرحلة الإنعاش ، والتوسع المستمر في الإنتاج من خلال كفاءة وإنتاجية العمل ورأس المال مما يؤدي الى إستخدام هذه الموارد استخداماً كاملاً) . وعُرف أيضاً البيئة الاقتصادية الخالية من التقلب في متغيرات الاقتصاد الكلية ويتحقق ذلك من خلال تنامي الاقتصاد بمعدل معتدل والمحافظة على استقرار المستوى العام للأسعار وتحقيق مستويات مرتفعة للتشغيل مع ضرورة تقلص العجز في الموازنة العامة⁽⁴⁾.

وعرّفه آخرون بأنه " السيطرة على الحالة الاقتصادية السائدة والحفاظ عليها إذا كانت هذه الحالة سلبية أم إيجابية الى حين توفير الظروف المناسبة لمعالجة وتحسين الحالة عن طريق إستخدام مجموعة من السياسات كالسياسة المالية والنقدية ، أو السيطرة على حالات الإختلال

(1) السيد علي عبد المنعم ، دور السياسة النقدية في التنمية الاقتصادية ، جامعة الدول العربية المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، القاهرة ، 1975 .

(2) احمد ناجي احمد ، اساسيات العمل المصرفي 2021 ، <http://www.mediafire>

(3) درواسي ، مسعود ، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي ، دراسة حالة الجزائر خلال فترة 1990-2004 اطروحة ، جامعة الجزائر 2006 : ص77-78

(4) نغم حميد عبد الخضر ، قياس العلاقة التبادلية بين عرض النقد ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة 1980-2013 ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة واسط ، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية ، العدد 21 ، 2016 : ص 8 .

التي يمكن أن تغير من شكل التوازن الكلي وتستخدم جملة من السياسات التي تدعى بسياسات الإستقرار الاقتصادي التي تستهدف التضخم والبطالة وما يحصل من خلال ذلك من نمو في الناتج المحلي الاجمالي في حالة السيطرة على المتغيرات أو معالجة الإختلالات".⁽¹⁾

وعليه فإنّ الإستقرار الاقتصادي يعبر عن تحقيق العمالة الكاملة دون التضخم للوصول الى مستوى إنتاجي أكبر في الناتج القومي مع الاحتفاظ بقيمة النقود ، كما وإنّ الإستقرار الاقتصادي يعني التمهيد لإستعادة التوازن الذي يتحقق عندما لا يتجه أي من المتغيرات الاقتصادية الكلية الى التغيير خلال مدة زمنية محددة ، ويصل الاستقرار الى التوازن عند تحقيق هذا الشرط .

الإستقرار الاقتصادي يكون حالة معاكسة للتقلبات الاقتصادية في مستوى النشاط الاقتصادي هذه التقلبات تؤثر على الإنتاج والتوظيف والمستوى العام للأسعار وكذلك تتفاوت هذه التقلبات في حدتها بين التقلبات العنيفة والمعتدلة والمدمرة⁽²⁾ ، وهناك مظهران للإستقرار الاقتصادي ، فالمظهر الأول قصير الأجل هدفة تخفيف حدة التقلبات الدورية للنشاط الاقتصادي ، والمظهر الثاني طويل الأجل يهدف الى تجنب ركود الاقتصاد أو تضخمه وتحقيق نمو متوازن لكل من الناتج الحقيقي والكتلة النقدية ومما بينا سابقا يلاحظ إنّ الاستقرار الاقتصادي مفهوم أوسع من التوازن الكلي لكنه ولد من رحمته.⁽³⁾

يرتبط الإستقرار الاقتصادي بهيكل الاقتصاد الكلي ، ويكون مرتبط بصورة مباشرة بالسياسة المالية للبلد ، والذي ينتشط من خلال عناصر الطلب الكلي الذي تموله الموازنة العامة لتحقق الإستخدام الأمثل للاقتصاد ، مما يبين تاثير السياسة المالية أكثر في الإستقرار الاقتصادي من خلال أدائها المالية في الموازنة الجارية والاستثمارية ، أما تاثير السياسة النقدية من خلال أدائها بتحقيق الإستقرار النقدي مما يتكامل عمل كل من السياستين المالية والنقدية لتحقيق الإستقرار على المستوى الاقتصادي الكلي.⁽⁴⁾

اما العلاقة بين السياستين (المالية والنقدية) علاقة جدلية من عدم التوافق والتعارض الكثير وايضا من التكامل والتناسق الكثير ، وكلما كان التعارض والتناقض اكبر من عناصر التكامل والتنسيق سيؤدي ذلك الى تكاليف كبيرة حتماً يتحملها الاقتصاد والمجتمع متمثلة بهدر الموارد المالية والحقيقية والعكس عندما تتجه التكاليف الى الانخفاض كلما كانت عوامل التوافق والالتقاء أكبر وعوامل التباعد والخلاف اقل وان الخلاف بين المالية والنقدية لا تتركز على ادوات ووسائل

(1) ايمان عبد الرحيم كاظم ، اثر الصدمات النقدية في الاستقرار الاقتصادي تجارب دول مختارة ، اطروحة ، الفلسفة في العلوم الاقتصادية ، جامعة كربلاء المقدسة ، كلية الادارة والاقتصاد ، قسم اقتصاد 2016 : ص 34-35.

(2) صقر احمد صقر ، النظرية الاقتصادية الكلية ، وكالة المطبوعات ، الكويت ، 1983 : ص 453 .

(3) نغم حميد عبد الخضر ، مصدر سابق : ص 9 .

(4) احمد هذال ، مقالة عن الاستقرار الاقتصادي في العراق ، مقالات اقتصادية ، شبكة النبا المعلوماتية

2018، <https://m.annabaa.org>

كل منهما التي تختلف عن الآخر , بل ان جوهر الخلاف يتمثل في الاهداف التي يسعى كل منهما الى تحقيقها ضمن مهامه وسلطته .¹

1- الإستقرار الاقتصادي عند المدارس الاقتصادية الفكرية :

هناك مدارس فكرية قد اختلفت في تحليل وبيان الاستقرار الاقتصادي منها:

أ-المدرسة الكلاسيكية

تعد نظرية كمية النقود معادلة فيشر ومعادلة كامبردج أولى التجارب الجادة التي سعت لتفسير أسباب التقلبات الاقتصادية حيث نشأت النظرية النقدية الكلاسيكية وتطورت بجهود الاقتصاديين في تلك المدرسة وقد هدفت هذه النظرية للتعرف على العوامل التي تحدد قيمة النقود في أي وقت من الزمن وعلى اختلاف التفسير والمفاهيم ، وقد أجمعوا الاقتصاديين على أن جوهر هذه النظرية قائم على تفسير التغيير في كمية النقود وإنعكاسه على المستوى العام للأسعار خاصة والمتغيرات الاقتصادية عامة وبقيت نظرية كمية النقود محل دراسة للعديد من المدارس الاقتصادية فقد كانت النظرية النقدية من أهم النظريات التي فسرت الأزمات الاقتصادية من خلال إرجاعها للتوسع والإنكماش في النقود والائتمان حيث أن الجميع تقريباً إتفقوا على أن النقد هو السبب الرئيسي لكل الأزمات الاقتصادية وسلوك التغيرات في كمية النقود هو كذلك يتأثر بتحركات المتغيرات غير النقدية (الدخل والإنتاج والمستوى العام للأسعار والإستخدام والفائدة والثروة وتوزيع الدخل) فعلى الرغم من فصلها بين الجانب الحقيقي والنقدي الذي ثبتت الواقع عدم صحته فيما بعد ، إلا أنها قد أقرت بأن التغيرات في كميات النقود وسرعة تداولها سينعكس تأثيرها على الجانب النقدي (المستوى العام للأسعار)، ويفترض من وجهة نظر المفكر الاقتصادي ريكاردوا أن يكون الإصدار النقدي خاضع لغطاء معدني ما يعادل 100% من قيمة الإصدار للحد من زيادة العرض النقدي الذي لا يتناسب مع ما مطلوب من المنتجات في السوق . لذلك فقد إعتبر الكلاسيك أن التوازن الاقتصادي يتحقق دائماً بصورة تلقائية عند مستوى التشغيل الكامل وخاصة عند آدم سميث وريكاردوا وجون باتيست ساي الذي يقول بأن العرض يخلق الطلب المساوي له وقد إعتقدوا إعتقاداً كاملاً بأن أثر التغيرات في كمية النقود يتصف بالحيادية التامة⁽²⁾ ، والثروة الحقيقية في نظر المدرسة الكلاسيكية تكون في المنتجات الإستهلاكية والإستثمارية وقد أوضحوا بأن النمو الاقتصادي يقاس بالقدرة على زيادة السلع الحقيقية وزاد إهتمامهم بالنمو الاقتصادي في الأجل الطويل والإستثمار والإدخار وتوازنهم من حيث المشكلة التي تظهر حول تغير قيمة النقود مع الزمن. وترى النظرية الكلاسيكية إن أي مشروع يحصل على النقود من خلال معاملاته فإنه لن يحقق أي نفع حقيقي حتى يقوم بإنفاقها كلها ويستبعد

¹ ثويني فلاح حسن , طبيعة العلاقة بين السياسة النقدية والسياسة المالية في العراق بعد عام 2003 مجلة المدى العدد 1816 <https://almadapaper.net/view.php>

⁽²⁾ سامي خليل ، النظريات والسياسات المالية والنقدية، شركة كاظمة للنشر والتوزيع ، الكويت، 1982: ص

الاقتصاديون في هذه المدرسة خزن النقود ويعتبره تصرف غير رشيد لذا فإن الطلب على النقود في نظرهم يكون لأجل المعاملات فقط.⁽¹⁾

ب-المدرسة الكنزية

تميز خبراء الاقتصاد الكينزي عن غيرهم من الاقتصاديين إيمانهم بتأثير السياسات بتقليص مدى الدورة الاقتصادية ، التي صنّفوها من أهم المشكلات الاقتصادية فقد أيد كينز السياسات المالية العامة المضادة للإتجاهات الدورية التي تعمل ضد إتجاه الدورة الاقتصادية من خلال ذلك أيد خبراء الاقتصاد الكينزي الإنفاق بالعجز على مشاريع البنية التحتية التي تعد كثيفة العمالة لتشجيع التوظيف وتحقيق الإستقرار في الأجور في فترات الهبوط الاقتصادي ورفع الضرائب لتهدئة الوضع الاقتصادي وكبح التضخم عندما يحدث نمو كبير في جانب الطلب وإستخدام سياسة نقدية لتحفيز الاقتصاد من خلال خفض سعر الفائدة لتشجيع الإستثمار ويحدث الإستثناء خلال مصيدة السيولة ، في حال لا تؤدي الزيادة في الرصيد النقدي الى خفض سعر الفائدة ولا يؤدي الى زيادة التوظيف والناجح واقترح كينز أن على الحكومات حل المشكلات على المدى القصير بدلاً من حلّها من خلال قوى السوق على المدى الطويل لأننا على المدى الطويل سنكون من الأموات وهذا لايعني أن الخبراء الكينزيين يريدون تعديل السياسات كل فترة لإبقاء الاقتصاد في مستوى التشغيل الكامل.⁽²⁾

ج-المدرسة النقدية

انطلق فريدمان ومجموعة من المفكرين المناصرين لنظريته الى ان السياسة النقدية هي الاساس في افكار المدرسة وقد استفاد فريدمان من تراكم الخبرات والافكار السابقة ووضع للمدرسة مجموعة من الفروض منها ان التقلبات التي تحدث في اقتصاديات الدول سببها حدوث تغييرات في السياسة النقدية وليس تقلبات جانب الطلب الخاص . وان عرض النقد لا يؤثر على مستوى التوازن في المدى الطويل ويجب عدم النظر الى العلاقات التناسبية بين التغيرات النقدية ومستوى الاسعار كظاهرة في السياسة الاقتصادية وان السياسة النقدية هي الاساس والاداة الفعالة في تحديد الاستقرار الاقتصادي , وللقود تأثير مباشر على الانفاق الكلي وعلى الدخل ضمن المدة القصيرة وان استبعاد دور الدولة من النشاط الاقتصادي وحصره في نطاق ضيق هو ضروري . وسرعة تداول النقود يكون لها درجة من الثبات النسبي ويمكن التنبؤ بها وتتاثر بمجموعة من العوامل تختلف عن تلك التي تتأثر في عرض النقود وان التحرك في سرعة تداول النقود مستقلاً³ . وان النقوديون يرون ان الكميات في عرض النقد ثابتة وان هذا المنهج السليم الذي يقلل من التقلبات في الناتج والعمالة وهم

(1) موسى ادم عيسى ، اثار التغيرات في قيمة النقود وكيفية معالجتها في الاقتصاد الاسلامي ، مجموعة دلة البركة ، جدة 1993: ص98 .

(2) ثروت جهان ، وآخرون ، مجلة التمويل والتنمية ، سبتمبر 2014: ص54 .

³ الخزعلي ، جعفر طالب احمد ، تطور الفكر من افلاطون الى فريدمان ، ص206

لا يرون حاجة لسياسات مرنة لتحقيق الاستقرار لان السياسات المرنة وفق ماكانوا يعتقدون تؤدي الى العبث في الاستقرار والاقتصاد مما يميل الى التغير حتى يتم التشغيل الكامل .¹

د-اقتصاديات جانب العرض :

لقد ظهرت هذه المدرسة في أواخر السبعينات من القرن العشرين عندما توضح لاقتصادياتها (كريج روبرستون ونورمان تيور وأرثر لافر) بأن أسلوب السياسات الاقتصادية التي توجهت للتأثير في المتغيرات الاقتصادية الكلية أصبحت وسائل غير ناجحة سواء بتحريك الطلب الكلي أو من خلال إجراء السلطات النقدية المتشدد ، وعلى الرغم من إتفاق العلماء بأهمية السياسة النقدية في التأثير على البطالة والمخرجات بالمدى القصير ، فقد أدركوا اقتصاديو هذه المدرسة ضرورة مواجهة مخاطر التضخم والبطالة ليس من خلال السياسات النقدية المتشددة أو خفض النفقات لدرجة وصفها بالعلاج المر ويرى اقتصاديو هذه المدرسة في عرض السلع والخدمات أهم العوامل المحددة للنمو الاقتصادي وتخالف بذلك النظرية الكينزية لإعتمادها على الطلب الكلي لأن الطلب الكلي يمكن أن يتعثر ، فإذا ما تخلف الطلب الاستهلاكي فإنه يعرض الاقتصاد الى الركود مما يجب على الحكومة التدخل وتقديم الحوافز الضريبية والنقدية لدعم رغبات المنتجين لتوفير السلع والخدمات لرفع النمو الاقتصادي ومن خلال ذلك فإن اقتصاديو جانب العرض يفضلون السياسة النقدية التوسعية وليست المتشددة.

2

هـ مدرسة التوقعات العقلانية:

ظهرت هذه المدرسة مطلع الستينات في القرن العشرين كتحدٍ للنظريات التقليدية والكينزية وكان يترأسها المفكرون (Muth ، Lucas ، Barro ، Sargent ، Walas) وتتلخص هذه النظرية إنَّ من خلال ما تحصل الوحدات الاقتصادية على معلومات للمتغيرات والطواهر الاقتصادية النقدية والمالية سيمكنها من أن تكون قادرة على بناء توقعات المستقبل ومن أهم هذه التوقعات هي توقع الأفراد بالأسعار في المستقبل وماهي نتائج السياسة الاقتصادية التي تتبعها الحكومة من خلال ما حدث في الماضي لهذه السياسات ويرى لوكاس بأن ما يتعلق بالسياسة النقدية والتغيرات النقدية عن طريق عرض النقد يؤدي الى حدوث تقلبات دورية في الاقتصاد واستجابة التغيرات في الناتج القومي الإجمالي الحقيقي تنخفض وفقاً للتغيرات في السياسة النقدية مما يقلل فاعليتها وخاصة عندما يمر وقت كافي ويتعرف الناس على الطريقة التي يتم بموجبها وضع هذه السياسة . وقدرة القطاع الخاص على التوقعات لإجراءات السياسات وبالأخص في المراحل الاولى للسياسة النقدية التي تريد إتخاذها لها دور مهم في تحليل السياسات ومستقبلها في تحقيق الأهداف ، وليتمكن الأفراد من معرفة نتائج قراراتهم الاقتصادية ولكي تكون توقعاتهم عقلانية لابد من أن تكون السياسات النقدية واضحة ومعلنة لفترات قادمة ومن خلال هذه النظرية فإن السياسة النقدية المرنة لن تكون

¹ البيللاوي حازم ، دليل الرجل العادي الى تاريخ الفكر الاقتصادي ، دار الشروق للنشر ، القاهرة ، الطبعة الاولى ، 1995:ص156

² قندوز عبد الكريم احمد ، اقتصاديات جانب العرض ، موجز سياسات ، صندوق النقد العربي ، العدد 2021,22 :ص3

ناجحة في تحقيق الإستقرار الاقتصادي ما إذا كانت الإيجور والأسعار مرنة وإنَّ إفتراضها العقلاني النقدي يجعل من التوقعات الاقتصادية سياسة ذات فاعلية في تأثيرها على الناتج الحقيقي سواء كان في المدى القصير أو في المدى الطويل وإنَّ الدور الرئيسي للسياسة النقدية في إستقرار الناتج سيكون محدود بالأخص وإنَّ صنَّاع السياسة يتمتعون بنفس المعلومات لدى الناس وإستناداً لأفكار هذه المدرسة فإنه يجب التصرف وتعميم السياسة النقدية و الأخذ بنظر الإعتبار التوقعات للتقليل من حالات عدم التأكّد ويؤيدون سياسة عرض النقد بمعدل ثابت (1).

2-عوامل الإستقرار الاقتصادي الذاتي:

يوجد عدد قليل من البرامج المالية تؤدي بصورة تلقائية الى تحقيق الإستقرار في الاقتصاد دون الحاجة الى عمل تشريعي ، وعوامل الإستقرار الذاتية هي عوامل تؤدي تلقائياً الى تعزيز العجز في الموازنة خلال الكساد وتقديم الدعم لفائض الموازنة خلال فترة الإزدهار التضخمي دون تغيير السياسة المالية ، فعندما ترتفع نسبة البطالة وتندهور الظروف الاقتصادية لقطاع الأعمال تعمل عوامل الإستقرار الاقتصادي الذاتية تلقائياً الى تخفيض الضرائب ، وزيادة حجم الإنفاق ثم تقوم بحقن الجهاز الاقتصادي بجرعة منشطة ، ومن جهة ثانية تساعد على الحد من الإزدهار الاقتصادي ، وتنمية الضرائب وخفض الإنفاق الحكومي ، ومن هذه العوامل هي :

1- تعويضات البطالة **unemployment compensation** :

يقصد بتعويضات البطالة ، عندما ترتفع نسبة البطالة تتناقص حصيله ضريبية تعويض البطالة بسبب إنخفاض مستوى التوظيف . وستتزايد المدفوعات لأنَّ العمال يحصلون على مزايا تنص عليها برامج تعويضات البطالة مما سيتعرض البرنامج الى عجزاً تلقائياً خلال هبوط مستوى النشاط الاقتصادي. أما عندما يكون معدل البطالة منخفضة فإن حجم الضرائب من البرنامج ستتزايد لأنَّ معظم الأفراد يعملون. وستنخفض المدفوعات بصورة مزايا يحصل عليها العاطلون عن العمل لإنخفاض مستوى البطالة. ويحقق البرنامج فائض تلقائي عند الظروف الاقتصادية الجيدة ، مما يولد البرنامج أثر مرغوب به بإتجاه الطلب الكلي دون حدوث تغيير في السياسة المالية .

2- الضرائب على أرباح الشركات **corporate profit tax**:

تعمل الضرائب على أرباح الشركات بإتجاه معاكس للدورة الاقتصادية ، أكثر من العوامل الأخرى الذاتية ، نتيجة الأرباح التي تحصل عليها الشركات تكون شديدة الحساسية لظروف الدورة الاقتصادية ، فعند حدوث الكساد تنقص أرباح الشركات بشدة ثم تنقص مدفوعات الضرائب من قبل الشركات ، نتيجة إنخفاض إيراداتها مما يؤدي الى زيادة حجم العجز الذي تواجهه الدولة . أما في حالة التوسع الاقتصادي تزداد أرباح الشركات بسرعة أكبر من زيادة

(1) حيدر يونس كاظم ، كتاب الفكر الحديث في السياسات الاقتصادية :ص61-70 المرجع الالكتروني

الدخل والأجور والإستهلاك مما يؤدي الى تزايد ما يدفعه قطاع الأعمال من الضرائب في التوسع الاقتصادي مما يجعل مدفوعات الضرائب تتزايد وتنخفض بشدة في حالة الإنكماش الاقتصادي إذا ما تم إحداث تغيير في سياسة الضرائب .

3- ضرائب الدخل التصاعديّة progressive Income Tax :

عند التوسع الاقتصادي يزداد دخل المستهلك القابل للتصرف فيه بسرعة أقل من التزايد بالدخل الكلي في حالة الدخول المرتفعة ، فإنّ نظام فرض الضرائب التصاعديّة يدفع الكثير من الأفراد الى الشرائح الضريبية الأعلى ، مما يدفع الى تزايد المحصلة الضريبية لإرتفاع الدخل وإرتفاع معدلات الضرائب على الدخل الحدي ، أما عند إنخفاض الدخل فإن الكثير من الناس سيدفعون ضرائب منخفضة مما يخفض إيرادات الدولة من الضرائب . مع ذلك فعند حدوث تضخم أثناء الكساد ، فالتأثير الطبيعي المضاد للدورة الاقتصادية على هيكل الضرائب التصاعديّة سوف يزول ، ويؤدي التضخم لدفعي الضرائب الى شرائح ضريبية أعلى حتى لو كان دخلهم الحقيقي يتناقص ، أما في التضخم الركودي فإنّ الضرائب التصاعديّة على الدخل تحدث أثر سلبي على الطلب الكلي .⁽¹⁾

ومن خلال ذلك نبين بأن هناك طرق تستخدم لمواجهة الإفراط أو الإنخفاض في الطلب الكلي ، وهذه الطرق وسائل مالية ذاتية ، والتي تعمل من داخل هيكل الضرائب والإنفاق الحكوميين ، رداً فعلياً للتضخم والإنكماش ، أما السياسة المالية التحكّمية ، فهي عبارة عن تغييرات في الهيكل المالي ، يتم من خلال قرارات حكومية واعية وجارية ، فقد إعتمدت الدول الرأسمالية منذ الحرب العالمية الثانية على الوسائل الذاتية أكثر من إعتمادها على الوسائل التحكّمية ، فيها تفترض أن الهيكل المالي يتغير تلقائياً ، ليتوسع الطلب الحكومي في حالة الكساد ، وكذلك ينخفض في حالة التضخم ، فعوامل الإستقرار الاقتصادي الذاتي يعتبر وسيلة حكومية تعمل داخل النظام المالي ، فيزيد أو ينقص من التدفقات الحكومية تلقائياً الى باقي الاقتصاد المحلي استجابةً للتغيرات في الظروف الاقتصادية .

أما في حالة الإنكماش أو الكساد يميل الناتج القومي الإجمالي للإنخفاض ، تقوم عوامل الإستقرار الاقتصادي تلقائياً على زيادة التدفقات النقدية الحكومية نحو المشاريع والأفراد بشكل طلب على سلع وخدمات ومدفوعات تقاعدية وضمن إجتماعي وإعانات ومنح ، أو تعمل على إنكماش التدفقات النقدية من المشاريع والأفراد نحو الحكومة على شكل ضرائب دخلية ومبيعات وضمن إجتماعي وتقاعدي مما يؤدي الى الحد من الإنخفاض في دخول الأفراد القابلة للتصرف ، وبالتالي تتمكن من الحفاظ على الإنفاق الإستثماري والإستهلاكي في مستوى أعلى .

أما في حالة التضخم فستعمل عوامل الإستقرار الذاتي على زيادة ما تدفعه الأفراد والمشاريع للحكومة ، مما يؤدي الى إنخفاض الحجم الكلي من الإنفاق الكلي على

(1) جيمس جوارتيني ، وآخرون ، الاقتصاد الكلي ، دار المريخ ، المملكة العربية السعودية ، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمن ، عبد العظيم محمد :ص 315-317.

الإستهلاك والإستثمار ، وكلتاها يفترض أن تؤدي التغييرات الصافية في التدفقات الحكومية الى إحداث أثر مضاعف وذلك عن طريق مضاعف الإستثمار .¹

المطلب الثاني : مؤشرات الإستقرار الاقتصادي

لقد كان واضحاً أنّ تحقيق الإستقرار الاقتصادي ، يكون عن طريق تحقيق الأهداف التي يعبر عنها بأنها مؤشرات الإستقرار الاقتصادي ، وهي أربعة أهداف أساسية حسب مربع كالدر لأي سياسة ، أولها القضاء على البطالة ، وثانيها تحقيق معدل نمو مرتفع ، وثالثاً تحقيق التوازن الخارجي ، رابعاً محاربة التضخم وقد عرف هذا المربع بأسم المربع السحري لكالدر حيث إن كلما كانت مساحة المربع أكبر كان الوضع الاقتصادي للبلد أفضل.

اولا : النمو الاقتصادي تعريفه وأهم نظرياته

1 - النمو الاقتصادي

بما أنّ النمو الاقتصادي يعتبر أحد أهداف الإستقرار الاقتصادي لذلك فإنه يعد مؤشراً لقياس درجة الإستقرار الاقتصادي وقد تعددت مفاهيم النمو الاقتصادي نتيجة إختلاف وجهات نظر الاقتصاديين بهذا الخصوص لذلك سنتطرق لأهم هذه المفاهيم :

يعتبر النمو الاقتصادي من أحد أهداف الاقتصاد الرئيسية تحاول الدولة تحقيقها لتطوير إقتصادها وتحقيق مستوى أعلى من الإزدهار للمجتمع ، ويقاس بمعدلات الزيادة في الناتج الوطني المتحقق نتيجة زيادة الطاقات الإنتاجية للمجتمع⁽²⁾ ، وكذلك يعبر عن النمو الاقتصادي بأنه تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي عبر الزمن .⁽³⁾ وهي زيادة في قدرة الإقتصاد على إنتاج سلع وخدمات مقارنة بفترة زمنية مع فترة اخرى⁽⁴⁾ ، كما ويعبر عن النمو الاقتصادي زيادة قدرة الدولة على إنتاج البضائع والخدمات التي يحتاجها سكانها .⁽⁵⁾

معدل النمو الاقتصادي = معدل النمو للدخل القومي - معدل النمو السكاني

¹ جيمس جوارتيني ، الاقتصاد الكلي ، مصدر سابق :ص317

(2) العيسى نزار سعد الدين، آخرون ، الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات، عمان دار حامد للنشر والتوزيع ، 2006: ص43 .

(3) سليم ، سحر عبد الرؤوف ، وآخرون ، قضايا معاصرة في التنمية الاقتصادية ، الطبعة الاولى، الاسكندرية ، مكتبة الوفاء القانونية ، 2014

(4) سلامي احمد ، وآخرون ، اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في تركيا خلال فترة 2005 - 2006 مجلة رؤى اقتصادية مجلد2 العدد 8 ، 2018.

(5) والاس بيترسون ، الدخل والعمالة والنمو الاقتصادي ، مؤسسة فرنكلين للطباعة والنشر، بيروت ، 1968 : ص315 .

يلاحظ من خلال التعاريف السابقة إنَّ الزيادة التي تتحقق في دخل الفرد ليست زيادة نقدية فقط بل هناك إستبعاد لمعدل التضخم كما يلي :

معدل النمو الاقتصادي الحقيقي = معدل الزيادة في دخل الفرد - معدل التضخم .

2- نظريات النمو الاقتصادي

أ- المدرسة الكلاسيكية ودورها في تفسير النمو الاقتصادي ،⁽¹⁾

رغم الإختلاف في آراء الكلاسيك بخصوص النمو الاقتصادي إلا أنهم إتفقوا في نقاط عديدة ، فيعتبر الاقتصاديين الكلاسيك الأوائل في التطرق لهذا الموضوع ومنْ هذه الآراء هي :

- أن الإنتاج يعتبر دالة لعدة عوامل (العمل ، الموارد الطبيعية ، رأسمال ، التقدم التكنولوجي) وتغيير قيمة الإنتاج يحصل من تغيير أحد هذه العوامل أوكلها وإفترض الكلاسيك أنْ الموارد الطبيعية ثابتة وبقية العوامل متغيرة ، فإن القوى الدافعة للنمو الاقتصادي منْ خلال تقدم الفن الانتاجي وعملية التكوين الرأسمالي (الاستثمار) وإنْ تكوين رأس المال يعتمد على الارباح وإن التقدم التكنولوجي لا يتم إلا منْ خلال تكوين رأس المال لذا فإن الأرباح مصدر التراكم الرأسمالي .

- إن الأرباح تتجه نحو الإنخفاض ، ويقولون إن الأرباح لا تتزايد بشكل مستمر ، بل تتجه نحو الإنخفاض ، عندما تشتد المنافسة لزيادة تراكم رأس المال ، وقد أوضح آدم سميث بأن السبب يكون نتيجة الزيادة في الأجور الناجمة منْ المنافسة بين الرأسماليين .

- يعتقد الكلاسيك بأنْ وجود علاقة بين تراكم رأس المال والنمو السكاني ، حيث أنْ تراكم رأس المال يؤدي الى تزايد السكان وإنْ تزايد السكان يؤدي الى إنخفاض تكوين رأس المال .

- أكد الكلاسيك الأهمية الكبيرة للبيئة الإجتماعية والمؤسسية التي تساعد على النمو الاقتصادي ، والتي تتمثل بالقوانين الإدارية والإجتماعية المستقرة ونظام كفوء للإنتاج وأوضاع إجتماعية مناسبة .

- كما ويعتقد الكلاسيك بوجود السوق الحرة ووجود اليد الخفية التي تعظم الدخل الوطني لذا فإن الكلاسيك إعتقدوا بأنْ تراكم رأس المال هو السبب الرئيسي في النمو الاقتصادي والأرباح هي المصدر الوحيد للإدخار وإنْ توسع السوق عامل مساعد في توسيع الإقتصاد وكذلك إعتقدوا إنْ النظام الرأسمالي محكوم عليه بالركود ومنْ أجل الحصول على النمو الاقتصادي فقد أيدوا سياسة عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي .⁽²⁾

⁽¹⁾ نامق صلاح الدين ، نظريات النمو الاقتصادي ، دار المعارف ، مصر ، القاهرة 1964 : ص 53 .

⁽²⁾ فليح حسين خلف ، التنمية والتخطيط الاقتصادي ، جدارا للكتاب العالمي ، عمان ، الاردن 2006 : ص

وقد تعرضت المدرسة الكلاسيكية الى عدة إنتقادات في تحليلها للنمو الاقتصادي وأهمها هي : إهمال النظرية الكلاسيكية للقطاع العام في تعجيل التراكم الرأسمالي ، إعتد النظرية الكلاسيكية للقوانين الغير واقعية وكانت نظرتها للاقتصاد نظرة تشاؤمية في أن نهاية التطور الرأسمالي هو الركود . عدم إدراك أهمية التقدم التكنولوجي. يرى الكلاسيك بأن الإدخار يوجه الى الإستثمار وإن الإدخار يساوي الإستثمار . تصورات النظرية الكلاسيكية على الأجور والأرباح خاطئة . إن الأرباح مصدر الإدخار ولكن التجارب أشارت الى عكس ذلك⁽¹⁾

ب-نظرية المدرسة النيوكلاسيكية في النمو الاقتصادي

برزت مساهمات المدرسة النيوكلاسيكية والتي كانت أبرز مفكريها الفريد مارشال وفسكيل وكلارك والتي كانت قائمة على إمكانية إستمرار عملية النمو الاقتصادي بعيداً عن حدوث ركود اقتصادي ومن جملة أفكارها هي : النمو الاقتصادي يعتمد على ما يتاح من عناصر الإنتاج (العمل ، الموارد الطبيعية ، التنظيم ، رأس المال ، التكنولوجيا) ، ويعتبر النمو الاقتصادي عملية مترابطة ومتوافقة ذات تأثير إيجابي متبادل مما يجعل نمو قطاع معين الى دفع القطاعات الأخرى لنموها حيث تبرز فكرة مارشال بالوفورات الخارجية وإن نمو الناتج القومي يؤدي الى نمو الدخل (الأجور،الأرباح) ، وتجد النظرية عنصر العمل يربط بين القوى العاملة مع التغييرات السكانية مع أهمية تناسب الزيادة الحاصلة في عدد السكان أو تناسب حجم القوى العاملة مع حجم الموارد الطبيعية المتوفرة ، وإعتبرت عملية النمو محصلة التفاعل بين تراكم الرأسمالي والزيادة السكانية فإن زيادة التكوين الرأسمالي تعني زيادة عرض رأسمال الذي يؤدي الى خفض سعر الفائدة مما يزيد الاستثمار ويؤدي الى زيادة الإنتاج . فيتحقق النمو الاقتصادي مع التركيز على دور الإدخار في توجيه الاستثمار وإعتبروا أن الإدخار عادة لدى الدول التي تتوجه للتقدم وتأخذ عملية الإستثمار والنمو شكلاً ألياً ميكانيكياً ، ويشغل عنصر التنظيم التطور التكنولوجي بالصورة التي تنفي وجود أي جمود في العملية التطويرية وقادر على التجديد والإبتكار ، والنمو الاقتصادي وصفه مارشال بأنه نمو عضوي لا يتحقق فجأة وإنما تدريجياً ، وأخيراً يتطلب النمو الاقتصادي التركيز على التخصص وتقسيم العمل وحرية التجارة .

ج-نظرية المدرسة الكينزية في النمو الاقتصادي

لقد إهتم كينز بتحليل الإستقرار الاقتصادي وتحفيز الطلب الفعال ، الذي يكفل تشغيل الطاقة الانتاجية الفائضة والقوى العاملة المعطلة ، وقد ركز على ربط معدل النمو بالناتج المحلي الإجمالي ، فيصبح الطلب العامل الموجه للإستثمار والإنتاج والتشغيل ، لكن مع غياب أية آلية تلقائية تجعل ضرورة تساوي الإستثمار بالإدخار عند مستوى التشغيل الكامل ، فقد أدخل كينز متغيرات تتصف بالديناميكية مقارنة بالمدرسة الكلاسيكية ، مثل النمو السكاني والتحول التكنولوجي والريادة ، لكن من الجانب الآخر تعاني من بعض الجمود والصيغة العامة ، فإن التحليل الكينزي لم يلتمس الظواهر الأساسية للنمو ، لأنه إعتقد إرتفاع قيمة

(1)القرشي مدحت ، التنمية الاقتصادية، نظريات وسياسات وموضوعات، دار وائل للنشر، الاردن 2007:ص

المضاعف في البلدان المتخلفة لإرتفاع الميل الحدي للاستهلاك فيها ، وإعتبر أن سبب الفقر لهذه الدول ، يعود الى ، أما إنخفاض مستوى التشغيل ، وإما لضعف الجهاز الإنتاجي والتكنولوجيا المستخدمة فيه ، وينتقد هذا التحليل الى عدم ربط متغيرات الديناميكية بنظرية الإنتاج ، وعلى عدم التركيز على مكونات الإستثمار أو تطوير القطاعات معينة في الاقتصاد⁽¹⁾ . لقد نقد كينز نظرية المدرسة الكلاسيكية وفرضياتها التي قامت عليها من عدة جوانب هي: عدم صحة فرضية التوازن التلقائي . عدم صحة فرضية التشغيل لكامل . عدم صحة قانون ساي وفكرة العرض يخلق الطلب . عدم واقعية فرضية حيادية الدولة . عدم صحة مرونة الأجور والأسعار وخاصة إتجاه الأجور التنازلي .

وقد إستنتج من خلال ذلك ، بأن الاقتصاد يمكن أن يتوازن في حالة عدم التشغيل الكامل ، ويستمر لمدة طويلة ، وكذلك يمكن للاقتصاد أن يتوازن بشكل تلقائي على المدى البعيد وبتكاليف إجتماعية باهضة ، وإن وجوب تدخل الدولة لاعادة التوازن الاقتصادي أو الحفاظ عليه ، وإن الطلب هو الذي يحدد العرض المناسب له وليس العرض يخلق الطلب . وقد اعتبر كينز إن أزمة الكساد الكبير هي أزمة إنخفاض الطلب وليس الفائض في العرض ، ومعالجتها يتطلب تحريك الطلب ليتحرك العرض من خلاله ، مما يعيد النمو الى وضعه السابق وإن الأمر يتطلب تحديد محددات الطلب الكلي لمعرفة السياسات التي تناسبه

3-محددات النمو الاقتصادي

أ- تراكم رأس المال : يحتاج النمو الاقتصادي الى تراكم رأس المال لزيادة الإستثمار في رأس المال ، لإنتاج المصانع والآلات والمواد الأولية وإستخدام التكنولوجيا لإعتبارها سلعة رأسمالية فيزيد من التدفق المالي من خلال تشغيل رؤوس الأموال مما يرفع النمو الاقتصادي في البلاد ويجب أن يؤخذ بنظر الإعتبار العلاقة بين الإستهلاك الحالي والإستهلاك في المستقبل أي إنَّ تقليل الإستهلاك في الوقت الحالي يؤدي الى زيادة حجم الإستثمار وبدوره يؤدي الى الإستهلاك في المستقبل لذلك فإن تراكم رأس المال له علاقة بالإدخار أي إنَّ كلفة النمو الاقتصادي هو التضحية بالإستهلاك الحالي .

ب-إستقرار الاقتصاد الكلي :

يعتبر الإستقرار الاقتصادي من العوامل المهمة التي ترتبط بمخاطر الإستثمار ، وتأثيره على النمو الاقتصادي أي إنَّ كلما زادت عوائد الإستثمار ، أي إنَّ المحيط الاقتصادي المستقر يوفر سياسة نقدية مستقرة مما يصل الى مستوى تضخمي منخفض عن طريق تطوير ودعم الضرائب والإنفاق الحكومي ، بما يحافظ على إستقرار سعر الصرف .

(1)ميساوي الوليد قسوم ، اثر ترقية الاستثمار على النمو الاقتصادي في الجزائر منذ 1993 اطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر ، بسكرة -كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، قسم العلوم الاقتصادية 2018 : ص 53 .

ج-البنية التحتية :

تعد من المحددات المهمة التي تؤثر بالنمو الاقتصادي لذلك على المجتمع أن يتنازل بجزء من الاستهلاك الحالي وتعبئة المدخرات الوطنية وزيادة الطاقات الانتاجية وزيادة الاستثمارات في المشاريع البنى التحتية⁽¹⁾.

د-اليد العاملة

تعتبر اليد العاملة عنصراً مهماً للنمو الاقتصادي ، وخاصة في المدرسة الكلاسيكية التي إعتبرته محدداً أساسياً لتحقيق الناتج لكن في وقتنا الحالي يرتبط بالمهارات والتعليم والتدريب ، وهذان العاملان يرفعان من انتاجية اليد العاملة .

ر-التقدم التقني :

هو ما تنتجه الاختراعات والاكتشافات العلمية من تطبيقها من الناحية الاقتصادية ، تستخدم في الانتاج الواسع وبأقل كلفة بما يتناسب مع مستوى الاسعار الموجودة والقدرة الشرائية للمجتمع ، وإن ادخال الطرق التكنولوجية الحديثة أفضل من زيادة رؤوس الأموال⁽²⁾.

4- مؤشرات قياس النمو الاقتصادي

لقد حاول الباحثين الاقتصاديين خلال الزمن بالوصول الى المؤشرات المثلى لقياس النمو الاقتصادي ، وقد حاولوا إدخال تحسينات في كل مرة على المؤشرات الموجودة ، وإن أشهر هذه المؤشرات هي :

أ- **الناتج المحلي الاجمالي GDP** ويعتبر من المؤشرات الأكثر استخداماً لقياس النمو الاقتصادي للبلد ، ويمكن استخدام معيار الناتج المحلي الإجمالي الذي ينتج في بلد ما وبأسعار ثابتة لقياسه ، حيث يمثل الناتج المحلي الإجمالي القيمة السوقية الاجمالية للسلع والخدمات النهائية التي ينتجها سكان البلد خلال مدة زمنية معينة كأن تكون سنة.

ب- **الدخل الوطني الكلي المتوقع** حيث إقترح عدد من الاقتصاديين قياس النمو الاقتصادي على أساس الدخل المتوقع وليس الفعلي وخاصة الدول التي لديها إمكانيات وموارد غنية كامنة للاستفادة من هذه الامكانيات فتأخذ هذه الامكانيات بالحسبان عند حساب الدخل .

ت- **متوسط نصيب الفرد من الدخل** أي كمية السلع والخدمات المتوفرة لكل فرد في المجتمع ، فإذا زاد الدخل القومي لبلد ما بنسبة أعلى من النمو السكاني فهذا يدل على وجود نمو اقتصادي في

(1) الحلو عقيل حميد جابر , وآخرون , تطور حجم الائتمان المصرفي وتأثيره في بعض المتغيرات الاقتصادية للمدة من 2004 – 2018 المجلد 11 العدد 3, 2021.

(2) بعمرة احمد ، وآخرون ، اثر السياستين النقدية والمالية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة 1990 – 2014 دراسة قياسية حسب نموذج سانت لويس، اطروحة دكتوراه ، جامعة زيان عاشور ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، الجلفة ، الجزائر 2016 : ص 58.

البلد بكافة وحداته .وبالعكس فإذا زاد معدل النمو السكاني أكبر من الدخل الوطني الحقيقي ففي هذه الحالة سيكون هناك انخفاض في متوسط نصيب الفرد من هذا الدخل على الرغم من حدوث زيادة في الدخل الوطني الحقيقي.

متوسط نصيب الفرد من الدخل = الدخل الوطني الحقيقي ÷ عدد السكان (1)

ثانيا : البطالة وأهم أنواعها وأسبابها من وجهة نظر المدارس الاقتصادية الفكرية

1 - تعريف البطالة

تعتبر من الظواهر المركبة ، لان لها أبعاد سياسية واقتصادية وإجتماعية والكثير من الأبعاد الأخرى ، ويعتبر البعد الإجتماعي أقوى تأثيراً على الاقتصاد المحلي ، والكثير من الدول المتقدمة والنامية يوجد فيها بطالة لكن يوجد إختلاف في نسبتها من دولة الى أخرى ، فتكون نسبة البطالة مرتفعة في حالة حدوث الأزمات الاقتصادية والركود الاقتصادي ، وتنخفض في حالة الإستقرار الاقتصادي والرواج الاقتصادي ، فالبطالة تستخدم كمعيار لقياس درجة الإستقرار الاقتصادي ، حيث يركز احياناً على خلق فرص عمل للأفراد وبشكل كبير أكثر من الاهتمام بتحقيق النمو الاقتصادي ، لأن توفير فرص العمل المنتج يعد من أهم المصادر التي تأمن الدخل الذي يؤدي الى التقدم الاجتماعي والاقتصادي على نطاق واسع . (2) وإن معظم الأفراد ينظرون الى ظاهرة البطالة بعدم توفر وظائف للأفراد بالإعتماد على المقولة (الناس ليس لديهم وظيفة). وإن مفهوم البطالة أكثر تعقيدا بكثير ، لأنه يعد من أهم المؤشرات الرئيسية للاقتصاد وإن تخفيض نسبة البطالة هدفاً مهماً في جميع الدول (3)، لأن للعمالة أثر كبير في التنمية الإجتماعية والاقتصادية على السواء (4) وقد تعددت مفاهيم البطالة بسبب القصور في تحقيق الغاية من العمل في المجتمعات لذا تقدم بعض التعاريف للبطالة منها: البطالة هي عدد من الاشخاص القادرين على العمل ، ولا يعملون مع أنهم يبحثون عن عمل بشكل جدي⁵ وكذلك عرفت بأنها الفرق بين كمية العمل المعروض مع

(1) زعيتري صارة ، اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية مقارنة مع بعض الدول العربية خلال فترة 1980-2015 اطروحة دكتوراه ، جامعة زيان عاشور ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، الجلفة ، الجزائر .:ص69

²Oil unctad undesa and wto "Macroeconomic Stability : Inclusive Growth and Emploment 'united Nations conference on Trade and development ,2010,pp7-8 .

³ البراوي راشد ، الموسوعة الاقتصادية ، دار النهضة العربية ، بيروت الطبعة الاولى 1971:ص94
(4) Lnternational labour Organization (ilo)، Resolution concerning Statistics of the economically active population employment ، unemployment and underemployment ،the thirteenth International conference of labour statisticians،Ilo Resolution 1982:p10

⁵ عبد الرحمن يسرى احمد ، النظرية الاقتصادية الكلية والجزئية ،الدار الجامعية ، الاسكندرية ، الطبعة الثانية ، 2013 :ص205

كمية العمل المأجورة⁽¹⁾. وقد عرفه المكتب الدولي للعمل BIT في الملتقى الدولي الثامن عشر له سنة 1982 لاحصاءات العمل حيث إعتبر الفرد الذي تتوفر فيه شروط ومعايير معينة يسمى عاطلاً. ومن هذه الشروط هي : **الشرط الاول** هو متاح للعمل لكي يوصف الفرد بالعاطل ان يكون متاحاً للعمل وقادراً ومستعداً للعمل اذا توفر له فرصة خلال فترة البحث. **الشرط الثاني** ان يكون بدون عمل اي انعدام تام للعمل. **الشرط الثالث** هو ان يبحث عن العمل اي الفرد الذي اتخذ خطوات محددة للحصول على العمل خلال فترة معينة².

$$100 \times \left(\frac{\text{عدد العاطلين عن العمل}}{\text{اجمالي القوة العاملة}} \right) = \text{اجمالي معدل البطالة}$$

البطالة هو عدم استخدام عنصر من عناصر الإنتاج (العمل) مثل عدم استخدام الارض الصالحة للزراعة بسبب قلة العمالة وإكتناز النقود يعد سبباً بارزاً في زيادة نسبة البطالة مع وجود فرصة لتوظيف الأموال المكتنزة⁽³⁾، وكذلك عرفت البطالة بانها تعطيل جبري للقوى العاملة في مجتمع ما التي تعتبر جزء أساسي مع توفر الرغبة والقدرة على العمل للذين هم في سن العمل⁽⁴⁾.

ويعتبر معدل البطالة مؤشراً واسعاً للتعرف على سوق العمل ، ولكي تسهل المقارنة بين معدلات البطالة مع مرور الزمن في مختلف البلدان فقد عملت منظمة العمل الدولية منذ عام 1954 مبادئ توجه بتصنيف الأفراد في سوق العمل ، وقد اعتمد الكثير من الدول النامية هذه التوصيات⁵.

(1) محمد طاقة ، وآخرون ، اقتصاديات العمل ، اثناء للنشر والتوزيع ، الاردن ، الطبعة الاولى ، 2008 : ص 141.

²Muller . jet autres2004 , Manuel et applications : Economie , Dunod ,paris , 4edition, p71

4 البراوي راشد ,مصدر سابق,ص94

5 الرفاعي احمد , وآخرون , مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق , دار وائل للنشر , عمان , الطبعة الثالثة 1999 :ص265

(6)Eric Strobl, David byrne, defining unemployment in developing countries : the case of Trinidad and Tobago , centre for research in Economic development and interational Trade , school of Economics ,university of Nottingham ,university park ,Nottingham NG72RD united kingdom , May 2001.p2

2-أنواع البطالة :

أ- **البطالة الدورية** : يتأثر النشاط الاقتصادي ومتغيراته ، خاصة الاقتصاد الرأسمالي ، بفترات هبوط وصعود تتراوح مدتها بين ثلاث وعشر سنين ، تعرف بمصطلح الدورة الاقتصادية business cycle ، تعرف بخاصية التكرار والدورية ، أي البطالة الدورية التي تتأثر بالوضع الذي يتجه فيه النشاط الاقتصادي ، فإنَّ الطلب على السلع والخدمات خلال مدة الركود ينخفض بسبب تقليل عدد العمال من قبل أصحاب العمل ويكون عرض العمل أكبر من الطلب وإنَّ هذا النوع يختفي مع إنتعاش الاقتصاد في الغالب .¹

ب- **البطالة الاحتكاكية** : هي البطالة التي تحدث بسبب تقلبات مستمرة للعاملين بين المناطق والمهن المختلفة نتيجة نقص معلومات الباحثين عن العمل إتجاه أصحاب العمل الذين تتوفر لديهم فرص العمل ، وحينما ينتقل العامل الى منطقة أخرى أو يغير مهنته الى مهنة أخرى . أي إنَّ المشكلة الأساسية في هذا النوع من البطالة إنَّ العمال الذين يبحثون عن العمل وأصحاب العمل الذين لديهم فرص عمل يبحث كل واحداً منهم عن الآخر عن طريق الصحف والاتصالات المباشرة ومكاتب التوظيف ، وإنَّ نقص المعلومات يعني عدم التقاء جانب الطلب مع جانب العرض وإفتقاد حلقة الوصل بينهما².

ت- **البطالة الهيكلية** : هي تعطيل أجزاء من القوة العاملة ، بسبب التطورات التي تؤدي الى إختلاف احتياجات هيكل الاقتصاد القومي من طبيعة ونوع العمالة المتوفرة مما يشابه هذا النوع من البطالة بالبطالة الاحتكاكية ، نتيجة تطور وسائل الإنتاج الذي يؤدي الى الاستغناء عن جزء من القوة العاملة ، والفرق بين النوعين هو إنَّ البطالة الاحتكاكية مؤقتة ، أما البطالة الهيكلية فيكون الأمر مختلف لأنه يوجد شريحة من الموظفين مع مؤهلاتهم وإمكاناتهم لم تعد مناسبة في المجتمع بسبب التغيير في الهيكل الاقتصادي مما يجعل تعطيلهم طويل الأجل³

ث- **البطالة الإجبارية** : هي إجبار العامل على تعطيله رغم رغبته في العمل وقدرته وقابليته على العمل في مستوى الأجر السائد ، وينتشر هذا النوع من البطالة في مرحلة الكساد فيطرده العامل او يسرح قسراً ، وتظهر نتيجة الضعف في تنظيم سوق العمل وعدم إحاطة الأفراد بمجالات العمل الموجود فعلاً ، وأما لعدم كفاية مجالات العمل بمستوى الأجر الذي يوفر للفرد مستلزمات المعيشة الضرورية ، وأحياناً يظهر هذا النوع إذا تعرض العامل للإصابة في عمله يفقده القدرة على العمل مرة أخرى.

2- أسباب البطالة من وجهة نظر المدارس الاقتصادية الفكرية

أ- المدرسة الكلاسيكية

¹ رمزي زكي ، الاقتصاد السياسي للبطالة ، تحليل لاخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة 1978 سلسلة كتب يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت :ص26
² الحيايى ، وليد ناجي، دراسة بحثية حول البطالة ، مقدمة من الاكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك / كلية الادارة والاقتصاد :ص11
³ البشير ، عبد الكريم ، تصنيفات البطالة ومحاولة قياس الهيكلية والمحبطة منها خلال عقد التسعينات ، جامعة الشلف ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا - العدد الاول :ص153

أخذت ظاهرة البطالة حيزاً كبيراً لإعتبارها أكثر المشكلات إثارة للاضطرابات الاجتماعية والسياسية . وإنصب تحليلهم لهذه المشكلة للأجل الطويل ، وربطوا البطالة بالمشكلة السكانية ، وتراكم رأس المال ، وكذلك النمو الاقتصادي ، والطاقة الإنتاجية للاقتصاد الوطني ، وجمود الأجور وقصور سوق العمل ، وإفترضوا عدم حدوث بطالة في نطاق واسع في حالة التوازن الاقتصادي ، الذي يعتبر تشغيل كامل لقوة العمل ، وإنَّ الطلب الكلي يتساوى دائماً مع عرض الكلي للسلع والخدمات ، وإنَّ الإدخار يتساوى دائماً مع الاستثمار نتيجة المرونة التامة في تغييرات أسعار الفائدة ، ووجود فرص لانهائية للاستثمار ، ومن خلال ذلك فقد بينت معالجة البطالة عن طريق تخفيض الأجور أي إنخفاض تكاليف الإنتاج وزيادة الأرباح ، مما يؤدي الى خلق الحافز على زيادة الانتاج ، ومما يزيد الطلب على الأيدي العاملة الى أن تختفي البطالة . وإفترضوا استخدام مرونة تغيير الأجور وإستجابتها لمقتضيات الطلب والعرض يتطلب عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي خاصة في تحديد مستوى الأجور إيماناً بقدرة السوق على تحقيق التوازن المستمر من خلال التشغيل الكامل لقوة العمل.⁽¹⁾

ب- النظرية النيوكلاسيكية

يركز الفكر النيوكلاسيكي على حرية الاقتصاد ، وسيادة التشغيل الكامل حسب ماجاء به قانون ساي للاسواق ، أي كل عرض للسلع يخلق طلباً مساوياً له ، ومن خلال تطبيق ذلك في سوق العمل مما ينتج عن ذلك زيادة عرض العمل مما ينتج بطالة في عرض العمل ، مما يؤدي الى إنخفاض الأجر الحقيقي وبالتالي زيادة الكمية المطلوبة من العمل مما يغطي بذلك البطالة ويحدث التوازن بتحقيق التشغيل الكامل والتوازن العام في سوق العمل والسلع والخدمات هي الصيغة التعريفية للنظرية النيوكلاسيكية وأهم فرضياتها هي : مرونة حركة الاسعار في السوقين هي التي تعدل ألياً التوازن والتشغيل الكامل لعناصر الانتاج . إن سوق العمل في حالة منافسة تامة وحرية تامة في الانتقال داخل وخارج السوق . دالة الطلب وعرض العمل مرتبطان بالأجر الحقيقي . تجانس عنصر العمل أي إنَّ عرض العمل يكون متساوياً بين الافراد . ارتفاع الاجور مقارنة بالانتاجية الحدية للعمل . فالمساومة بين أرباب العمل لتحديد الأجر الحقيقي عن طريق الأجر الإسمي لذا فإن العمال هم من يحدد إجورهم الحقيقية ، وكل بطالة عند هذ الأجر تكون إرادية ووجود البطالة في هذا الفكر وإستمراريتها تنطبق على البطالة الإختيارية أي لا مجال لحدوث البطالة الإجبارية فكل شخص يرغب بالعمل عند مستوى الأجر التوازني يمكن الحصول عليه .⁽²⁾

ج- المدرسة الكينزية

تري المدرسة الكينزية بأن البطالة لا تتناقض مع التوازن ، أي يمكن أن يتحقق التوازن في الاقتصاد على المستوى الكلي ويرافق التوازن وجود بطالة في القوى العاملة ،

(1) محمد جلال مراد ، البطالة والسياسات الاقتصادية ، جمعية العلوم الاقتصادية السورية 2019 : ص 15 .

(2) بن عاشور ليلي ، محددات نجاح المؤسسة الصغيرة والمتوسطة المقامة من طرف البطالين والمدعمة بالصندوق الوطني للتأمين على البطالة ، دراسة ميدانية على مستوى الجزائر العاصمة 2009 : ص 8-9 .

قد تكون هذه البطالة المرتفعة لكن يمكن للدولة إحتواء تلك البطالة ، من خلال سياستها الهيكلية في السياسة المالية التوسعية ، عن طريق الدور الفعال والتأثير البالغ لمضاعفات السياسة المالية ، أي مضاعف الانفاق ومضاعف الضرائب في المخرجات من زيادة الانتاج ووجود فرص للعمل . فتكون العلاقة عكسية بين الإنفاق العام والبطالة ، فكلما زادت نفقات الحكومة كلما زادت فرص العمل الإضافية ، مما يقلل عدد العاطلين وإنخفض معدل البطالة⁽¹⁾ وتعتبر البطالة لدى كينز بطالة إجبارية لا بطالة إختيارية .

د - النظرية النقدية

بعد ظهور الأزمة الهيكلية في الاقتصاد الرأسمالي في فترة السبعينات للقرن الماضي ، فقد حصلت عدت تغييرات في الفكر الاقتصادي التي أدت الى عجز النظرية الكينزية من تفسير الواقع الذي أنتجته أزمة الركود التضخمي مما أدى الى ظهور الفكر الجديد للمدرسة النقدية⁽²⁾ ، واوضحت أن معدل البطالة الطبيعي يتغير من فترة الى أخرى وإن أي تجاوز لهذا المعدل للوصول الى الإستخدام الكامل ، سيؤدي الى التضخم وعدم الإستقرار ، كما قال فريدمان بان أي مدة من الفترات التي يوجد فيها مستوى بطالة له خاصية التوافق والإنسجام مع هيكل الأجور الحقيقية السائدة . وإن ما نلاحظه تعارض أفكار هذه المدرسة مع المدارس الفكرية الأخرى بما يخص التشغيل الكامل الذي يؤكد على الوصول اليه المدرستان لإستغلال كافة الموارد الاقتصادية ، كما ويرى فريدمان إن السياسات المالية التوسعية تكلف خزينة الدولة تكاليف كبيرة مما يسبب عجز الموازنة العامة وما يؤدي ذلك الى المشاكل الاقتصادية التي يسببها الدين العام .

ثالثا : التضخم تعريفه وأنواعه ونظرياته

1 - تعريف التضخم

يعبر التضخم عن الإرتفاع في مستوى العام للأسعار للسلع والخدمات لفترة زمنية طويلة مما يؤدي الى إنخفاض القوة الشرائية للنقود ، وإن ظاهرة التضخم تعتبر أكثر الظواهر الاقتصادية تعلقا بالاقتصادات الحديثة سواء للدول المتقدمة أم للدول النامية بإختلاف مستواها من حيث النمو والتطور الاقتصادي . الإستقرار الاقتصادي يتجه للحصول على نمو مستدام ولو بنسب قليلة مما يقابله من خلال السياسة النقدية لتحقيق الإستقرار النقدي لأنه من المستحيل تحقيق إيجابيات في النشاط الاقتصادي دون حدوث إستقرار نقدي والظروف التي نعيشها حاليا تمثل دليل واضح لذلك⁽³⁾ . وإن التضخم يعتبر

(1) زكان احمد بالعباس رابح ، العلاقة بين الانفاق العام والبطالة - دراسة قياسية لحالة الجزائر للمدة 1979 -

2008 عنوان الموقع <https://www.google.dz/ur1>

(2) رواج عبد الباقي ، البطالة وتدبير الدعم والحماية الاجتماعية في الجزائر مجلة العلوم الانسانية ، جامعة قسنطينة 1 العدد 37 ، 2012 : ص 245 .

(3) سعيد علي بقرق ، الإستقرار الاقتصادي والإستقرار النقدي، مقالة ، 2017

<https://almandeb.news/?p=23187>

ظاهرة مركبة لا تتشكل بفعل عامل واحد أو دولة واحدة وإنما هي مشكلة يعاني منها جميع الدول النامية والمتقدمة حيث إن جذوره من السبعينات نتيجة ارتفاع الإيرادات النفطية وتزايد عرض النقد وإزدياد الطلب الكلي⁽¹⁾، فقد اتفقت الآراء النظرية على أن التضخم هو الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار والذي يقود الى انخفاض القوة الشرائية للنقود ، ويمكن أن ينشأ تبعاً لمؤثرات داخلية وخارجية من جانبي العرض والطلب وطبقاً لكودرن وروبرت تصنف العناصر المسببة للتضخم الى عناصر سحب طلب وعناصر دفع التكلفة .

2- أنواع التضخم :

هناك عدة معايير تحدد أنواع التضخم من خلالها هي :

المعيار الاول : من حيث شدة التضخم وحدته

أ- **التضخم الجامح** : يعتبر أخطر أنواع التضخم في الاقتصاد القومي ، ويحدث نتيجة الزيادة المفرطة والحادة في كمية النقود المتداولة في السوق ويقابلها نقص كمية السلع المعروضة مما يتميز بارتفاع حاد في معدلات الأسعار ، وبعدها ارتفاع في مستوى الإيجور والتكاليف التي تؤدي الى ارتفاع بالأسعار مرة اخرى مما تصبح النقود عاجزة عن القيام بوظائفها الرئيسية كون إنها مستودع للقيمة وسيلة للتبادل نتيجة تدهور قيمتها وفقدان قوتها الشرائية⁽²⁾ .

ب- **التضخم الزاحف أو التدريجي** : تتجه من خلاله الأسعار نحو الارتفاع بصورة بطيئة تدريجية حتى في حالة عدم زيادة الطلب الكلي بنسبة كبيرة ، ويعتبر أهم الأنواع بالنسبة لجميع الاقتصاديات وخاصة الاقتصاد الرأسمالي المتقدم حيث تميز بهذا النوع من التضخم بعد نهاية الحرب العالمية الثانية⁽³⁾ .

المعيار الثاني : من حيث مصدره

أ- **التضخم المحلي** : يحدث نتيجة عوامل داخلية محلية للاقتصاد في مدة زمنية معينة ويرتبط بالإختلالات الوظيفية والهيكلية للنشاط الاقتصادي المحلي لذلك الاقتصاد .

ب- **التضخم المستورد** : يحدث في الدول النامية نتيجة اعتمادها بشكل كلي على السلع المستوردة لتنفيذ برامجها التنموية وسد احتياجاتها الغذائية حيث تتميز هذه السلع بارتفاع

(1) السهلاني اديان فلاح ، اثر التوسع في السيولة على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي للمدة 1991 - 2017
جامعة البصرة ، كلية العلوم الاقتصادية ، العدد السابع والخمسون ، مجلد الخامس عشر ، حزيران 2020 :
ص12.

(2) العيساوي كاظم جاسم ، محمود الوادي ، الاقتصاد الكلي ، تحليل نظري وتطبيقي ، دار المستقبل للنشر
والتوزيع ، عمان ، الطبعة الاولى 2000 : ص 125.

2 Paterson ، W.C income ، employment and Economic Growth (New york:
W.W، Norton and Co .، Inc، 1967)p384.

أسعارها وهذا الإرتفاع المستمر ينتقل لاقتصاديات البلدان النامية بسبب تبعيتها لاقتصاد الدول المتقدمة (1).

المعيار الثالث من حيث السلطات النقدية :

أ- **التضخم المكبوت** : عند حدوث هذا النوع من التضخم تتدخل الدولة لمنع إرتفاع الأسعار من خلال سياساتها في وضع ضوابط وتعليمات تقنين مما تحد من الإنفاق الكلي وتحول دون هذا الإرتفاع وخاصة السلع الاستهلاكية الضرورية خلال مدة زمنية أي خلال الحرب منها سياسة التسعير الجبري ونظام البطاقات والتراخيص لبعض المواد الأولية .

ب- **التضخم الظاهر** : هو إرتفاع الأسعار بحرية لتحقيق التوازن بين العرض والطلب الكلي دون تدخل الدولة إستجابةً للفائض في الطلب (2) وهناك نوع آخر من التضخم يدعى بالتضخم الركودي الذي يحدث أثناء فترة الركود على الطلب ويؤدي الى إنخفاض الإنتاج مما ينعكس سلباً على مؤشرات الاقتصادية الكلية وخاصة البطالة والتضخم .

3- النظريات المفسرة للتضخم :

هناك مجموعة من المدارس الاقتصادية التي تفسر الإرتفاع المستمر للأسعار وأهم تلك المدارس هي:

أ- **النظرية الكلاسيكية** : عبرت هذه المدرسة عن تضخم الطلب حيث كانت هذه النظرية الاشارة الاولى للتضخم ، وقد كان الكلاسيك ينظر الى النقود لتحديد قيمتها على أنها سلعة فالنقود المعدنية تعتبر سلعة كباقي المعادن وتخضع للعوامل وقوى العرض والطلب في السوق ولم يكن التضخم من المشاكل الاساسية التي اهتم بها التحليل الكلاسيكي في بادئ الامر ، حيث كانت الأسعار في تلك الفترة لم تشكل ارتفاعات محسوسة ولم تشكوا الاقتصاديات من مشاكل التضخم وعدم الإستقرار الاقتصادي . وتعتبر هذه أول النظريات التي حاولت تفسير كيف يتحدد المستوى العام للأسعار والتقلبات التي تحدث فيه مستند في ذلك الى فرضيات الفكر الكلاسيكي (مرونة الأسعار والأجور ، اعتماد الإنتاج على عوامل حقيقية وليست نقدية ، سيادة المنافسة التامة ، النقود ليست سوى وسيط للتبادل)

وبعد الاقتصادي فيشر أول من وضع صيغة رياضية جسدت أفكاره النقدية وقد حاول أن يجعل من هذه الصيغة التي عرفت بمعادلة التبادل أداة تحليلية لتوضيح العوامل المفسرة لتقلبات الأسعار عن طريق تأكيده على العلاقة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار ، وإعتبرت تفسيراً لقيمة النقود إذ تنسب التضخم الى زيادة كمية النقود مستندة الى جانب عرض النقود ، أي بمعنى أن قيمة النقود تخضع للعوامل التي تخضع لها أي سلعة في السوق وتحدد قيمة النقود عند تساوي العرض والطلب في نقطة توازن ، ثم ترجع التقلبات التي تحدث على قيمة النقود من فترة الى أخرى الى تغير الظروف المتعلقة بالطلب والعرض

(1) الامين عبد الوهاب ، مبادئ الاقتصاد الكلي ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان ، 2002 : ص 211 .

(2) حسام علي داود ، مبادئ الاقتصاد الكلي ، دار المسيرة للنشر ، عمان ، الطبعة الثالثة : ص 163 .

مستخدماً معادلة التبادل التي تبين إن التغيير في قيمة النقود يرتبط بعلاقة عكسية مع التغيير في كميتها وبنفس النسبة في ضل ثبات العوامل الأخرى وتتناسب كمية النقود بعلاقة طردية مع مستوى الأسعار وبنفس النسبة وهو متغير تابع وإن المعادلة التي صاغها فيشر هي :

$$M.V=P.T$$

إن M يعبر به عن كمية النقود المتداولة خلال فترة زمنية محددة .

أما V فيعبر به عن سرعة دوران النقود وتكون ثابتة على المدى القصير لأنها تعتمد على العوامل السلوكية كالرغبة في الاحتفاظ بالنقود والعوامل التقنية والمؤسسية مثل تطور المصارف والأسواق المالية وكذلك تعني عدد مرات التي تتداول فيها العملة النقدية خلال مدة زمنية معينة. أما P فيعبر به عن المستوى العام للأسعار. أما T فيعبر به عن حجم التبادل وتكون ثابتة بوجود الاستخدام الكامل حسب إفتراضات الكلاسيك⁽¹⁾.

ب- **النظرية الكينزية**: كان الاقتصادي الإنكليزي يعتمد على طرق التوازن دون مستوى التشغيل الكامل الذي يصاحب ثبات الأسعار في سوق العمل فإن الزيادة في الطلب الكلي الغير متوقعة تعمل على زيادة الأسعار وفي ظل إفتراض حالة التشغيل الغير كامل يخلق الأرباح الغير متوقعة للشركات بينما تبقى الأجور الإسمية ثابتة مؤقتة وإن هذه الأرباح تشجع على خلق طلب إضافي في السوق السلعي وإن نتيجة المنافسة تندفع الأجور الإسمية الى مستوى أعلى لكي تعود الأجور الحقيقية لمستواها الأول مما تحفز لزيادة الأجور الحقيقية طلب جديد في السوق السلعي وتزداد الأسعار مرة أخرى . وإن صياغة تأثير فائض الطلب كمحدد للفجوة التضخمية في النظرية الكينزية خلال المعادلة الآتية:

$$Dx=(C p + Cg + I) -Y$$

حيث ان Dx: يمثل إجمالي فائض الطلب ، Cp: يمثل الإستهلاك الخاص (أسعار جارية) ، Cg : يمثل الإستهلاك العام (أسعار جارية) ، I : إجمالي الإستثمار (أسعار جارية) ، E : الإستثمار في المخزون (أسعار جارية) ، Y : الناتج المحلي الإجمالي (أسعار ثابتة) . وهذه المعادلة تبين فيما إذا إزداد مجموع الإنفاق القومي بالأسعار الجارية على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة فإن الفرق بينهما يمثل فائض الطلب الذي ينعكس في صورة إرتفاع بمستوى العام للأسعار.

ج- **نظرية النيوكلاسيكية**: يرى النيوكلاسيكيين حيادية النقود تماماً فإذا كان التضخم يجد تفسيره عند السياسات النقدية المحفزة فإن البطالة في المدرسة النيوكلاسيكية تجد تفسيرها عند عوامل أخرى منها معدل نمو العمل رأس المال وكذلك التقدم التقني وإنهم غير مقتنعين بنماذج المدارس الأخرى حول التضخم خاصة فيما يتعلق بتحليل LM-IS ومنحنى فيلبس

(1) حسين جواد كاظم ، محددات التضخم في اطار جدلية الفكر الاقتصادي دراسة لواقع التضخم في الاقتصاد العراقي والعوامل المحددة له للمدة 2003-2013 جامعة البصرة ، كلية الادارة والاقتصاد ، مجلة الاقتصاد الخليجي ، العدد 30 كانون الاول 2016 : ص150 - 151 .

المتسارع للتوقعات نتيجة إعماده على توقعات مستمدة من الماضي ولم تقدم نماذج للتغييرات المنطقية لحدوث الركود التضخمي عام 1970 ولم يستطع التنبؤ بمستويات الناتج والأسعار والتشغيل فقد إعتدوا النيوكلاسيك على الأسس الجزئية في دراسة نظرية الاقتصاد الكلي الذي يعتمدون على عدة فرضيات هي (فرضية الاسعار والجمود في سوق المنافسة ، فرضية التوقعات العقلانية ، فرضية العرض الكلي) . لقد إستندت المدرسة النيوكلاسيكية على رواد نظرية التوقعات العقلانية في تفسير التضخم طبقا T.Sargent وN.Wallace حيث إنَّ الفكرة الأساسية للتوقعات ،ن نقول بأن التوقعات المتعلقة بمتغير ما عقلانية إذا إعتدت قياس متطابق من العناصر نفسها والتي تعتبرها النظرية الاقتصادية محددًا في الطريق الصحيح للمتغير نفسه.

المبحث الثالث : العلاقة بين الائتمان المصرفي وبعض متغيرات الإستقرار الاقتصادي

المطلب الاول : أثر الائتمان المصرفي على النمو الاقتصادي

هناك الكثير من الدراسات التي بينت دور النظام المالي في النمو الاقتصادي ، إذ يرى شومبيتر أن الخدمات المصرفية التي تقدم من قبل المصارف من جانب جذب الإيداع وتوجيهه نحو الإستثمارات المنتجة وإدارة المخاطر وتقييم المشروعات وتسهيل عملية التبادل ، كل هذه الخدمات تعتبر ضرورية في عملية التنمية الاقتصادية ، وهناك عدد من الاقتصاديين أكدوا على دور التطور المالي المهم ، والذي يعد الحافز الكبير

للمنمو الاقتصادي وتحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي ، لكن هذه العلاقة قد تتغير في مراحل زمنية بسبب التقدم الذي يحصل في اقتصاد البلد ، وإنّ النمو الاقتصادي يعتبر المحفز لتطور النظام المالي ، أي إنّ الضعف الذي يحصل في النظام المالي سببه إنخفاض الطلب على الخدمات المالية المصرفية والعكس بالعكس ، فإذا حدث تطور في الجانب الحقيقي من الاقتصاد ، فإنّ الطلب على الخدمات المالية سترداد نتيجة التطور المالي الذي حصل والتي سوف تمنحه المصارف ، لذلك يلاحظ إنّ النمو الاقتصادي هو الداعم للتطور المالي ، وبالتالي فإن التوسع في التسهيلات المالية يعمل على تحفيز الطلب على الخدمات والتسهيلات المالية ، وفي المراحل المتلاحقة من التطور الاقتصادي يكون النظام المالي هو المحفز للنمو الاقتصادي حينما تكون الخدمات المالية متوفرة بحجم كبير في الاقتصاد.⁽¹⁾

ولزيادة أهمية المصارف في الاقتصاد يجب على الدولة توفير الائتمان المصرفي من خلال السياسة التي تتبعها إذا كانت توسعية مما تسهم في التأثير بالنمو الاقتصادي ، أي عليها تقديم التسهيلات الائتمانية للمستثمرين (المشاريع الكبيرة والمتوسطة والصغيرة) عن طريق ذلك سيحصل تقدم واضح في النمو الاقتصادي ، والسياسة التوسعية تتمثل بزيادة احتياطي البنوك التجارية وتخفيض سعر الفائدة على القروض الممنوحة للمستثمرين ، مما يزيد من الاستثمارات ، مما يجعل الاقتصاد الوطني متجها نحو النمو الاقتصادي . وقيام الدولة بتقديم القروض الاستهلاكية من خلال المصارف التجارية لتأمين الحاجات الاستهلاكية الضرورية ، وبسبب إنخفاض دخولهم لا يستطيعون تلبية هذا الإجراء يزيد من الطلب في السوق على تلك السلع مما يزيد من إنتاج تلك السلع الاستهلاكية لسد الطلب الاستهلاكي مما يسهم في زيادة معدلات النمو الاقتصادي ويؤدي الى زيادة الناتج المحلي الإجمالي مع الأخذ بنظر الإعتبار أن يكون الجهاز الانتاجي مرناً أي يزيد من الإنتاج بزيادة الطلب عليه ، ولكن البلدان النامية تعاني من عدم مرونة الجهاز الانتاجي وإعتمادها على السلع المستوردة . وإن دور البنوك التجارية يعد من الوسائط المالية التي تخدم التنمية الاقتصادية بشكل كبير لأنها تمتلك مقدرات مالية تفوق أي

(1) خلف عمار حمد ، قياس تأثير تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي في العراق ، اطروحة دكتوراه ، جامعة بغداد ، كلية الادارة والاقتصاد ، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية / المجلد 17، العدد 64 ، 2011:ص183 .

مؤسسة مالية تقدر ب 40% من إجمالي موارد القطاع المالي . وتقوم البنوك التجارية بنقل السياسات النقدية الى القطاعات الاقتصادية وإنَّ هناك آثار للائتمان المصرفي على الاقتصاد فإذا كان هناك إرتفاع في أسعار الفائدة فإنَّ قيمة الائتمان سوف يرتفع أيضاً مما يؤدي الى حدوث تضخم وهذا أمر جائز لأن الودائع المصرفية تمثل الأكثر أهمية في عرض النقد الموجود لدى الجمهور . وإنَّ التغيير في أسعار السلع والخدمات في الاقتصاد ترتبط بالنمو النقدي بشكل كبير حيث يعتبر الجهاز المصرفي حجر الزاوية من خلال وظيفته بالعملية التنموية .⁽¹⁾

وتبحث العديد من الدراسات منها دراسة الاقتصادي هوفرمان hofrman في وجود علاقة طردية بين الائتمان المصرفي والنمو الاقتصادي أي كلما زاد الائتمان المصرفي زاد النمو الاقتصادي .⁽²⁾ وتظهر هذه العلاقة عندما تستخدم الدولة سياسة توسعية من خلال زيادة عرض النقد مما يزيد من الائتمان المصرفي الذي يوفر التسهيلات الائتمانية للمشاريع والأفراد ويزيد من الإنتاج وتحسين نوعيته مما يزيد من حجم الناتج المحلي الاجمالي الذي يزداد تلقائياً عند تقدم النمو الاقتصادي وإنَّ الإدارة المصرفية تقوم بوضع سياسات و إستراتيجيات وإصلاحات على شكل قواعد تبدأ منها للنمو الاقتصادي ، والائتمان المصرفي له حضوره في الأسواق الدولية وخاصة في القرن الماضي من خلال فاعليته في الوساطة المالية والتنافس الكبير بين المصارف في سوق المال ، مما يجعل فعالية السوق ترتفع وتمنح المستثمرين فرصة للإستفادة من الأدوات المالية المتنوعة والمتطورة ، مما يزيد من الرغبة في ممارسة المشاريع الأكثر خطورة والتطوير وتأثيرها على مستوى الإدخار وتراكم رؤوس الأموال .³

إهتم الاقتصاديين بالنظريات والأفكار إهتماماً واسعاً لدور رؤوس الأموال المادية في النشاط الاقتصادي حيث إهتم الفكر التقليدي الكلاسيكي في إنَّ زيادة نصيب الفرد من الدخل القومي الذي يؤدي الى رفع مستواه المعاشي يؤدي الى إنجاح العملية الاقتصادية التنموية من خلال حل جميع المشاكل التي يعاني منها أغلب الدول .⁽⁴⁾ وان تخفيض كلفة التحويلات المرسله

(1) Sergeant,k. the role of commercial Banks in financing growth and economic development in Trinidad and Tobago and the caribbenn: Aerspective Form the royal bank of Trinidad and Tobago ، 2001،p2

2 الرقيب كدور، البنوك التجارية في تمويل النمو والتنمية الاقتصادية في ترينيداد وتوباغو والكاريبين : منظور من البنك الملكي لترينيداد وتوباغو ، 2001،p2.

(3) the Determinants of private sector credit in In ، 2001 ، boris ،Hofmann
dustrialized countries : property prices Matter
، No.108، BIs working papers

(4) Patrick Artus ، finance et croissance ، paris des economistes 2006: p104

(4)الجابري محمد عابد، وآخرون، تقرير عن (التنمية البشرية في الوطن العربي : الابعاد الثقافية والاجتماعية) وسلسلة دراسات التنمية البشرية واللجنة الاقتصادية لغربي آسي (الاسكوا) وبرنامج الامم المتحدة الانمائي نيويورك 1996.

من المهاجرين العمال يوفر فرص للإستثمار في التنمية وخاصة قطاع الإسكان⁽¹⁾ لذا يكون الجهاز المصرفي الذي يتمثل بالبنك المركزي والمصارف التجارية وغيرها من المؤسسات المالية المحفزة الاولى للنمو الاقتصادي وإنّ العلاقة بينهما عن طريق إزدهار الجهاز المصرفي الذي يتمثل قناة مهمة بين القطاعات المختلفة في البلد لأنها تربط العلاقة بين المدخرين والمنتجين ، لأن المدخرات تتحول من خلاله الى إستثمارات وعند إقراضها الأموال للقطاعات التي بحاجة الى تلك الأموال لإستمرار عملها ، فإنّ المؤسسات المالية تكون قد حققت التقدم في النمو الاقتصادي ، لأنها تعمل على تجميع الأموال من القطاعات ذات الفائض وتحويلها لتغذية القطاعات ذات العجز المالي لتحقيق هدفين رئيسيين بنفس الوقت ، أولها المساهمة في عملية النمو الاقتصادي ، وثانياً تحقيق الأرباح لإستمرار عمل المصارف . ونسبة مساهمة المصارف التجارية بعملية النمو الاقتصادي تعتمد بصورة كبيرة على مدى تطور وفاعلية النظام المصرفي وخاصة المصارف التجارية ومدى إنماجها مع أهداف الرؤية الاقتصادية للجهات المسؤولة ، وإنّ حدوث تطور في الاقتصاد الوطني وزيادة إنتاجه (التنمية المتوازنة) وربط الانتاج بالقروض ومنح القروض بنسب حصصية عادلة بشكل يتلائم مع إنتاج كل قطاع ، وتوجيه الائتمان المصرفي للقطاعات التي تحصل على مستويات حقيقية وعالية من النمو الاقتصادي ، مع الأخذ بنظر الإعتبار، ليس كل نمو في الناتج المحلي الإجمالي هو تنمية مرغوب بها لأنه قد يكون الإزدياد في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة جيدة ومعقولة ، لكن أغلب الأفراد غير مستفيدة منها بشيء فقد تكون من المحتمل أن تخسر تنمية الإرتفاع في الأسعار يرافق عادة عملية النمو وتستفيد منه فئة قليلة من الأفراد ، في هذه الحالة فإنّ النمو لا يعكس تنمية مرغوبة فنتم عملية النمو الاقتصادي على حساب القطاعات الإنتاجية الرئيسية ذات السلع الضرورية لذا يجب معرفة التزايد في تشكيل السلع والخدمات التي تنطوي عليها عملية النمو الاقتصادي⁽²⁾.

هذه المهمة تقع على السياسة النقدية التي تساهم في تحقيق معدل النمو الاقتصادي بنسبة عالية عن طريق جذب الإدخارات وتشجيع الإستثمارات وتكون من خلال أدواتها قادرة على تجنب التضخم والإنكماش وتحقيق الإنتعاش الاقتصادي والبنك المركزي يعمل على توفير شروط تنظيمية وقانونية للهيكل المصرفي الذي يقدم الائتمان للإستثمار من خلال مراقبته بواسطة أدوات السياسة وتشجيع إنشاء مصارف تخصص بكافة المجالات الاقتصادية⁽³⁾ لذلك تعد المصارف المصدر الأساسي في تحقيق النمو الاقتصادي وإنّ المهام التي تقوم بها السياسة النقدية للمساهمة في الأنظمة الاقتصادية تحاول وضع اقتصاديات وإستراتيجيات وقواعد يبدأ منها النمو الاقتصادي الحقيقي أولها قاعدة إحلال الواردات بغض النظر عن القدرة التصديرية وتغطية الحاجات الاقتصادية المحلية وقد انتهجت الدول الأعضاء لصندوق النقد العربي مثل تلك

(1) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية مونتيري ، المكسيك 18 - 22 آذار ، مارس 2002 منشورات الامم المتحدة : ص 5-6.

(2) صالح مفتاح ، (النقود والسياسة النقدية المفهوم - الاهداف - الادوات) الطبعة الاولى ، دار الفجر للنشر والتوزيع ، القاهرة 2005 : ص 182 .

2) Blinder ، ، Alans and joseph stiglitz ، 1983 man credit ، constrains ، and Economic Activity American ، Economic Review ، No ، p73،1983

الاستراتيجيات لتحقيق مستوى عالي من النمو الاقتصادي وإن هذه البلدان كانت تتميز بتواضع البنى الاقتصادية وضعف الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية الموجودة وإرتفاع معدل الإستهلاك على معدل الناتج المحلي الإجمالي والإستثمار مما يتكون فجوة عميقة للموارد وسوء إستغلالها ويجعل هناك تباطؤ وإنخفاض في معدل النمو الاقتصادي في تلك البلدان .⁽¹⁾

ومن خلال ماتقدم سابقاً إن الدول العربية بشكل عام تعاني من إنخفاض مستوى الجهاز المصرفي وقلة الاستثمارات المنتجة وإزدياد الطابع الإستهلاكي وتعاني من التبعية الخارجية مما يتراجع مستوى النمو الاقتصادي ولهذا بدأت تلك الدول بالتقدم والتطور المصرفي وزيادة الإنتاج وإرتفاع نسبة الاستثمارات سوف تتزايد مراحل النمو الاقتصادي .

المطلب الثاني : أثر الائتمان المصرفي على التضخم

حدوث التضخم بسبب زيادة عرض النقود مقابل عدم وجود مرونة في الجهاز الانتاجي لمواجهة زيادة الطلب على السلع والخدمات . وإن زيادة الائتمان المصرفي يؤدي الى زيادة عرض النقود وتأثيره على السيولة الموجودة بالاقتصاد الوطني لذا فإن العلاقة طردية بين تطور وإزدياد حجم الائتمان المصرفي بزيادة القروض من جهة وزيادة التضخم من جهة أخرى بإفتراض ثبات العوامل الاقتصادية الأخرى لذلك فإن⁽²⁾ النظرية الكلاسيكية تدعى نظرية كمية النقود التي تؤكد على وجود علاقة تناسبية بين المستوى العام للأسعار وكمية النقود المطروحة في السوق وإعتبرت المتغير الأول المستوى العام للأسعار بالمتغير التابع والمتغير الثاني كمية النقود بالمتغير المستقل بإفتراض سرعة دوران النقود ثابتة وحجم الإنتاج ثابت فعلى السلطات النقدية التأثير على كمية النقود من خلال نقصها أو زيادتها بما ينعكس تلقائياً على مستوى الأسعار وبالتالي تأثيرها على التضخم . أما النقديين فقد كان رأيهم وأولهم فريدمان مطابقاً للكلاسيك أي إنَّ الزيادة في كمية النقود المعروضة هي السبب في إرتفاع المستوى العام للأسعار والتضخم ، وأما المدرسة الكينزية فقد وضحو بأن حالة التضخم أساسه تضخم الطلب الذي أدى الى إرتفاع الأسعار أي إنَّ أي زيادة في الطلب تؤدي الى حدوث إرتفاع بالأسعار مما يحدث التضخم .⁽³⁾ ومن خلال ذلك نبين العلاقة بين الائتمان والتضخم بإفتراض ثبات العوامل الأخرى علاقة طردية فالزيادة في منح الائتمان يؤدي الى زيادة عرض النقد مما يؤدي الى إرتفاع المستوى العام للأسعار ما يحدث إرتفاع في حجم التضخم خاصة في الدول التي تتميز بعدم مرونة الجهاز الإنتاجي أما في الدول التي يكون جهازها الإنتاجي مرناً فإنه لا يؤثر بها بشكل كبير وقد أوضح لنا العالم الاقتصادي فيليبس العلاقة بين التضخم والبطالة من خلال مقالته التي

(1) الزرري عبد النافع عبدالله ، النجفي ، عماد حسن ، دراسة تحليلية لبيان الاثر الائتماني المصرفي على الاسعار ، تقرير ، مجلد 8 العدد 8 عام 1986 : ص213 .

(2) باري سيجل ، النقود والبنوك والاقتصاد وجهة نظر النقديين ، ترجمة طه عبدالله منصور وعبد الفتاح عبد الرحمن عبد المجيد ، الطبعة الاولى، دار المريخ للنشر ، الرياض ، المملكة العربية السعودية 1987:ص208 .

(3) الغالبي عبد الحسين جليل ، وآخرون ، اثر مقاييس عرض النقد على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في عينة من الدول المتقدمة ، مجلة الغري ، العلوم الاقتصادية والادارية ، مجلد 2 العدد12 في عام 2009: ص

نشرها من خلال التغيير في مقدار الإيجور الإسمية في الولايات المتحدة الأمريكية من سنة 1861 - 1957 مما لاحظ وجود علاقة عكسية بينهما وتكون خطية وصاغ هذه العلاقة بشكل منحني وقد إتمده أغلب الاقتصاديون ولم يثبتوا أن هناك إستقرار في هذه العلاقة إلا في القرن العشرين (1).

المطلب الثالث : اثر الائتمان المصرفي على البطالة

تتمثل أهمية الائتمان المصرفي في خلق فرص عمل للعاطلين عن العمل وزيادة قوتها الشرائية للأفراد مما يرفع المستوى المعاشي عن طريق التوسع في الأنشطة الاقتصادية وزيادة الدخل القومي.(2) و يخفض من حجم البطالة حيث إن التسهيلات المالية تساهم في زيادة العرض النقدي لدى الجمهور وإن العلاقة بين عرض النقد والبطالة علاقة عكسية لذا فإن أثر الائتمان المصرفي على البطالة يعتمد على حجم وقدرة الائتمان على تنمية المجتمع . فإن الائتمان المصرفي يعتبر عامل مهم في إيجاد المشروعات المتوسطة والصغيرة التي توفر فرص عمل للعاطلين ودعمهم وإن للائتمان المصرفي ابعاداً كثيرة فمنه من يؤثر في البطالة وفيه من لا يؤثر على البطالة فالقروض التي تمنح لغرض التوسع في الإستثمارات القائمة قد تكون بإتجاه الكثافة الراسمالية كما في عملية الإحلال والإستبدال فإنه لا يحقق أثر في البطالة لكن قد تتحقق بالإستثمارات الجديدة فإنها لا يمكن إنشاؤها دون وجود عنصر العمل لذا فمن هذه الناحية يمكن أن تظهر آثار الائتمان المصرفي على البطالة بتشغيل العمالة الجديدة في تلك المشروعات مما يقلل معدل البطالة في المجتمع .(3) وأي تغيير في الإنتاج والعمل سوف يؤثر على الانتاجية بصورة كبيرة وعميقة لأن نمو الانتاجية أحيانا يزيد من الدخل ويخفض من تكاليف الانتاج ويزيد من عوائد الإستثمار التي تتحول بعضها الى دخول لأصحاب المشاريع والبعض الآخر يتحول الى أجور أعلى ويمكن أن ينمو الاستهلاك وتنخفض الأسعار وتنمو العمالة ، وأحيانا قد تؤثر الانتاجية في العمالة من خلال التطور التكنولوجي وتراكم رأس المال للمستثمرين وتحسين نوعية العمالة التي تهدف الى نمو الانتاجية وتوفير المزيد من فرص العمل .(4)

(1) احمد الاشقر ، الاقتصاد الكلي ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، الطبعة الاولى ، عمان 2010 : ص326 .

(2) ساملسون ، وآخرون ، الاقتصاد ، ترجمة هشام عبدالله ، الطبعة الاولى ، عمان الاردن ، مطبعة اهلية 2001 : ص620 .

(3) منظمة العمل العربية سياسات التدريب في ضوء القدرات الاقتصادية ، مكتب العمل الدولي ، 2003 .

(3) World employment Report (2204 -2005) employment productivity and poverty reduction ، Geneva، ILO، 2005،p81،ISBN: 92-2-1148130 .

الفصل الثاني

واقع الائتمان المصرفي وبعض متغيرات الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة 2019 – 2004

تمهيد

الائتمان المصرفي في العراق مر بعدة تطورات على الصعيد التقني والفني خلال المدة من 2004 – 2019 لكي ينهض الجهاز المصرفي بحال الخدمات المصرفية التي تقدم في العراق لكي تتحقق المنافسة من خلال اقتنائها للعديد من الأنظمة المصرفية الشاملة وإتاحة أدوات الصيرفة الألكترونية الجديدة المتطورة لتوفير التسهيلات المصرفية للجمهور فقد أصبحت التكنولوجيا الحديثة ضرورية في الأنظمة المصرفية لتوفر لنا السرعة والفعالية والدقة في العمل لكن رغم ذلك بقيت أغلب الخدمات الألكترونية متعطلة عن العمل نتيجة تردي الوضع الأمني وعدم إستقراره في العراق . وقد تضمن الفصل ثلاثة مباحث :

المبحث الاول : واقع القطاع المصرفي في العراق

المبحث الثاني: الائتمان المصرفي وبعض متغيرات الإستقرار الاقتصادي في العراق للمدة 2019-2004

المبحث الثالث: أثر الائتمان المصرفي على بعض متغيرات الإستقرار الاقتصادي

المبحث الاول : واقع القطاع المصرفي في العراق

القطاع المصرفي العراقي لايزال صغيرا يسعى ان يكون قطاعا رئيسيا من قطاعات الاقتصاد حيث ان مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي بسيطة لا تتجاوز 1,5%.¹ ولا يحتاج المرء الى التدليل على ضعف مساهمته في الاقتصاد العراقي كونه يعاني من اختلالات وتشوهات بنيوية تعرقل نموه نمواً صحيحاً وان الامل بإصلاحه بما يعزز دوره في اعادة بناء العراق وزيادة مساهمته في تكوين الناتج المحلي الاجمالي وهو امل ضعيف اذا لم يتم معالجة هذه الاختلالات والتشوهات البنيوية.²

المطلب الاول : التطور التاريخي للجهاز المصرفي في العراق

تأسس أول مصرف عراقي في القرن الثامن عشر في عام 1890 وكان تابعاً للبنك العثماني البريطاني الأصل إستُخدم لتمويل الشركات الأجنبية في التجارة خارج البلد وقد إفتتحت فروع لتلك المصارف الأجنبية في العراق سنة 1918 منها (البنك الشرقي في بغداد لتقديم التسهيلات المصرفية للجيش البريطاني في فترة الإنتداب على العراق)⁽³⁾ ، والحكومة قامت بتأسيس مصرف وطني يعتبر الأول والمتمثل بالمصرف الزراعي والصناعي سنة 1940 وقد باشر عملها بشكل فعلي سنة 1947 وكذلك تأسيس مصرف الرافدين سنة 1941 حيث يعتبر أول مصرف تجاري وطني لقيامه بالمعاملات التجارية المصرفية بكافة أنواعها خارج العراق وداخله وقد بدأ عمله بمبلغ لا يتجاوز الـ 500 الف دينار عراقي أي نصف المليون وبدأ بالتزايد بشكل تدريجي الى أن وصل الى 10 مليون دينار في عام 1947 ، وفي عام 1947 تأسس المصرف الوطني العراقي بموجب قانون رقم 43 وكان هدفه تنظيم نشاط الصيرفة المركزية ، وفي عام 1956 أصبح إسمه البنك المركزي العراقي وأصبح دوره إصدار العملة ومراقبة التمويل الخارجي والمحافظة على حسابات الحكومة وغيرها من المهام.⁽⁴⁾ اذ إن هذا التأسيس للبنك المركزي يعتبر نقطة تحول مهمة جداً في النظام النقدي العراقي لأنه لأول مرة أصبح للبلاد مؤسسة وطنية للإصدار النقدي ترسم السياسة النقدية الخاصة به ، وفي عام 1964 صدر قانون ذو الرقم 155 لتأميم المصارف لغرض إدارتها وتنظيم الائتمان المصرفي ، حيث دمجت بموجب هذا القانون المصارف التجارية في العراق الى أربعة مصارف (مصرف الرافدين ، مصرف البنك التجاري ، مصرف بغداد ، مصرف الإعتماد) ، هدفها تحقيق الوفورات الاقتصادية لزيادة قابلية المصارف في تقديم القروض المصرفية . أما في سنة 1970 إندمجت تلك المصارف بموجب قانون رقم 78 لتصبح مصرفين فقط (مصرف الرافدين ومصرف التجاري العقاري) ، مما جعل رؤوس الأموال تزداد بصورة كبيرة لتصل الى 15 مليون دينار

¹ وليد عبيدي (المصارف العراقية) مجلة العدد 7 ، آذار 2014 :ص17

² البنك الدولي بتقريره ، القطاع المالي العراقي :ص17

⁽³⁾ العبيدي رائد عبد الخالق ، خالد احمد المشهداني ، النقود والمصارف ، دار الايام للنشر والتوزيع ، عمان الاردن ، 2013 : ص111.

⁽⁴⁾ الشمري صادق راشد ،دار العمليات المصرفية (مدخل وتطبيقات) دار اليازوري العملية للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن 2014 : ص128 .

لكل مصرف في عام 1974 ، وكذلك إندمج البنك التجاري العراقي مع مصرف الرافدين وأصبح المصرف التجاري الوحيد في العراق وفي عام 1974 ، حيث أنقسم الى مصرفين (مصرف الرافدين ومصرف الرشيد) ، بهدف خلق منافسة بينهما وتخفيف العبء الملقى على عاتق مصرف الرافدين من حيث إدارة موجوداته الطائلة بزيادة فروعه وضعف الإستخدام وغياب إستخدام التقنية في أعمالها .⁽¹⁾ وفي عام 1991 إذن البنك المركزي العراقي للقطاع الخاص أن يتابع أعماله المصرفية نتيجة أهمية هذا القطاع ودوره في التنمية الاقتصادية ، مما أدى الى تأسيس عدد من المصارف الأهلية ، أولها مصرفين هما (مصرف بغداد ومصرف التجاري العراقي) في عام 1992 ، الى أن وصل عددها (36) مصرف أهلي عام 2010 ، إضافة الى سبعة مصارف حكومية تجارية متخصصة أهمها المصرف التجاري العراقي (TBI) ، حيث أجاز البنك المركزي العراقي ضمن التعديل الذي حصل سنة 1997 بالسماح للمصارف الأهلية بأن تمارس أعمالها التقليدية الأساسية ، وقد شهدت المصارف العراقية تغييرات مهمة بعد عام 2003 نتيجة التغيير السياسي والإتجاه بإقتصاد العراق لآلية السوق ، وأهم ما حصل في تلك الفترة هو تغيير النظام في ما يخص الجهاز المصرفي إصدار قانون البنك المركزي العراقي ذو الرقم (56) لسنة 2004 ، ويتلخص هذا القانون بجعل البنك المركزي العراقي مستقلاً بصورة تامة وعدم تدخل الدولة فيه وبسياسته النقدية.⁽²⁾ وإنهاء هيمنة السياسة المالية المتمثلة بوزارة المالية العراقية من خلال تدخلها في قرارات السياسة النقدية المتمثلة بالبنك المركزي ، وكذلك إصدار قانون الدين العام والخاص و بيع وشراء الأوراق المالية حسب آلية السوق ، وإصدار قانون المصارف العراقية رقم (94) لسنة 2004 لتحقيق نظام مصرفي حديث وفق المعايير الدولية ، وإستمرت جهود البنك المركزي العراقي للإرتقاء بالتشريعات المالية والرقابية وتقوية النظام المالي في العراق منها :_إلزام البنوك التجارية بزيادة رؤوس الأموال وملائمتها بما يتناسب مع المعايير الدولية . وإصدار التعليمات في تدفق رؤوس الأموال الاجنبية الى البلد . وأخيراً تنويع الخدمات المصرفية والسماح للمصارف بإستيراد العملة الأجنبية بموجب موافقة البنك المركزي العراقي⁽³⁾

وبعد هذه التطورات أصبح عدد المصارف الأهلية والحكومية في العراق نحو (56) مصرف لعام 2014 بواقع ستة مصارف حكومية وخمسين مصرف أهلي وستة مصارف إسلامية أصلها قطاع خاص الى أن وصل عدد المصارف من عام 2004 الى عام 2019 (73) مصرفاً في العراق .

(1) البنك المركزي العراقي ، النشرة السنوية الاحصائية عام 2004 : ص 22 .

(2) ثويني فلاح حسن ، التوجيهات الجديدة للسياسة النقدية في العراق ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، جامعة المستنصرية ، المجلد 3 العدد 8 خاص 2005 : ص 119 .

(3) حسن كريم حمزة، الدور التمويلي للمصارف العراقية في تحقيق النمو الاقتصادي ، مجلة الغزي للعلوم الاقتصادية والادارية ، السنة الحادية عشر ، العدد 32 المجلد 9 سنة 2015 : ص 71 .

مخطط (1) المصارف في العراق



المصدر: من عمل الباحثة بالإعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي ، التقرير الاقتصادي السنوي 2019 ص35 .

كانت نسبة المصارف الاهلية 84% من رؤوس الأموال المدفوعة مقارنة مع المصارف الحكومية التي تكون نسبة رؤوس الأموال لديها 16% عام (2014) ، ويعود سبب هذا الإزدياد بعدد المصارف الاهلية للمدة 2004-2014 ، هو تحسن الوضع الاجتماعي والاقتصادي نسبيا في العراق ، مما ادى الى زيادة الحاجة الى المصارف لتلبية حاجة شرائح المجتمع من خلال زيادة الطلب على التسهيلات التي تقدمها المصارف المتمثلة بالائتمان المصرفي بنوعيه النقدي والتعهدي وقبول الودائع ، وفي عام 2014 حدث تطور مصرفي بسبب الإهتمام الكبير الذي يقدمه البنك المركزي للقطاع المصرفي نتيجة دوره المحوري باعتباره المحرك للتنمية الاقتصادية حيث قام البنك المركزي بإصدار تعليمات وتشريعات رقابية لتطوير عمل المصارف العراقية (1).

1- إصدار تعليمات تبادل المعلومات الائتمانية من خلال انشاء قاعدة بيانات وسجل ائتماني مركزي يستخدم من خلال الرابط الالكتروني وإصدار تقارير ائتمانية تتماشى مع الانظمة العالمية لتقييم مخاطر الائتمان واتخاذ قرارات سليمة .

2- اصدار نظام الدفع الالكتروني للاموال ومزاولتها برخصة من البنك المركزي .

3- استقطاع 50% من الربح السنوي للمصارف الاجنبية ترصد للاحتياطي الالزامي الى ان يبلغ نسبة 50% اسوة لرؤوس الاموال للمصارف المحلية اضافة الى رؤوس اموال فروع تلك المصارف في العراق وتعزيز دورها في النشاط المصرفي العراقي .

(1) البنك المركزي العراقي المديرية العامة للاحصاء والابحاث ، 2014: ص 41-42 .

سجلت رؤوس أموال المصارف العاملة في العراق خلال عام 2019 ارتفاعاً بنسبة (2,3%) ليسجل مبلغاً قدره (15,5) ترليون دينار عراقي مقابل (15,2) ترليون دينار عراقي في عام (2018) ، وتركزت النسبة الأكبر في رؤوس الأموال للمصارف الاهلية ، حيث بلغت (12) ترليون دينار عراقي بنسبة تبلغ (77,4%) من مجموع رؤوس الأموال المصارف العاملة في العراق ، وبلغت نسبة مساهمة المصارف الأجنبية (6,1%) من مجموع رؤوس الأموال المصارف ، وبلغ ارتفاع نسبة رؤوس أموال المصارف الإسلامية بنسبة (5%) ونسبة مساهمة بلغت (34,1%) اما المصارف التجارية المحلية لم تسجل رؤوس أموالها أي تغير وتبلغ نسبة مساهمتها (37,2%) من مجموع رؤوس الأموال للمصارف التجارية ، وسجل ارتفاعاً في رؤوس أموال المصارف الحكومية عام (2019) بنسبة (2,9%) مقارنة بعام (2018) لتبلغ (3,50) ترليون دينار عراقي مقابل (3,40) في عام (2018) مشكلة بنسبة (22,6%) من اجمالي رؤوس أموال المصارف التجارية.⁽¹⁾

المطلب الثاني : سمات الجهاز المصرفي العراقي

يلعب الجهاز المصرفي دوراً هاماً في تمويل النمو الاقتصادي وتحقيق الاستقرار النقدي والمالي وتجميع الموارد الاقتصادية ، الا ان هذا النظام يظل تقليدياً في عمله وتطوره بطيء ، والسبب في ذلك هو الحروب التي مرت بالبلاد ، وكذلك العقوبات الاقتصادية والفلسفة الاقتصادية التي اثرت عليه وتركت فجوة كبيرة بين النظام المصرفي العراقي والنظم المصرفية العالمية الاخرى ، ومن ابرز تلك الخصائص هي⁽²⁾:

1- ارتفاع نسبة موجودات المصارف الحكومية لتشكّل عام (2017) ما نسبته (83,83%) من موجودات الجهاز المصرفي ككل.⁽³⁾

2- القطاع المصرفي في طور النمو من خلال مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي ، اذ لم يتجاوز نسبة مساهمته عن (12,38%) لعام 2017 .

3- ارتفاع نسبة السيولة لجهاز المصرفي حيث بلغت نسبتها (66%) لعام 2017 وهذه النسبة تعبر عن عجز المصارف من استثمار مواردها مما يؤدي الى انخفاض ربحيتها وان ارتفاع نسبة السيولة تعبر عن حرمان الاقتصاد العراقي من رؤوس الأموال التي قد تساعد في رفع معدل النمو الاقتصادي .

(1) البنك المركزي العراقي ، التقرير الاقتصادي السنوي ، 2019 : ص 35.

(2) الصوري ماجد، اصلاح النظام المصرفي في العراق ، مجلة الحوار، معهد التقدم للسياسات الائتمانية ، 2014.

(3) البنك المركزي العراقي ، النشرة الاقتصادية الاحصائية لسنوات مختلفة.

(3) مؤسسة النقد العربي السعودي ، 2017 : ص 25.

4- ضعف قدرة الجهاز المصرفي على تعبئة المدخرات ، حيث شكلت ودائع الحكومية اكثر من نصف ودائع البنوك التجارية في العراق مع الاخذ بنظر الاعتبار ان (74%) من الودائع الحكومية وداائع جارية ، وانخفاض نسبة ودائع التوفير والودائع الثابتة .

5- هيمنة المصارف الاهلية على القسم الأكبر من اجمالي رأس المال المصرفي حيث يبلغ (14474) مليار دينار عام (2017) بنسبة (76,67 %) من اجمالي رأس المال في حين بلغت نسبة رؤوس الأموال للمصارف الحكومية (23,33 %) الا ان مع ارتفاع نسبة رؤوس الأموال للقطاع الخاص الا ان مساهمتها في تقديم الخدمات المصرفية ضعيفة حيث بلغت مساهمتها بالائتمان (19,71 %) اما المصارف الحكومية يبلغ مساهمتها (80,29 %)⁽¹⁾.

6- الائتمان المقدم للقطاع الخاص اقله يذهب الى الافراد دون الشركات ، حيث ان النسبة الائتمانية المقدمة للافراد (78 %) منه والنسبة الائتمانية المقدمة للشركات تبلغ (22 %) مما يؤثر سلبيا على عملية التنمية الاقتصادية .

7- من الدائم الرئيسة الاولى في تحديد رأسالمال الرقابي لتغطية المخاطر المحتملة وفي مجملها تصل الى 8 % من جملة الموجوداتالموزونة بالمخاطر ، وان محاولة جادة وحضارية لفهم معنى ادارة المخاطر .

8- التفاوت بين أسعار الفائدة المدينة و الدائنة ، فسعر فائدة الودائع تتراوح بين (1-5%) باختلاف العملات وفترة الاستحقاق اما أسعار الفائدة على القروض والتسهيلات المصرفية بانواعها تتراوح بين (6-11 %) . وان لارتفاع أسعارها اثار سلبية على حجم الائتمان الممنوح مما قد يشكل عائقا للاقتراض لأغراض التنمية الاقتصادية .⁽¹⁾

المطلب الثالث : الاختلالات او المشاكل التي تواجه الجهاز المصرفي العراقي

يعاني القطاع المصرفي من مجموعة من المشاكل والاختلالات ورثت من النظام السابق ، اي تقريبا منذ سنة 1980 الى ان ظهرت بوادر الاصلاح المصرفي كتشريع القوانين للمصارف والاستثمار في سنتي 2004 - 2006 بصورة متتالية ، ومن هذه القوانين (قانون المصارف رقم 56 لعام 2004 المادة رقم 40 الاشراف على المصارف) والذي تضمن :

1- يكون للبنك المركزي العراقي دون غيره سلطة اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لترخيص وتنظيم اعمال المصارف وكذلك الاشراف عليها وعلى فروعها لجعلها تمتثل جميعها لاحكام هذا القانون والقانون المصرفي ، وله حق في سلطة المعاينة خارج مقر البنك والفروع التابعة له وسلطة فحص وتفنيش حاملي التراخيص وفروعهم التابعة لهم في موقع عملهم وبالطريقة التي يختارها البنك المركزي العراقي والوقت الذي يختاره .

(1) إتحاد المصارف العربية ، القطاع المصرفي العراقي ، <https://uabonline>

2- للبنك المركزي الحق دون غيره سلطة مطالبة المصارف والفروع التابعة له بتقديم المعلومات التي تتعلق بشؤون البنك والفروع التابعة له وعملائه التي يحتاجها البنك المركزي العراقي .

3- للبنك المركزي السلطة بالقيام بعمل تصحيحي وفقا لما ينص عليه هذا القانون والقانون المصرفي من اجل تطبيق لهذه القوانين من قبل الهيئات المرخصة وفروع التابعة لها وامثالها لاي لوائح تنظيمية او معايير وارشادات وتوجيهات قد أصدرها البنك المركزي العراقي فيما يتعلق بتنفيذه لمثل هذه القوانين ولا يكون لاي اجراء تتخذه أي جهة تابعة للحكومة غير البنك المركزي العراقي بما يتعلق بتنظيم القروض والاعتماد الخاص بالمصارف أي صفة قانونية .

على الرغم من الجهود المبذولة من خلال السلطة النقدية (البنك المركزي العراقي) لدعم الجهاز المصرفي العراقي الا انه ما يزال يعاني من الكثير من أوجه التخلف والقصور التي تضعف من إمكانية النهوض في هذا القطاع ، ومواكبة النظم المصرفية العربية والدولية ، واخذ دوره بالتنمية والاستقرار المالي والاقتصادي ومن اهم هذه المشاكل والاختلالات هي (1) :

1- انخفاض الوعي المصرفي : يعتبر الوعي المصرفي من الأمور المهمة التي تعزز عمل النشاط المصرفي ، عن طريق الالمام بأدوات العمل الامصرفي واساليبه وكذلك توسيع قاعدة المتعاملين معه وان ابرز ما يؤخذ على القطاع المصرفي العراقي هو تدني مستوى الوعي المصرفي بسبب عوامل تتعلق بالمجتمع وأخرى تتعلق بطبيعة الجهاز المصرفي ففي ما يخص العوامل المصرفية فهي متعلقة بعمل المصارف وجودة تقديم الخدمة المصرفية ، وكذلك الدور الإعلامي لنشر عادات المصرفية واطلاع الجمهور عليها بشكل مستمر اما العوامل المرتبطة بالمجتمع فهي ان بعض الأشخاص لا يتعاملون مع المصارف التجارية التقليدية لأنها تتعامل بالربا أي الفائدة_المحرمة شرعا وبعضهم لا يجد الكفاءة والأهلية اللازمة لحماية الأموال المودعة في المصارف نتيجة عملية السطو على المصارف (2)

2- ضعف الاستقرار الأمني والاقتصادي : الوضع الأمني في العراق لايزال يشكل عقبة امام تحول وتطوير القطاع المصرفي ، حيث لايمكن للمصارف ممارسة اعمالها في بيئة مضطربة امنيا وغير مستقرة ولاسيما الاقتصاد العراقي قد تعرض الى صدمات واكبرها صدمة عام 2014 التي تمثلت سيطرة داعش الجماعة الإرهابية المسلحة على ثلاث محافظات عراقية هي (نينوى وصلاح الدين والانبار) مما أتاح لها فرصة السيطرة على فروع المصارف الموجودة في تلك المحافظات المسيطر عليها حيث استولت على (121) فرعا من فروع المصارف التجارية منها (84) فرعا تابعا للمصارف الحكومية و(37) فرعا لمصارف القطاع الخاص ، وقد بلغت قيمة الموجودات النقدية المستولى عليها (900)

(1) اتحاد المصارف العربية ، مصدر سابق ، <http://uabonline.org>

(2) جبار إبراهيم جاسم ، الإصلاح المصرفي في العراق ، الأسس والعناصر ، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية ، جامعة واسط العدد 19 : 2015 : ص 10 .

مليار دينار عراقي من ضمنها موجودات فرع البنك المركزي العراقي في الموصل.⁽¹⁾ فان الاستقرار الاقتصادي وسلامة السياسات الاقتصادية دورا مهما في تطوير الجهاز المصرفي لا يمكن عزل الوضع المالي والمصرفي عن الوضع العام للسياسة الاقتصادية .

3- انخفاض نسبة الكثافة المصرفية اي مدى انتشار الخدمات المصرفية في الاقتصاد من خلال قياس الكثافة المصرفية بعدد الفروع لكل (10) الاف نسمة عن طريق نسبة عدد الفروع الى عدد السكان ويعاني العراق من انخفاض الكثافة المصرفية حيث ان في عام 2016 تبين ان الكثافة المصرفية لاتزال بحدود فرع واحد لكل (35) الف نسمة في حين يبلغ (6) مصارف لكل (10) الاف نسمة للبلدان المتقدمة ولكل (10) الاف نسمة مصرف واحد في الدول العربية مثل لبنان.⁽²⁾ مما يؤثر على انخفاض جودة الخدمات المقدمة من قبل المصارف وتراجع كفاءة الأداء للمصارف ويؤثر على تلبية احتياج المستثمر في اسرع وقت ممكن.

4- ترهل الهيكل الاداري في اغلب المصارف خاصة الحكومية وقلة الخبرات والكوادر الفنية والإدارية الكفوءة.⁽³⁾

5- ضعف مساهمة المؤسسات الساندة للقطاع المصرفي كسوق الأوراق المالية العراقي وشركات التحويل المالي، وشركات التأمين ، وشركات التوسيط لبيع وشراء الأوراق المالية ، وصندوق التوفير بالبريد ، وصندوق التقاعد .

(1) عبد النبي ، وآخرون ، دور البنك المركزي العراقي في مواجهة الازمة الاقتصادية وتطوير الاقتصاد العراقي والقطاع المصرفي ، البنك المركزي العراقي ،دراسة، آيار 2018: ص2 .

(2)البنك المركزي العراقي ،المديرية العامة للاحصاء والابحاث ،التقرير السنوي للاستقرار المالي 2016 : ص 78.

(3) دهيم كوثر محمد ، الخصخصة ودورها في تطوير القطاع المصرفي في العراق ، مجلة الكوت ، للعلوم الاقتصادية والإدارية ، جامعة الكوت ، العدد 24 ، 2016 ، ص11 .

المبحث الثاني: الائتمان المصرفي وبعض متغيرات الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة 2004 - 2019

المطلب الاول: الائتمان المصرفي في العراق 2004 - 2019

نفذت عملية الاصلاح المصرفي في الجهاز المصرفي العراقي بعد سقوط النظام السابق عام 2003 وطورت حيث ادت الى زيادة نشاطه ومن هذه الاصلاحات الغاء السقوف الائتمانية للمصارف وتحرير سعر الفائدة على ودائع الائتمان مما ادت الى ارتفاع مستوى اداء الجهاز المصرفي في العراق عن طريق زيادة نسبة الودائع المصرفية وحجم الائتمان المصرفي وزيادة نسبة القدرة المالية للمصارف مما ادى الى المساهمة الفاعلة في التنمية الاقتصادية وزيادة رأس مالها⁽¹⁾.

أولاً : الائتمان النقدي للمصارف التجارية للمدة 2004 - 2019

ويمكن توضيح نشاط الجهاز المصرفي العراقي للمدة 2004-2019 من خلال ملاحظة كفاءة المصارف التجارية عند منح الائتمان النقدي ، حيث شهدت هذه الفترة تغييراً جذرياً في التعليمات والضوابط في منح الائتمان النقدي عن طريق رفع السقوف الائتمانية حيث تمنح المصارف التجارية الائتمان النقدي باعتباره قليل المخاطرة وكذلك لتقليل اثر الظروف السياسية والاقتصادية الغير مستقرة في العراق ، فالمصارف التجارية تفضل هذا النوع من الائتمان (قصير الاجل) لان المصارف لاترغب في منح الائتمان لاغراض استثمارية تستمر لمدة طويلة مما تتعرض للمخاطر الائتمانية وعدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي ومخاطر التضخم والمخاطر الاخرى . ويمكن معرفة التطور الذي حصل في رصيد الائتمان النقدي الممنوح من قبل المصارف التجارية العاملة في العراق للمدة 2004 - 2019 .

(1) عقيل عبد مهدي ، تحليل مؤشر الاصلاحات المالية والمصرفية في السوق المالية والجهاز المصرفي ، اطروحة دكتوراه ، جامعة الكوفة ، 2010 : ص 270 .

جدول (1)

الائتمان النقدي الممنوح من قبل المصارف التجارية في العراقى للمدة (2004 - 2019).

مليون دينار عراقى

السنة	الحكومة المركزية	الاهمية النسبية %	المؤسسات العامة	الاهمية النسبية %	القطاع الخاص	الاهمية النسبية %	اجمالي الائتمان النقدي
2004	14,070	0.017	190,336	0.23	620,267	0.75	824,673
2005	135,754	0.079	631,409	0.36	950,287	0.55	1,717,450
2006	24,445	0.009	759,439	0.28	1,881,014	0.70	2,664,898
2007	16,595	0.004	1,054,992	0.30	2,387,433	0.69	3,459,020
2008	33,771	0.007	575,382	0.12	3,978,301	0.86	4,587,454
2009	399,389	0.07	644,506	0.11	4,646,167	0.81	5,690,062
2010	2,308,382	0.19	886,022	0.075	8,527,131	0.72	11,721,535
2011	7,349,951	0.36	1,637,817	0.080	11,356,308	0.55	20,344,076
2012	7,668,063	0.26	6,120,523	0.21	14,650,102	0.51	28,438,688
2013	6,377,684	0.21	6,626,795	0.22	16,947,533	0.56	29,952,012
2014	8,367,709	0.24	8,010,217	0.23	17,745,141	0.52	34,123,067
2015	10,879,901	0.29	7,802,727	0.21	18,070,058	0.49	36,752,680
2016	11,615,969	0.31	7,383,184	0.19	18,180,970	0.48	37,180,123
2017	11,279,281	0.29	7,221,255	0.19	19,452,293	0.51	37,952,829
2018	15,595,379	0.40	2,675,495	0.06	20,216,000	0.52	38,486,947
2019	18,355,430	0.43	2,654,868	0.06	21,042,213	0.50	42,052,511

الجدول من عمل الباحثة .بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي ، دائرة الاحصاء والابحاث ، بغداد ، سنوات متفرقة.

تم استخراج الاهمية النسبية لكل قطاع بالنسبة للائتمان المصرفى من خلال المعادلة التالية :

[الاهمية النسبية للقطاع لسنة معينة = مقدار الائتمان النقدي الممنوح للقطاع للسنة ÷ اجمالي الائتمان النقدي للسنة نفسها]

يبين الجدول أعلاه اجمالي الائتمان النقدي الممنوح من قبل المصارف التي تعمل في العراق لكلا القطاعين العام والخاص حيث بلغ اجمالي الائتمان في سنة 2004 مقدار (824,673) مليون دينار ، وقد بلغت حصة الحكومة المركزية مقدار (14,070) مليون دينار عراقي ويقصد بالحكومة المركزية هي جميع الإدارات التي تشكل مركزية بالضرورة الى حد ما ، وكذلك حصة القطاع الخاص (620,267) مليون دينار عراقي ، وحصة المؤسسات العامة مقدار (190,336) مليون دينار ويقصد بالمؤسسات العامة هي المؤسسات المستقلة ليس للدولة الحق في التدخل فيها ويمكنها الاحتفاظ بأرباحها ، وقد إستمر الائتمان بالزيادة الممنوحة للقطاعات الأخرى حيث بلغ مقداره (1,717,450) مليون دينار بسنة (2005) نتيجة تقديم المصارف قروض استهلاكية لشريحة كبيرة من المواطنين⁽¹⁾. واستمر ذلك لسنة 2006 فقد بلغ (2,664,898) مليون دينار ونسبة ائتمان القطاع الخاص بنسبة مساهمة تبلغ 70% ما يساوي (1,881,014) مليون دينار و تأتي بعدها الائتمان المقدم من قبل المؤسسات العامة والحكومة المركزية بمقدار (0.28% ، 0.009%) بالتوالي وفي سنة 2007 استمر بالارتفاع ليبلغ (3,459,020) مليون دينار وفي عام 2008 سجل الرصيد الائتماني من كافة المصارف التجارية في العراق لجميع القطاعات ماعدا الائتمان المقدم من المؤسسات العامة ارتفاعاً ملحوظاً بلغ (4,587,454) مليون دينار اما المؤسسات العامة فقد انخفض ائتمانها الى (575,382) مليون دينار عراقي فأصبحت نسبته (0.12%) من إجمالي الائتمان المقدم من المصارف التجارية مقارنة بعام (2007) نتيجة صغر سوق الائتمان في النشاط التمويلي للبلاد وذهبت الحصة الكبيرة للقطاع الخاص لانه سجل ائتمانه بقيمة (3,978,301) مليون دينار واهمية نسبية مقدارها لا (86%) وإستمر بالازدياد حتى وصل في عام (2010) وتعتبر اكبر نسبة وصل اليها الائتمان خلال المدة الدراسة من 2004 - 2019 وتشير البيانات السابقة في جدول (1) إنَّ نصيب القطاع الخاص من إجمالي الائتمان المقدم يعتبر مرتبة أولى من بين القطاعات المختلفة وقد ارتفع اجمالي الائتمان للقطاع الخاص سنة (2009) من (4,646,167) مليون الى (8,527,131) مليون دينار نهاية عام 2010 واهمية نسبية (0.72%) من إجمالي الائتمان النقدي حيث خصص الائتمان للأفراد أي القطاع الخاص بنسبة 86% وما تبقى لقطاع الشركات أي 14%⁽²⁾. يعود سببه الى ضعف الضمانات المقدمة مقابل منح الائتمان وهو أمر ناجم نتيجة تأثير مخاطر السوق النظامية ، وكذلك ينظر القطاع المصرفي في منح الائتمان الى مستوى النشاط الاقتصادي للمجتمع حيث إنَّ معدلات النمو تساعد وتشجع على منح ائتمان طويل الأجل قادر على تحقيق إنتاجية حقيقية لذلك نرى إنَّ مستوى الناتج المحلي الإجمالي يعتبر عامل مهم لمنح الائتمان النقدي ويعرف من خلاله منح الائتمان من قبل القطاع المصرفي وإتخاذ قرار المنح كما أنَّ إستدلال الأفراد بوجود نمو إقتصادي مستقبلي يدعو للتفاؤل وتشجعهم على الإدخار للحصول على فائدة لينعكس ذلك الى زيادة منح الائتمان النقدي.⁽³⁾

(1) البنك المركزي العراقي ، التقرير الاقتصادي السنوي ، لسنوات مختلفة.

(2) البنك المركزي العراقي التقرير الاقتصادي ، لسنوات مختلفة .

(3) شلال عمار عبد الهادي ، وآخرون ، اثر نمو الناتج المحلي الاجمالي على الائتمان النقدي المباشر الممنوح من القطاع المصرفي ، دراسة في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2017) ، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية المجلد 11 العدد 26 ، 2019 : ص 62 .

أما في عام 2011 فقد شهد حجم الائتمان الممنوح من قبل الحكومة المركزية على الرغم من ارتفاعه إلا أنه أقل من حجم الائتمان الممنوح من القطاع الخاص وقطاع المؤسسات العامة حيث ارتفع معدل ائتمان الحكومة المركزية من (2,308,382) مليون دينار في سنة 2010 الى (7,349,951) مليون دينار في سنة 2011 بنسبة 36% من إجمالي الائتمان وفي سنة 2012 فقد سجل زيادة في الائتمان المقدم من قبل المؤسسات العامة حوالي (6,120,523) مليون دينار أقل من حجم الائتمان المقدم من قبل الحكومة المركزية والقطاع الخاص إلا أن القطاع الخاص لديه رصيد تراكمي في حجم الائتمان مقارنة بالقطاعات الأخرى واستمرت المصارف التجارية بمنح الائتمان للقطاعات المختلفة خلال سنة 2013-2014 نتيجة تخفيض سعر الفائدة إلى 6% باعتبارها جزء من سياسته النقدية وهدفها من خلال ذلك تحفيز النشاط الاقتصادي عن طريق تخفيض كلفة الأموال على المصارف مما يشجعها على تقديم التمويل للنشاط الاقتصادي. وقد شهد عامي 2013-2014 ارتفاع في رصيد الائتمان الذي تقدمه المصارف التجارية حيث بلغ بمقدار (34,123,067) مليون دينار وبنسبة نمو (13,93%) لجميع القطاعات مسجل ارتفاع مقداره (4,171) مليون دينار نتيجة زيادة الائتمان الممنوح لكافة القطاعات ولإسبام المقدم للقطاع الخاص التي بلغت نسبة الائتمان الممنوح لها (0.52) من إجمالي الائتمان حيث احتلت المرتبة الأولى ومقدار الائتمان الممنوح من قبلها (17,745,141) وتأتي بعدها الحكومة المركزية من حيث مقدار الائتمان الممنوح لها حيث بلغت (8,367,709) مليون دينار عراقي وبمساهمة مقداره (0.24%) أما المؤسسات العامة فقد بلغت المرتبة الثالثة حيث ارتفع إلى (8,010,217) مليون دينار بزيادة بلغت (0.23%) عن عام 2013 ويعد هذا الارتفاع مؤشرا مهما لزيادة العرض والطلب في الائتمان ودوره في زيادة توظيف الودائع للمصارف التجارية المانحة للائتمان في مختلف القطاعات وضمان سيولتها. أما في السنوات (2015-2016-2017) فقد شهد المجال الاقراضي للمصارف توسع قليل في حجم الائتمان بسبب الظروف الأمنية الغير مستقرة في تلك الفترة وإنحسار النشاط الخاص نتيجة سيطرة عناصر العصابات الارهابية على عدد من المحافظات في العراق حيث كان الارتفاع في منح الائتمان النقدي خلال الأعوام الثلاثة مقداره (3,829) مليون دينار حتى وصل إلى مقدار (37,952,829) مليون دينار مقارنة بسنة 2014 الذي سجل فيها إجمالي الائتمان بمقدار (34,123,067) مليون دينار للحكومة المركزية والمؤسسات العامة والقطاع الخاص ، وفي عام 2018 احتل القطاع الخاص المرتبة الأعلى من حيث نسبة مساهمة الائتمان النقدي المقدم في العراق من قبل المصارف التجارية التي تبلغ (0.52%) وائتمان لحكومة المركزية احتل المرتبة الثانية بنسبة مساهمة (0.40%) من الرصيد الممنوح أما ائتمان القطاعات العامة فقد إنخفض إلى مقدار (2,675,495) مليون دينار وبنسبة مساهمة بلغت (0.06%) من إجمالي الائتمان الممنوح للقطاعات الاقتصادية الأخرى نتيجة انخفاض فقريتي رصيد الأوراق التجارية المخصوصة والديون المتأخرة السداد بنسبة بلغت (69,7% - 15%) على التوالي وبمساهمة بلغت (0,2%) و(9,9%) من إجمالي رصيد الائتمان الممنوح. أما في سنة 2019 فقد ارتفع رصيد ائتمان القطاع الخاص بنسبة (4,1%) محتلا المرتبة الأولى من حيث نسبة المساهمة البالغة (0.50%) من إجمالي الائتمان النقدي الممنوح كما ارتفع رصيد ائتمان الحكومة المركزية لهذا العام بنسبة (17,7%) مقارنة بعام 2018 مما احتل المرتبة الثانية من خلال نسبة مساهمته البالغة (0.43%) من رصيد الائتمان النقدي الممنوح وبالمقابل انخفض رصيد

الائتمان النقدي للمؤسسات العامة بنسبة (0.06%) عن عام 2018 وبنسبة مساهمة بلغت (6,3%) من إجمالي الائتمان النقدي الممنوح⁽¹⁾ من خلال الجدول أعلاه فقد تبين بان القطاع الخاص قد استحوذ على أكثر من نصف إجمالي الائتمان النقدي الممنوح بنسبة مساهمة مقدارها (52,53%) مما يدل ذلك على قابلية المصارف على تلبية حاجات القطاع الخاص من الائتمان المصرفي الممنوح .

ثانياً : الائتمان التعهدي في العراق للمدة 2004-2019

الائتمان التعهدي : هو الائتمان الذي يقدم بصورة غير مباشرة ويدعى أيضا بالتسهيلات الائتمانية غير المباشرة المقدمة للمستثمر ويمثل الائتمان التعهدي كلا من خطابات الضمان والاعتماد المستندي حيث يبين جدول (2) بيانات للمدة 2004-2019 وعدم توفير بيانات السنين للمدة (2004-2008) نتيجة الظروف التي مر بها العراق غير المستقرة ، حيث ان قيمة الائتمان التعهدي الممنوح للحكومة المركزية عام 2009 (24,805,081) مليون دينار عراقي ، واما القطاع الخاص فقد حصل على المرتبة الثانية من مقدار الائتمان التعهدي فقد بلغ (12,715,979) مليون دينار وجاءت المؤسسات العامة بالمرتبة الثالثة من خلال بلوغها (8,550,785) مليون دينار اما في عام 2010 بلغ الائتمان التعهدي الممنوح (39,790,906) مليون دينار عراقي من قبل الحكومة المركزية بلغ (18,848,045) . والمؤسسات العامة فقد بلغ الائتمان التعهدي الممنوح لها (8,517,379) مليون دينار لان المصارف الاهلية لم يكن لها أي نسبة مساهمة في هذا القطاع اما القطاع الخاص فقد بلغ (12,425,482) مليون دينار في عام 2011 بلغت قيمة الائتمان التعهدي (39,032,461) مليون دينار عراقي فقد انخفض عن عام 2010 نتيجة عدم وجود أي مساهمة تذكر للمصارف الاهلية في هذا الائتمان حيث بلغ نسبة الائتمان التعهدي للمصارف الحكومية (20,095,399) اما المؤسسات العامة فقد بلغ (9,442,067) ولم يكن للمصارف الاهلية أي مساهمة في هذه النسبة ، اما القطاع الخاص فقد بلغ (9,494,995) حيث بلغ المرتبة الثالثة مقدار في عام 2012 فقد بلغ الائتمان التعهدي الممنوح (44,174,190) مليون دينار حيث بلغ مقدار (18,695,635) مليون دينار عراقي ، الممنوح من قبل الحكومة المركزية وبلغ مقدار الائتمان الممنوح من قبل المؤسسات العامة (12,005,91) مليون دينار ويعود هذا الارتفاع الى زيادة قيمة الاعتمادات المستندية مقارنة بخطابات الضمان ، اما الائتمان التعهدي الممنوح من قبل القطاع الخاص فقد وصلت قيمته (13,472,641) مليون دينار عراقي عام 2012 ومن خلال هذه المدة تبين بان النسبة الأكبر الائتمان التعهدي تمنحها الحكومة المركزية بنسبة مساهمة تتراوح من (42,34) % - (53,85%)

(1) البنك المركزي العراقي ، التقرير السنوي الاقتصادي ، لسنوات مختلفة .

جدول (2)

الائتمان التعهدي الممنوح حسب النوع والقطاع

مليون دينار

السنة	الحكومة المركزية	نسبة المساهمة %	مؤسسات عامة	نسبة المساهمة %	القطاع الخاص	نسبة المساهمة %	اجمالي الائتمان التعهدي
2004							
2005							
2006							
2007							
2008							
2009	24,805,080	0.53	8,550,785	0.18	12,715,97	0.027	46,071,845
2010	18,848,040	0.47	8,517,379	0.21	12,425,480	0.31	39,790,906
2011	20,095,390	0.51	9,442,060	0.24	9,494,995	0.023	39,023,461
2012	18,695,630	0.42	12,005,91	0.027	13,472,64	0.030	44,174,190
2013	23,036,290	0.42	15,320,82	0.028	15,309,60	0.028	53,667,025
2014	21,684,980	0.42	14,039,915	0.27	15,183,49	0.029	50,908,393
2015	15,483,900	0.38	10,898,839	0.26	14,150,40	0.034	40,533,154
2016	12,366,252	0.37	7,976,573	0.23	12,938,782	0.38	33,281,607
2017	5,104,492	0.18	12,468,679	0.45	10,078,20	0.036	27,651,378
2018	4,368,360	0.17	11,951,972	0.47	9,016,301	0.35	25,336,633
2019	4,223,147	0.16	12,064,943	0.47	8,981,732	0.35	25,269,822

المصدر: من اعداد الباحثه بالاعتماد على تقارير البنك المركزي العراقي ، النشرة السنوية ،التقارير السنوية لسنوات مختلفة .

ملاحظة بيانات المدة (2008-2004) غير متوفرة .

من عام 2009 الى عام 2012 ويأتي بعدها القطاع الخاص بنسبة مساهمة تتراوح بين (27,60% - 30,49%) ثم يأتي بعده المؤسسات العامة حيث بلغت نسبة مساهمتها (18,55% - 27,17%). ومن المقارنة بين الائتمان التعهدي والنقدي خلال هذه الفترة نلاحظ ان الائتمان التعهدي تكون نسبته اكبر بالنسبة لاجمالي الائتمان المصرفي حيث ان المصارف تفضله لانها تعده اكثر اماناً من الائتمان النقدي. اما في عام 2015 فقد وصل الائتمان التعهدي الى ما يبلغ (40,533,154) مليون دينار منها ما يبلغ (15,483,909) مليون دينار للحكومة المركزية واما الائتمان التعهدي الممنوح للمؤسسات العامة فيبلغ (10,898,839) مليون دينار عراقي اما القطاع الخاص فقد بلغ الائتمان التعهدي الممنوح له (14,150,406) مليون دينار ، عراقي في حين انخفض المبلغ عام 2016 فقد سجل الائتمان التعهدي مبلغ (33,281,607) مليون دينار عراقي أي بنسبة انخفاض مقدارها (17,9 -) منه (12,938,782) مليون دينار للقطاع الخاص بنسبة مساهمة (29,7%) من اجمالي الائتمان التعهدي وهي تتمثل بالمرتبة الأولى في عام 2016 ويليها الحكومة المركزية بالمرتبة الثانية بمساهمة (70,3%) أي بمبلغ (12,366,252) مليون دينار عراقي من اجمالي الائتمان التعهدي . اما في عام 2017 فقد تعرض الائتمان التعهدي الى انخفاض بنسبة (16,9 -%) عن عام 2016 مسجلاً مقداره (27,651,378) مليون دينار عراقي مقابل (33,281,607) مليون دينار عراقي لعام 2016 نتيجة عدم مساهمة المصارف الاهلية بهذه النسبة للمؤسسات العامة حيث بلغ (5,104,492) مليون دينار للحكومة المركزية اما المؤسسات العامة فقد بلغ الائتمان التعهدي الممنوح لها (12,468,679) مليون دينار اما القطاع الخاص فبلغت نسبته (10,078,207) مليون دينار. وفي عام 2018 فقد سجل الائتمان التعهدي الممنوح من قبل المصارف التجارية ، انخفاضاً بنسبة (8,4%) عن عام 2017 ليبلغ مقداره (25,336,633) مليون دينار عراقي مقابل ما يبلغ (27,651,378) مليون دينار عراقي في عام 2017 حيث تصدر المؤسسات العامة المرتبة الأولى حيث بلغ (11,951,972) مليون دينار اما القطاع الخاص إحتل المرتبة الثانية حيث بلغ الائتمان التعهدي الممنوح لها (9,016,301) مليون دينار وبالتالي يليها الحكومة المركزية تحتل المرتبة الثالثة بلغت (4,368,360) مليون دينار من اجمالي الائتمان التعهدي. وفي عام 2019 فقد سجل الائتمان التعهدي الممنوح من قبل المصارف التجارية العاملة في العراق ، فقد سجل فيها انخفاضاً طفيفاً بنسبة (0,3-%) عن عام 2018 ليصبح مقداره (25,269,822) مليون دينار عراقي مقابل (25,336,633) مليون دينار عراقي عام 2018 حيث يكون المؤسسات العامة بالمرتبة الأولى من خلال ما تبليغه (12,064,943) من الائتمان التعهدي الممنوح اما القطاع الخاص فقد بلغ (8,981,732) مليون دينار وتأتي بعده الحكومة المركزية التي تبلغ (4,223,147) . يمكن معرفة قيمة الائتمان التعهدي الممنوح من المصارف التجارية حسب النوع والقطاع من خلال بيانات الجدول :

الجدول (3)

قيمة الائتمان المصرفي في العراق للمدة 2019-2004

مليون دينار

السنوات	الائتمان النقدي	الائتمان التعهدي	الائتمان المصرفي
2004	824,673	---	824,673
2005	1,717,450	---	1,717,450
2006	2,664,898	---	2,664,898
2007	3,459,020	---	3,459,020
2008	4,587,454	---	4,587,454
2009	5,690,062	46,071,845	51,761,902
2010	11,721,535	39,790,906	51,512,430
2011	20,344,076	39,032,461	59,376,530
2012	28,438,688	44,174,190	72,612,870
2013	29,952,012	53,667,025	83,619,140
2014	34,123,067	50,908,393	85,031,450
2015	36,752,680	40,533,154	77,285,830
2016	37,180,123	33,281,607	70,461,720
2017	37,952,829	27,651,378	65,604,190
2018	38,486,947	25,336,633	63,823,570
2019	42,052,511	25,269,822	67,322,330

المصدر : البنك المركزي العراقي ، الجهاز المركزي للإحصاء ، التقارير السنوية لسنوات متفرقة ، والحسابات القومية الباب الرابع عشر.

بيانات المدة 2004-2008 غير متوفرة .

لقد اتاحت لنا البيانات السابقة معرفة حجم الائتمان الممنوح للمصارف العراقية حيث ان من عام 2007 الى 2008 شهد الائتمان المصرفي ارتفاعاً ملحوظاً اذ ارتفعت قيمة اجمالي الائتمان الى ان وصل الى مبلغ (51,761,902) مليون دينار عراقي لعام 2009 حيث جاءت تلك الزيادة نتيجة ارتفاع عدد المصارف العاملة في العراق خلال تلك الفترة وتحسن الأوضاع الاقتصادية⁽¹⁾.

المطلب الثاني: النمو الاقتصادي في العراق 2004-2019

الاقتصاد العراقي يمتلك الكثير من الموارد المتنوعة والتي يمكن استخدامها في تحقيق النمو الاقتصادي وخاصة بعد قيام العراق بالانفتاح على العالم الخارجي مما يؤدي الى قيام العديد من التغييرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ومن هذه التغييرات الاقتصادية هو حدوث ارتفاع بمعدلات النمو الاقتصادي في عام 2012 لكن نلاحظ هيكل الاقتصاد العراقي وهذا الارتفاع لم يكن متأتياً من زيادة في انتاج القطاعات الحقيقية (الزراعي والصناعي والخدمي) وغيرها من القطاعات الحقيقية المنتجة حيث ان معظم الارتفاع بمعدلات النمو الاقتصادي كان بسبب القطاع النفطي وما تحصل من خلاله الدولة من إيرادات نتيجة ارتفاع أسعار النفط وانعكاسها على زيادة الناتج المحلي الإجمالي مما يؤدي الى ان الاقتصاد العراقي يكون اكثر عرضة للمخاطر التي تنجم عن تذبذب أسعار النفط مما يؤدي الى تغييرات مفاجئة وسريعة في معدلات النمو الاقتصادي ولكي نوضح اثر القطاعات الاقتصادية في نمو الاقتصاد يجب ان نتطرق الى الناتج المحلي الإجمالي ونسبة مساهمة هذه القطاعات فيه كالاتي

(1) البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، النشرة السنوية للمدة 2004-2008.

الجدول (4)

نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي للمدة 2019-2004

السنة	القطاع الزراعي %	القطاع الصناعي %	القطاع النفطي %	القطاعات الأخرى %	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية
2004	11	2	48	39	47,959,000
2005	14	2	42	42	73,533,599
2006	13	2	41	44	95,587,955
2007	5.0	1.7	53.9	39.4	111,455,813
2008	8	2	45	45	157,026,062
2009	7	3	44	46	130,643,200
2010	7.1	2.9	41.5	48.5	162,064,566
2011	7.3	3.3	42.3	47.3	217,327,107
2012	6.9	3.1	43.3	47.6	254,225,491
2013	6.9	3.0	41.6	48.6	273,587,529
2014	7	3	44	46	266,332,655
2015	5	3	55.1	59	194,680,972
2016	3.71	2	62.5	64.65	196,924,142
2017	2.83	2.83	61.5	44.46	221,665,710
2018	45.2	1.91	63.7	50.03	268,918,874
2019	38.8	5.2	62.2	37.8	277,884,869

المصدر من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط والتعاون الإنمائية ، المجموعة الإحصائية السنوية ، الجهاز المركزي للإحصاء بغداد ، نشرات لسنوات مختلفة .

الناتج المحلي الإجمالي GDP: من خلال الجدول الاتي يمكن معرفة مدى مساهمة كل قطاع اقتصادي في الناتج المحلي الاجمالي. يعد الناتج المحلي الإجمالي احد المؤشرات التي تعبر عن الأداء الاقتصادي للدولة والأكثر شمولية لقياس كافة السلع والخدمات أي القيمة النقدية لكل عناصر الاستثمار والاستهلاك والمشتريات الحكومية من السلع والخدمات والصادرات التي

تنتجها الدولة في عام معين فمن خلال الناتج المحلي الإجمالي يمكن معرفة مدى تطور ونمو الاقتصاد ومعرفة مواطن الضعف والخلل في هيكله ثم معرفة مدى إمكانية معالجتها⁽¹⁾ وتحليل نموه وهيكله القطاعي من النقاط الأساسية لمعرفة الخلل ومعالجته حيث كان الناتج المحلي الإجمالي بالعراق يبلغ بالأسعار الجارية عام 2003 (29,565,788) مليون دينار وبمعدل نمو سالب (-27,8) نتيجة الظروف التي يمر بها العراق في مدة العقوبات الدولية وتدهور التجارة الخارجية وتدني قيمة العملة الوطنية مقابل العملة الأجنبية وازدياد النفقات العسكرية وارتفاع معدلات البطالة⁽²⁾ اما في عام (2004) ارتفع الناتج المحلي الإجمالي الى (47,959,000) مليون دينار وبمعدل نمو (9,79%) نتيجة اصدار العملة النقدية الجديدة في تاريخ (15/10/2003) وكذلك اعلان عن استقلالية البنك المركزي العراقي في تاريخ (4/10/2004) وقد استمر هذا النمو في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ولكن بمعدل نمو متناقص في عام 2005 وفي عام (2006) (95,587,955) مليون دينار وارتفع في عام 2007 (111,455,813) مليون دينار بمعدل نمو متناقص أي بنسبة ارتفاع (12,8%) ويعود ذلك الى تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية نتيجة الازمة المالية بعد عام 2007 ومن خلال البيانات يلاحظ ارتفاع نسب متفاوتة لمساهمة بعض الانشطة الاقتصادية الأخرى في الناتج المحلي الإجمالي ماعدا قطاع الزراعة ويعود سبب ذلك الى التحسن النسبي الحاصل في الوضع الأمني والاقتصادي في البلد وزيادة عوائد النفط المصدر نتيجة ارتفاع الأسعار النفطية عالمياً 2008 ليصبح (157,026,062) مليون دينار نتيجة حصيلة ارتفاع لمعدلات عائدات النفط بسبب ارتفاع كمية النفط المصدر والتحسن النسبي في الوضع الأمني. ارتفاع أسعار النفط حيث اصبح سعر برميل النفط الى اكثر من \$100 وازدياد كميات النفط المصدر وكذلك استكشاف حقول نفطية جديدة التي ساعدت على ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي اما في عام 2009 عاد القطاع النفطي للانخفاض حتى اصبح الناتج المحلي الإجمالي (130,643,200) مليون دينار أي بمعدل نمو سالب (-16,8%) نتيجة حدوث الازمة المالية وانخفاض سعر النفط العالمي اما في عام 2010 ارتفع الناتج المحلي الإجمالي الى ان وصل (162,064,566) مليون دينار عراقي وفي عام 2011 وصل الناتج المحلي الإجمالي الى (217,327,107) مليون دينار وفي عام 2012 فقد اصبح الناتج المحلي الإجمالي يبلغ (254,225,491) مليون دينار نتيجة ارتفاع صادرات النفط وانخفاض أسعار النفط في آن واحد ، خلال الفترة بين (2014-2016) فقد انخفض الناتج المحلي الإجمالي اكثر حيث أصبحت المبالغ تقدر ب(266,332,655 و 194,680,972 و196,924,142) مليون دينار على التوالي بسبب انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية وحدث الازمة السياسية في العراق وتردي الأوضاع الاقتصادية نتيجة زيادة النفقات العسكرية في الحرب على العصابات الإرهابية ونلاحظ من خلال تلك البيانات بان معدلات الناتج المحلي الإجمالي قد تعرضت للصدمات الاقتصادية تسببت بتذبذبات كبيرة أدت الى الارتفاع والانخفاض، نتيجة الطبيعة الربعية للاقتصاد العراقي الذي يعتمد بشكل كبير على صادرات النفط الخام المعرضة للانخفاض والارتفاع نتيجة الطلب والعرض وتحديد الأسعار.

(1) البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي الدوري حول مؤشرات الوضع الاقتصادي للعراق للربع الأول من

عام 2007 : ص 3 .

(2) منشورات صندوق النقد الدولي .

ألقطاع النفطي : لقد حدثت في هذا القطاع طفرة نوعية في العراق وخاصة في فترة تحقيق معدلات إنتاجية مرتفعة زادت عن 4مليون برميل يوميا بسبب رفع العقوبات عن العراق بعد عام 2003 وقد سمح له بتصدير النفط لكن مع ذلك يبقى هذا القطاع متأثرا بالتغيرات وتجاذب أسواق النفط العالمية لان النفط سلعة اقتصادية تتعرض لظروف العرض والطلب وبنفس الوقت سلعة استراتيجية تتأثر بالظروف السياسية بشكل كبير ، أي أحيانا يرتفع سعر البرميل الواحد الى ما يقدر بأكثر من \$100 واحيانا تنخفض بشدة الى ما يقل عن \$30 ويلاحظ ان مساهمة القطاع النفطي عند بدء عام 2004 بالارتفاع حيث بلغ ناتج القطاع النفطي (19509) مليون دولار أي حوالي (39018) مليون دينار بالأسعار الثابتة لسنة 1988 خلال عام 2004 أي مقدار 48% حيث تتأثر قيمة الناتج المحلي الإجمالي بشكل كبير بمقدار انتاج القطاع النفطي اكثر من القطاعات الأخرى لانه يمثل المصدر الرئيسي للنقد الأجنبي والذي يمكن الاعتماد عليه في تمويل الانفاق الحكومي الاستثماري والاستهلاكي وعمليات الاستيراد وفي عام 2005 فقد بلغت نسبة مساهمة القطاع النفطي (542) انخفض مقارنة بعام 2004 وبدأ بالارتفاع الى عام 2007 حيث احتل المرتبة الأولى من خلال نسبة مساهمته (53%) والتي تعادل قيمة (58401,3) مليون دينار محققاً زيادة بلغت (10,1%) قياساً بعام 2006 وقد ساهم هذا القطاع لوحده بنسبة (53,7%) من الناتج المحلي الإجمالي هذا الارتفاع هو ارتفاع صادرات النفط الخام الخاصة بعد عودة تصدير النفط عبر المنفذ الشمالي وارتفاع أسعار النفط عالمياً عام 2010 بلغت نسبة مساهمته 41,5 % على الرغم من ارتفاع أسعار النفط وانخفاض الدولار نتيجة تحقيق معدلات مقبولة ومعتدلة في القطاعات الأخرى حيث أشر في هذا العام اطلاق خطة التنمية الوطنية 2010-2014 مهمتها تنويع الاقتصاد العراقي⁽¹⁾. اما في عام 2016 فقد بلغت نسبة مساهمة القطاع النفطي (62,5%) مقابل (55,1%) لعام 2015 وتعد الأعلى قياسياً بباقي الأنشطة الأخرى الذي يوضح أهمية هذا القطاع بوصفه المصدر الرئيسي لايرادات الدولة العراقية. وفي عام 2017 بلغت نسبة مساهمته (61,5%) مقابل نسبة العام 2016 ويعد النشاط النفطي المحرك الأساسي للنمو حيث لايزال أهميته النسبية هي الأعلى من خلال ما تكون أهميته النسبية بالأسعار الثابتة (63,7%) في عام 2018 مقارنة بالعام الذي يسبقه وكذلك عام 2019 بلغت أهميته النسبية (62,2%) مما يبين الصفة الريعية للاقتصاد العراقي فالقطاع النفطي يعتبر المساهم الأكبر في الناتج المحلي الإجمالي حيث وصف على انه المصدر الرئيسي لايرادات الدولة العراقية .

ب-القطاع الزراعي : يساهم القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي متخذاً مسارا تصاعدياً حيث بلغت نسبته في عام 2004 حوالاً 11% وبقيت مستمرة بالزيادة حتى عام 2005 أصبحت 14% نتيجة تحسين ومعالجة التربة واستيراد الآلات الحديثة والانواع الجيدة من السماد لانه يعتبر القطاع الثاني الذي يوفر نقداً أجنبياً للعراق الا أنها بدأت بالانخفاض الى أن وصلت لنسبة المساهمة 7,1% عام 2010 بسبب الاختلالات التي حصلت في هذا القطاع منها انخفاض إنتاجية عناصر الإنتاج وعدم استخدام الآلات والمعدات الحديثة وتدهور خصوبة التربة بسبب التعرية التي تعرضت لها بمرور الوقت وتدني الوعي التنموي للفلاحين واستمرار الانخفاض الى ان وصل بمستوى 3,71% في عام 2016 وفي عامي 2017-2018-2019 كان انخفاضه

(1) البنك المركزي العراقي المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، التقرير الاقتصادي السنوي لسنوات مختلفة .

بصورة كبيرة حيث كانت نسبة مساهمته في عام 2017 تبلغ 2,83% وفي عام 2018 بلغت 2,45% جاء هذا الانخفاض نتيجة سيطرة العناصر الارهابية على مساحات واسعة من الأراضي المزروعة. وتعرض القطاع الزراعي الى مشكلة هجرة الفلاحين وانخفاض الدعم الحكومي وشحة المياه وارتفاع ملوحة التربة فضلا عن سوء الظروف الجوية من هبوب العواصف الترابية وقلة سقوط الامطار وارتفاع درجات الحرارة وكذلك سوء الأوضاع الأمنية وعلى الرغم من تخصيص المبالغ للارتقاء بهذا القطاع الا انه لا يزال لا يحقق أي تقدم ، ولا يزال يتعرض للعديد من المشاكل والمعوقات التي يجب معالجتها وكذلك الحاجة الى العديد من الاستثمارات كونه يفتقر الى الاستثمار في نشاطه سواء كان استثمار خاص أو استثمار عام. واصبح القطاع الزراعي محصور بالثروة الحيوانية (كالدواجن والاسماك) لانه يدر عائداً سريعاً (1).

ج-القطاع الصناعي : قطاع الصناعات التحويلية يعتبر من الداعم للاقتصاد الوطني نتيجة دوره الحيوي في التنمية الاقتصادية لارتباطه بالقطاعات الاقتصادية الأخرى ومساهمته في زيادة الإنتاج المحلي الذي يؤدي الى سد حاجات الاستهلاك المحلي وتحسين ميزان المدفوعات عن طريق التصدير مما يقلل الاعتماد على قطاع النفط الا أن القطاع الصناعي لا يزال يعاني من عدة تحديات ومشاكل يجب ان نحددها ونعالجها. ومن خلال الجدول نلاحظ نسبة مساهمة هذا القطاع قليلة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة حيث تراوحت بين 2%- 3% نتيجة المعوقات والمشاكل الاقتصادية محلية ودولية والحروب على العراق وكذلك عدم وجود حماية على الصناعة المحلية من المنافسة الأجنبية وضعف البنية التحتية التي تدعم الصناعة كتوفير الغاز الطبيعي المستخدم في كثير من الصناعات والطاقة الكهربائية ففي عام 2009 تراوحت نسبة هذا القطاع الى 3% وتعتبر نسبة ضئيلة بسبب تلكا بعض المصانع وتوقف البعض الاخر بسبب مشاكل عدم تسديد مستحقات المقاولين والمستثمرين وتردي الأوضاع الأمنية وارتفاع تكاليف الإنتاج. باستثناء بعض الصناعات التي تحسنت بشكل طفيف مما أدى الى استقرار نسبة مساهمته 3% للمدة من 2009- 2015. وبما ان نسبة القطاع الزراعي والصناعي منخفضة لذا فان الاختلال الهيكلي موجود في الاقتصاد العراقي. وان رفع العقوبات الاقتصادية عن العراق فبعد عام 2003 والنمو الذي حصل في قطاع الكهرباء والتشييد والبناء وتحسين مستوى قطاع النقل والمواصلات جعله نسبة مهمة حيث ارتفعت في عام 2004 من (39%) الى (45%) في عام 2008 وقد استمر هذا الارتفاع حتى عام 2015 حيث وصلت نسبة مساهمته الى 59% (2). في حين اغلب الأنشطة الاقتصادية الغير نفطية لم يكن لها اية مساهمة فعلية في التنمية الاقتصادية لذلك يجب التركيز على النشاطات الاقتصادية التي لا يكون توازنها الاقتصادي معتمد على القطاع النفطي الذي يخضع للمتغيرات الخارجية الذي تعرض للكثير من التغييرات في الآونة الأخيرة كارتفاع أسعاره الى ادنى مستوى لم يسبق له ذلك . وان النفط يهيمن على القطاعات الأخرى من خلال مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي على القطاعات الأخرى وقد حقق أعلى نسبة له في سنة 2004 بنسبة 48 % نتيجة ارتفاع أسعاره ويمثل القطاع النفطي المصدر الأساسي للنقد الأجنبي في البلد لانه يعتمد عليه في تمويل المصروفات الحكومية

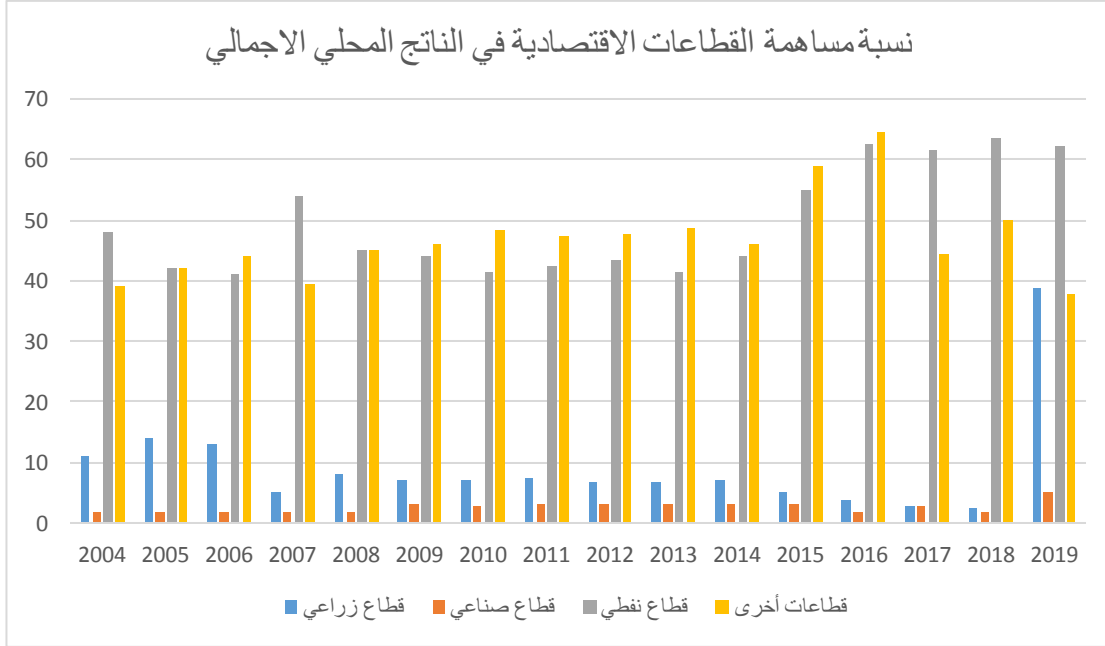
(1) البنك المركزي العراقي ، النشرة الاقتصادية السنوية ، لسنوات سابقة .

(2) البنك المركزي العراقي ، لسنوات سابقة .

الاستثمارية والاستهلاكية والاستيراد التي ارتفعت خلال عام 2004 اما ادنى مساهمة له تحققت عام 2016 بنسبة 29,64 % بسبب سوء الأوضاع الأمنية وسيطرة العصابات الارهابية على العديد من المناطق ونتيجة لزيادة انتاج النفط فقد أدى الى انخفاض أسعاره.⁽¹⁾

مخطط (2)

نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في (GDP)



المخطط من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (4)

المطلب الثالث : البطالة في العراق 2004- 2019 :

يعد عنصر العمل هو العنصر الأساس لخلق المنافع الاقتصادية والتي تساهم في رقي مستوى المعيشة للفرد والمجتمع وهي وسيلة لكي تحقق التنمية هدفها وان اهم مصدر لهذه القوة السكان والذي يتناسب نسبة السكان النشيطون تناسباً طردياً مع معدل نمو السكان أي كلما زاد نمو السكان ارتفعت نسبة السكان النشيطون اقتصادياً.⁽¹⁾ وقد اتسمت البطالة خلال مدة الدراسة بانعدام الامن والاستقرار وما رافقه من اختلالات هيكلية في المستوى الاقتصادي وانخفاض معدلات النمو وارتفاع اعداد الموجودين في سوق العمل مع عدم توفر فرص عمل لهم نتيجة توقف العديد من المشاريع الخدمية والصناعية للقطاعين الخاص والعام التي كانت تستوعب العديد من العاطلين مما أدى الى انتشار البطالة وارتفعت بوضوح واستمرت الى يومنا هذا للكثير من الأسباب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وتعتبر مشكلة البطالة من ابرز التحديات التي تتعرض لمسيرة النمو وتطور الاقتصاد العراقي لما لهذه المشكلة من انعكاسات عميقة على

(1) الشمري مي حمودي عبد الله ، واقع وأسباب البطالة في العراق بعد عام 2013 وسبل معالجتها ، المعهد الطبي التقني ، المنصور ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ، الجامعة عدد ، سبعة وثلاثون .

الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ، يتحدد استمرار نسبة البطالة في جانبي الطلب والعرض ففي جانب الطلب على القوى العاملة فان تراجع قدرة الاقتصاد العراقي على استيعابه قدر اكبر ممكن من هذه القوى لعدم قدرته على مواكبة الزيادة التي تحصل في القوى العاملة التي تدخل سوق العمل سنويا من خلال إيجاد فرص عمل لها وضعفه نتيجة الأسباب التالية⁽¹⁾ :

- 1- توقف اغلب المنشآت القطاع العام وكذلك انخفاض كبير في القدرات الإنتاجية لبعض منها
- 2- عدم وجود استقرار سياسي وامني .
- 3- تركيز برامج الدولة على التحول الى اقتصاد السوق وما رافق ذلك من تغييرات هيكلية في الاقتصاد العراقي وتلكؤها .
- 4- عدم قدرة القطاع الخاص اخذ دور مهم في الاقتصاد العراقي لضعف راس المال وهروب الكثير منه الى الخارج .
- 5- الفساد الإداري والمالي المنتشر في مؤسسات الدولة .
- 6- تركيز راس المال في ايدي فئة قليلة من المواطنين واغلبهم يفضلون الاستثمار في الخارج .

1- الانفتاح على البضائع المستوردة وسياسة الإغراق التي اتبعت في الأسواق العراقية من خلال دول الجوار أدت الى توقف اغلب الصناعات الصغيرة والمتوسطة وبعض الصناعات المحلية.

اما جانب العرض فان النمو السكاني المتزايد في العراق والذي يعتبر من اعلى البلدان خصوبة ، أي ارتفاع النمو السكاني السنوي والذي تجاوز 3% هو مصدر رئيسي لزيادة عرض العمل ، اذ يجب ان يكون هناك شرط تعيين مستوى امثل من السكان وله علاقة قوية جدا باقتصاديات الحجم . واعتبرت البطالة من التحديات الخطيرة وان خطرها اجتماعي اكثر مما يكون اقتصادي وتزداد نسبة البطالة في الاقتصادات الأقل نموا منها الدول العربية كافة والعراق خاصة نتيجة خلل في هيكلية الاقتصاد العراقي. ويتسم الاقتصاد العراقي بالاختلال الهيكلي لان النفط يهيمن

على جميع القطاعات الاقتصادية الأخرى ، فعوائده من العملة الاجنبية تزيد على 95% من عوائد الصادرات ، ويعاني الاقتصاد من ارتفاع مشكلة المديونية الخارجية ، وانحصار مصادر الاستثمار ، وسيطرة المدخلات الإنتاجية المستوردة مما يجعلها غير قادرة على مواجهة التحديات ، منها تحدي مشكلة البطالة . وتظهر مشكلة البطالة في العراق من خلال الجدول (5) ارتفاع معدل البطالة في عام 2004 الى (26,8%) وتعتبر نسبة كبيرة لما شهده العراق في هذه الفترة تغيرا في النظام الاقتصادي نتيجة اتخاذ القرارات من قبل سلطة الائتلاف بحل العديد من

(1) الربيعي ، فلاح خلف ، سبل معالجة ظاهرة البطالة في العراق ، الحوار المتمدن ، العدد 2254 سوريا

المؤسسات الحكومية والأمنية والعديد من الوزارات وهذا التغيير لم يحد من ظاهرة البطالة لان هذه الفترة اتسمت بعدم الاستقرار الأمني والسياسي وتزايد عمليات التخريب والإرهاب والتي استهدفت البنى التحتية للدولة ومؤسسات المال العام وخاصة المؤسسات الصناعية التي توقفت عن انتاجها والتي يبلغ عددها 192 شركة صناعية حكومية والتي كانت تستوعب (500 الف عامل) وكذلك لانقطاع التيار الكهربائي لساعات طويلة وشحت الوقود دور كبير في شل حركة الحياة الاقتصادية لكثير من المعامل والمصانع الإنتاجية للقطاع الخاص وعدم قدرة تكاليف الإنتاج على منافسة السلع المستوردة التي تدخل العراق بعد فتح المعابر الحدودية بعد عام 2003 التي أدت الى تسريح اعداد كبيرة من العاملين ، مما يؤدي الى تصاعد حدة هذه المشكلة . وقد انخفضت في السنوات اللاحقة بشكل بطيء وتدرجي نتيجة استيعابهم في العمل للأجهزة الأمنية وتبنت الدولة برنامج لتوفير القروض الميسرة للمشاريع الصغيرة التي تدر الدخل وتحويل عدد من العاطلين الى منتجين لتحسين مستواهم المعاشي وكذلك فتح مراكز التشغيل والتدريب المهني الذي عزز فرص التشغيل وتدريب العاطلين على الكثير من المهن المطلوبة في سوق العمل اما في عام 2005 وصلت نسبة البطالة الى 17,97 % لكلا الجنسين أي نسبة منخفضة ليس بسبب استخدام برامج خاصة بخفض مستوى البطالة او تبديل سوق العمل وانما الى تبديل آليات جمع البيانات الخاصة بالبطالة واستبدال سؤال ، الأساس في مسح التشغيل والبطالة بما يتناسب مع معايير منظمة العمل الدولية أي صنف الشخص الذي عمل بأجر لمدة ساعة واحدة خلال الأسبوع يعتبر غير عاطل عن العمل ويمكن معرفة معدل البطالة من خلال المعادلة التالية :

الجدول (5)

اجمالي معدلات البطالة والزيادة السكانية في العراق 2004-2019

السنوات	معدل البطالة %	عدد السكاني (مليون نسمة)
2004	26.8	27139
2005	17.97	27963
2006	17.5	28810
2007	11.70	29682
2008	15.34	31895
2009	15.1	31664
2010	15	32490
2011	12.2	33338
2012	11.92	34208
2013	16	35096
2014	10.95	36005
2015	15	36934
2016	10.82	37202
2017	10.90	38274
2018	22.6	38112
2019	13.8	39127

المصدر : اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي ووزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، مسح التشغيل والبطالة ، بغداد ، سنوات مختلفة ، صفحات متعددة .

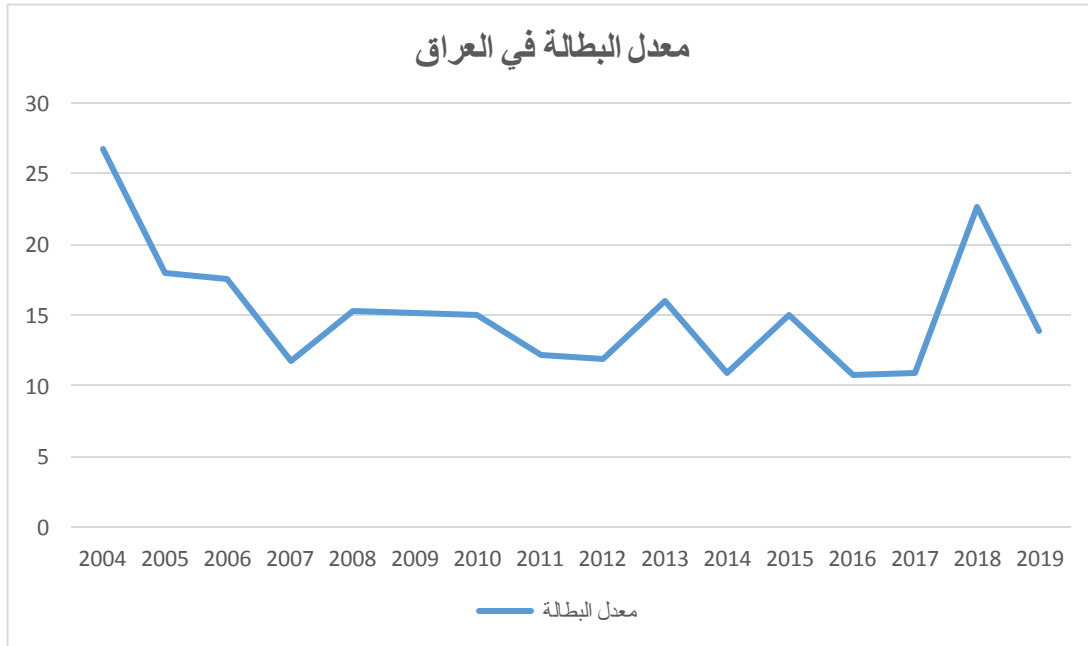
تم احتساب معادلة معدل البطالة من قبل الجهات الرسمية على النحو الآتي :

$$\text{معدل البطالة} = (\text{عدد العاطلين عن العمل} / \text{عدد القوة العاملة}) * 100$$

وعام 2006 كانت النسبة مستقرة نوعاً ما ، حتى وصلت عام 2008 الى (15,34 %) من مجموع السكان النشيطين فضلا عن العمالة الناقصة والتي تعبر عنه منظمة العمل بانهم العمال الذين لديهم عمل ويرغبون بالحصول على عمل إضافي اخر وهؤلاء يشكلون نسبة كبيرة حيث تشير مسح البطالة للاعوام 2003-2004-2005 الى ان نسب البطالة الناقصة هي 23,5%- 531,0-30,3 على التوالي وان مسح البطالة لعام 2006 وصلت العمالة الناقصة الى 10,38% وقد ارتفعت عام 2008 الى 28,27% حيث سجلت (15,1 %) في سنة 2009 بسبب إعادة الدولة للعمل على تخفيض البطالة من خلال توظيف اعداد كثيرة من العاطلين عن العمل في مؤسسات الدولة وخاصة وزارة الدفاع والداخلية وفي سنة 2016 بلغت نسبة البطالة 10,82% بسبب هجرة المواطنين لخارج البلاد بحثا عن العمل وفي عام 2017 بلغت نسبة البطالة 22% اما في عام 2019 فقد بلغت نسبة البطالة (13,8) من خلال المخطط التالي :

مخطط (3)

معدل البطالة في العراق للمدة 2004-2019



المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (5)

المطلب الرابع :التضخم في العراق 2004-2019

من خلال الجدول التالي يمكن معرفة بيانات معدل التضخم خلال مدة الدراسة:

الجدول (6)

المعدل السنوي للتضخم من عام 2004-2019

السنوات	الرقم القياسي العام	معدل التضخم السنوي %
2004	36.4	26.83
2005	49.9	37.09
2006	76.4	53.11
2007	100	30.89
2008	112.7	12.70
2009	122.1	8.34
2010	125.1	2.46
2011	132.1	5.60
2012	140.1	6.06
2013	142.7	1.86
2014	145.9	2.24
2015	148	1.44
2016	104.1	-29.66
2017	104.3	0.19
2018	104.7	0.38
2019	104.5	-0.19

المصدر: البنك المركزي العراقي ، الجهاز المركزي الاحصائي ، التقارير السنوية ، سنوات متفرقة .

تم استخراج معدل التضخم من خلال المعادلة التالية :

$$\text{معدل التضخم} = (\text{مستوى الأسعار في السنة الحالية} - \text{مستوى الأسعار في السنة السابقة}) / \text{مستوى الأسعار في السنة السابقة} * 100$$

الاتجاهات السعريّة التي مر بها الاقتصاد العراقي سابقاً وصولاً الى عام 2008 أدت الى حدوث متوسط تضخمي سنوي بلغ (26,83%) عام 2004 الى (12,70%) عام 2008 نتيجة وجود مشكلة هيكلية أساسية في هيكلية الاقتصاد العراقي لما يعانيه من اختلال التوازن بين القطاعات الإنتاجية والخدمية . ومنذ تأسيس البنك المركزي وبدء مزاولة اعماله واجه مشكلة التضخم بهدف تخفيض معدلات التضخم والسيطرة عليها ، من خلال اتخاذ إجراءات نقدية مستمرة وقد نجحت بذلك ، لكن تعتمد البنك المركزي الى اتخاذ مجموعة من الإجراءات لمكافحة نتيجة صعوبة السيطرة عليه عند الاعتماد على الأدوات النقدية فقط ، لان السيطرة على عرض النقد امراً صعباً بسبب الارتباط الوثيق بين مشتريات القطاع الخاص من العملة الأجنبية والانفاق الحكومي⁽¹⁾. إضافة الى التحويلات الخارجية..... الخ. على الرغم من ان الجميع يؤيد سياسة الحد من ظاهرة التضخم ويرون انه يعد شرطاً مهماً للاخذ بهذه السياسة ولا يمكن الاستغناء عنه عند ممارسة هذه السياسة الا ان هناك عدة نجاحات تحققت في تخفيض معدلات التضخم دون الإعلان عن معدل رقمي مثل الولايات المتحدة الامريكية وألمانيا ، فابنك الاحتياطي الفدرالي والبنك المركزي الألماني يتمسكان بالعمل على تحقيق نسب مخفضة من التضخم ، لذلك يمكن للبنك المركزي العراقي قد سار بالمسار نفسه ، ويرجع ذلك الى محدودية التنسيق بين السياستين النقدية والمالية ولا بد من اشتراك السياستين للقضاء على التضخم ، حيث تعمل كل سياسة وفق ظروفها ومتطلباتها إضافة الى التأثير السياسي لكلا السياستين ، وعلى الرغم من ذلك فقد استطاعت السياسة النقدية تخفيض معدلات التضخم مرتبة عشرية واحدة بعد اصدار قانون 56 لسنة 2004 وهذا يعد إنجازاً يحسب لها ومضمون هذا القانون حيث أتاح للبنك المركزي مايلي :

1- منع القانون منح أي انتماء مباشر او غير مباشر او أي هيمنة ، نتيجة خطر اقتراض الحكومة حسب المادة (1-27).

2- تنص المادة (2-19) على استقلالية السياسة النقدية .

3- العمل على استبدال العملة العراقية وتحقيق الاستقرار في معدلات صرفها .

4- تخفيض وسحب الكتلة النقدية الفائضة عن طريق عمليات السوق المفتوحة .

إضافة الى ذلك يجب على البنك المركزي ان يمتلك آليات فنية حديثة لكي يتنبأ بالمستقبل لمعدلات التضخم وكذلك العمل على توفير المعلومات الضرورية والدقيقة عن عدة متغيرات لاتخاذ الإجراءات المناسبة للسيطرة على السوق النقدية عند الضرورة . ولا يزال البنك المركزي العراقي يفتقر الى البيانات التنبؤية⁽²⁾ . ويعد من خلال البيانات السابقة ان نجاح البنك المركزي في مجابهة ظاهرة التضخم وتحقيق معدل منخفض يتزامن مع استهداف سعر الصرف لكي تتم السيطرة على سوق الصرف الأجنبي ورفع سعر العملة العراقية (الدينار العراقي) عن طريق نافذة بيع العملة الأجنبية الذي يعتبر سوق صرف مركزي ، السياسة النقدية تعتمد اقل الأسعار

(1) علي احمد ابراهيم ، التضخم والسياسة النقدية ، منشورات البنك المركزي العراقي ، تشرين الثاني ، 2009 ، ص 17 .

(2) البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، التقرير الاقتصادي السنوي 2009 : ص6

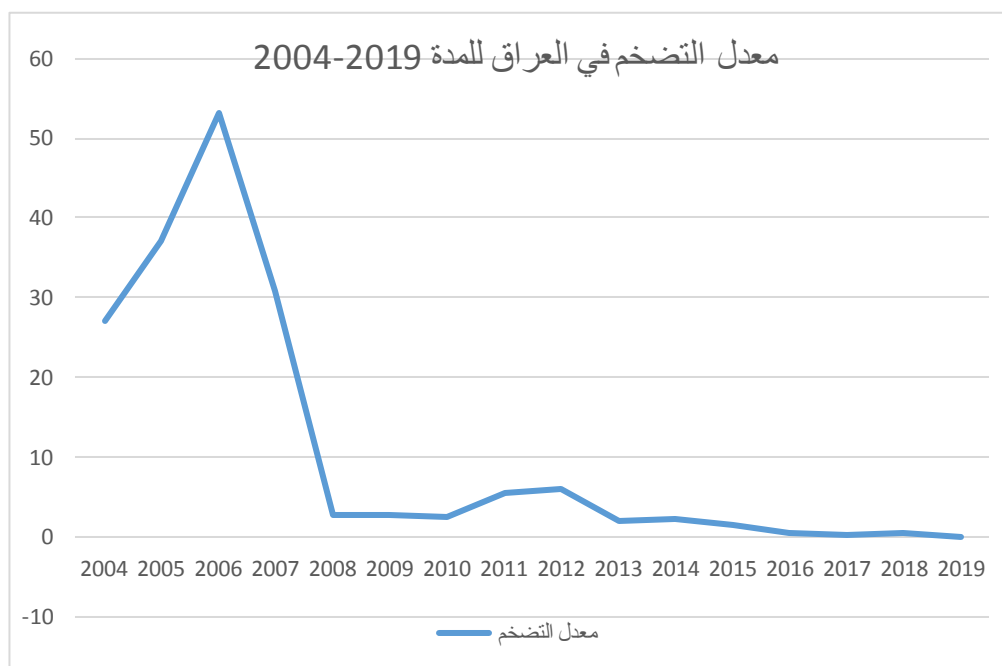
لشراء العملة الأجنبية \$ الدولار ثم تعلن عن أسعار البيع مسبقا لتوفير حاجات القطاع الخاص بذلك السعر فالتدخل في أسواق الصرف وسيلة تتشابه مع سياسة تثبيت الأسعار الصرف للعملة الوطنية ، حيث اعتمد على سياسة التعويم المدار بوضع حدي ادنى واعلى مع وجود طفرات متقطعة تتجاوز الحد الأعلى بسبب تدخل غير مسؤول. فقد نجحت السياسة النقدية في تخفيض حدة التضخم للمدة من 2003 الى 2013 ليصل الى 1,86 % بعد ان كان 33,5 % عام 2003 و 53,11 % عام 2006 مما يعطي هذا الانخفاض مؤشرا جيدا لمدى فاعلية الإجراءات التي تتبعها السياسة النقدية والأدوات المستخدمة لكبح جماح التضخم وكذلك الحد منه⁽¹⁾ عام 2013 بعد ان كان مرتفعا عام 2003 ففي عام 2011 يعد استقرار مستوى العام للأسعار أي معدل التضخم هو جوهر الاستقرار الاقتصادي لاقتصاد ريعي يعتمد على القطاع النفطي في تمويل نشاطه الكلي فقد شهد تراجعاً من 5,60% الى اقل من 0,19% في عام 2017 حيث انه لم يصل معدل التضخم 3 % حيث حافظت خطة التنمية الدور التنموي للبنك المركزي العراقي للمحافظة على الحدود المرتبة العشرية الواحدة نتيجة السياسة التي نهجها البنك المركزي بالسلطة النقدية وكذلك نتيجة لنافذة بيع العملة التي يقوم بها بشكل يومي كجزء من عمليات السوق المفتوحة فبالرغم من ان النمو الذي شهده في عرض النقود الا ان معدلات التضخم بقيت بمستويات مقبولة ومسيطر عليها من قبل السلطة النقدية حيث يظهر من خلال الرسم البياني الاتجاه الهبوطي الذي شهده معدل التضخم خلال المدة الدراسية⁽²⁾ ففي عام 2015 ضمن معدل مقبول (1.44%) ومنخفضا مقارنة بمعدل 2014 مما يؤدي الى انه يعد اهم مؤشر على نجاح السلطة النقدية في احتواء الاقتصاد العراقي بعد الصدمة التي شهدتها عام 2014 اما عام 2018 فقد بلغ معدل التضخم (0,38%) وفي عام 2019 بلغ معدل التضخم (-0,19).

(1) الشيباني، فاضل كريمة كزار ، السياسة النقدية واثرها على التضخم في العراق بعد عام 2003 كلية الامام الكاظم (ع) للعلوم الإسلامية الجامعة ، مجلة كلية مدينة العلم الجامعة ، المجلد 10 العدد 2 السنة 2018 : ص 175.

(2) البنك المركزي العراقي ، مجلة الدراسات النقدية والمالية ، المؤتمر السنوي الرابع ، الدور التنموي للبنك المركزي العراقي ، المعطيات والاتجاهات 2018 :ص16-17 .

مخطط (4)

معدل التضخم في العراق للمدة 2004-2019 .



المصدر : اعداد الباحث بموجب البيانات في الجدول رقم (6)

المبحث الثالث: تحليل اثر الائتمان المصرفي على بعض متغيرات الاستقرار الاقتصادي

المطلب الاول: اثر الائتمان المصرفي في النمو الاقتصادي في العراق للمدة 2004-2019

نلاحظ من خلال البيانات الموجودة في الجدول تحليل اثر الائتمان المصرفي على النمو الاقتصادي من خلال الناتج المحلي الإجمالي: جدول (7)

اثر الائتمان المصرفي في (GDP) للمدة 2004-2019

مليون دينار عراقي

السنوات	اجمالي الائتمان المصرفي	معدل نمو الائتمان المصرفي %	الائتمان	اجمالي الناتج المحلي الإجمالي (GDP)	معدل نمو (GDP) %
2004	824,673			53,235,359	
2005	17,170,450	108		73,533,599	38
2006	2,664,898	55		95,587,955	29
2007	34,590,200	29		111,455,813	16
2008	45,874,454	32		157,026,062	40
2009	51,761,902	102		130,643,200	-15
2010	51,512,430	-0,4		162,064,566	24
2011	59,376,530	15		217,327,107	34
2012	72,612,870	22		254,225,491	16
2013	83,619,140	15		273,587,529	7
2014	85,031,450	1.6		266,332,655	-2
2015	77,285,830	-9.1		194,680,972	-26
2016	70,461,720	-8.8		196,924,142	1
2017	65,604,190	-68.9		221,665,710	12
2018	63,823,570	-2.7		268,918,874	21
2019	67,322,330	5.4		277,884,869	3

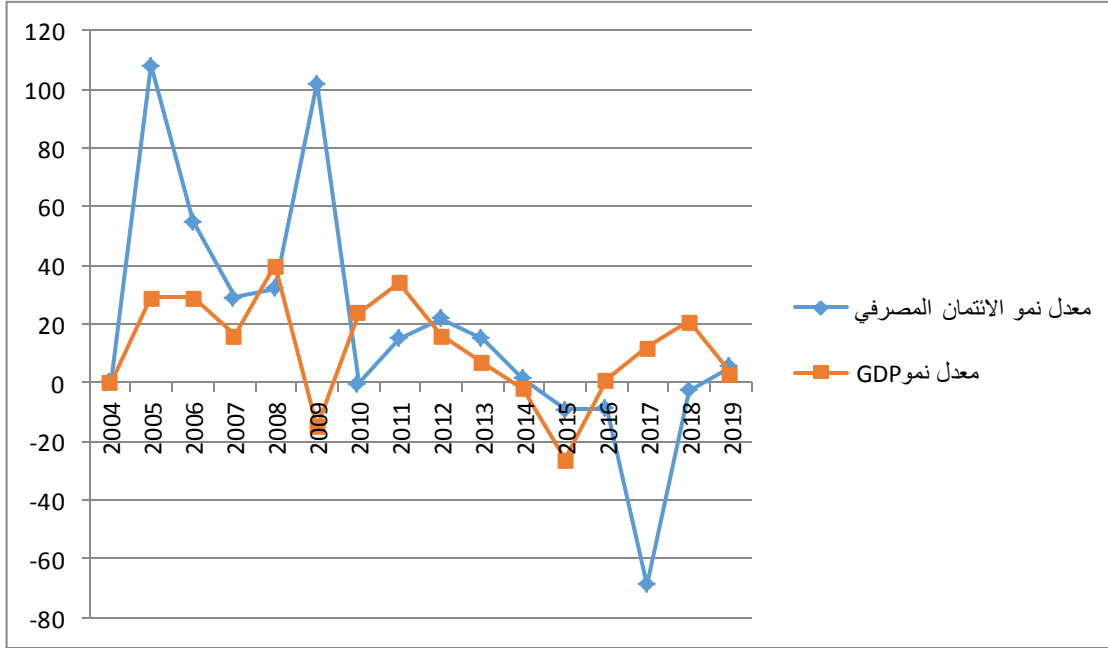
المصدر من اعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير البنك المركزي لسنوات مختلفة

ان التسهيلات الائتمانية تعد نشاطاً في غاية الأهمية والخطورة لما لها من تأثير متشابك وممتد ومتعدد الجوانب الى كافة الانحاء بالنسبة للاقتصاد القومي والمصارف فان القضية الأساسية التي تحكم على مدى نسبة سلامة الجهاز المصرفي فانها لا ترتبط بشكل كبير بحجم الائتمان الممنوح بقدر ما ترتبط بكفاءة ومدى حسن إدارة وتوظيف الودائع وقدرتها على تحقيق النمو المتوازن لقطاعات البنين الاقتصادي كافة .

فقد ارتفع الناتج المحلي الإجمالي 2004 مع ارتفاع الائتمان المصرفي نتيجة اصدار العملة الجديدة وكذلك اعلان استقلالية البنك المركزي مما يؤدي الى وجود علاقة طردية بين الائتمان المصرفي والناتج المحلي الإجمالي أي كلما زاد الائتمان المصرفي زاد الناتج المحلي الإجمالي ، وقد استمر الائتمان المصرفي بالازدياد حيث كان نمو الناتج المحلي الإجمالي بنحو متناقص حيث كان معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي (38%) عام 2005 اما عام 2006 تناقص معدل نموه (29%) الى عام 2007 فقد تناقص معدل نموه (16%) الا انه ارتفع كل من الائتمان المصرفي والناتج المحلي الإجمالي في عام 2008 اما عام 2009 انخفض الناتج المحلي الإجمالي حتى وصل معدل نموه (16%-) على الرغم من استمرار الائتمان المصرفي بالارتفاع مما نتج علاقة عكسية بينهما نتيجة انخفاض أسعار النفط واستمرار الازمة المالية اما في عام 2010 انخفض الائتمان المصرفي انخفاض طفيف نتيجة عدم مساهمة المصارف الاهلية في الائتمان الممنوح ، واستمر الارتفاع لكلاهما وعودة العلاقة الطردية بين الائتمان المصرفي والناتج المحلي الإجمالي ، حتى عام 2012 واستمر الائتمان المصرفي بالارتفاع مقابل انخفاض في الناتج المحلي الإجمالي ، نتيجة تردي الأوضاع الاقتصادية وزيادة النفقات العسكرية للحرب على العصابات الارهابية عام 2014 ان التذبذب في الائتمان المصرفي والناتج المحلي الإجمالي نتيجة الاقتصاد الريعي الذي يتسم به الاقتصاد العراقي وان المدة من 2004 الى 2019 نلاحظ ان الائتمان المصرفي ذات تأثير ضعيف على متغيرات الاستقرار الاقتصادي لكونه هناك إنعدام للمتابعة بالقروض وتوجيهها نحو الاهداف التي منحت من أجلها.

المخطط (5)

اثر الائتمان المصرفي على الناتج المحلي الإجمالي



المصدر من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (7)

المطلب الثاني : اثر الائتمان المصرفي في البطالة بالعراق للمدة 2019-2004:
نلاحظ من خلال بيانات الجدول التالي:

جدول (8)

اثر الائتمان المصرفي على البطالة في العراق للمدة 2019-2004 :

السنة	اجمالي الائتمان المصرفي	معدل نمو الائتمان المصرفي %	معدل البطالة %
2004	824,673		26.8
2005	1,717,450	38	17.97
2006	2,664,898	29	17.5
2007	3,459,020	16	11.70
2008	4,587,454	40	15.34
2009	51,761,902	-15	15.1
2010	51,512,430	24	15
2011	59,376,530	34	12.2
2012	72,612,870	16	11.92
2013	83,619,140	7	16
2014	85,031,450	-2	10.95
2015	77,285,830	-26	15
2016	70,461,720	1	10.82
2017	65,604,190	12	10.90
2018	63,823,570	21	22.6
2019	67,322,330	3	13.8

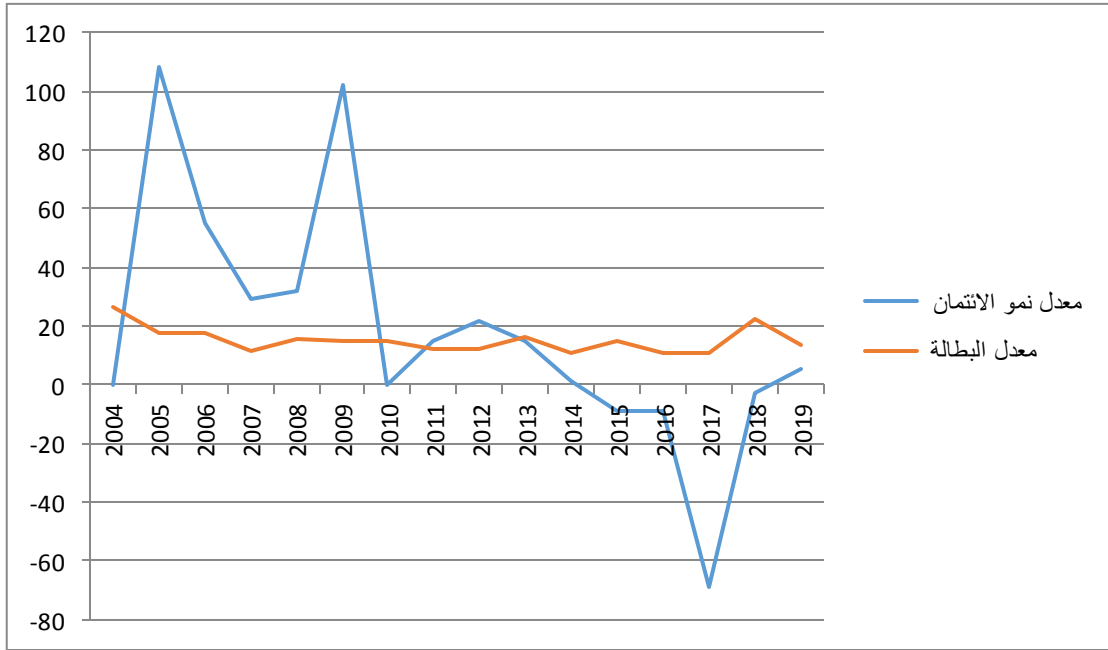
المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي ، الجهاز المركزي الاحصائي ، التقارير السنوية ، سنوات متفرقة.

إستقطاب الايدي العاملة ذات الخلفية الزراعية لنشاط اخر كالشرطة والجيش ارتفاع الائتمان المصرفي وانخفاض معدل البطالة خلال عام 2005 ، اما في عام 2006 ارتفع الائتمان المصرفي مما أدى الى انخفاض معدل البطالة نتيجة اثر الائتمان في منح فرص عمل للعاطلين

من خلال زيادة الاستثمارات التي ساعدت على استيعاب عد كبير من العاطلين عن العمل ، الى عام 2008 فقد ارتفعت نسبة البطالة على الرغم من ارتفاع الائتمان المصرفي نتيجة ارتفاع نسبة البطالة المقنعة ، وفي عام 2009 فقد انخفضت نسبة البطالة بسبب توظيف الكثير من العاطلين عن العمل في مؤسسات الدولة 2011 انخفضت البطالة نتيجة التوظيف في قطاعات الدولة ، الا انها ارتفعت نسبتها في عام 2013 على الرغم من ارتفاع الائتمان المصرفي نتيجة سوء الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وانخفاض أسعار النفط مما أدى الى غلق الكثير من المعامل بسبب انخفاض الطلب على السلع المحلية ، وفي عام 2014 استمر الائتمان بالارتفاع وانخفاض نسبة البطالة نتيجة فتح باب التعيين للعاطلين في صفوف القوات الأمنية للحرب على العصابات الارهابية ، واستمر بالانخفاض بسبب سيطرة هذه العصابات على عدة فروع للمصارف الواقعة ضمن المناطق المسيطر عليها من قبلهم ، اما عام 2016 استمر الائتمان بالانخفاض الا انه بنفس الوقت استمرت معدلات البطالة بالانخفاض بسبب هجرة عدد كبير من المواطنين الى الخارج بحثا عن العمل ، واستمر الائتمان المصرفي بالانخفاض حتى عام 2019 ازيد معدل الائتمان الممنوح من المصارف التجارية مما أدى الى انخفاض معدل البطالة بسبب التوسع بالاستثمارات التي استوعبت عدد كبير من العاطلين عن العمل .ونلاحظ من خلال ذلك وجود علاقة عكسية بين الائتمان المصرفي ومعدل البطالة أي كلما زاد منح الائتمان ازيد اقبال المستثمرين لسوق العمل مما يدفع الى انخفاض معدل البطالة الا في حالات استثنائية يكون فيها الائتمان المصرفي مرتفع ومع ذلك فان نسبة البطالة تبقى مرتفعة كالحروب او القرارات التي يتخذها أحيانا البنك المركزي الغير مدروسة التي تؤدي الى ارتفاع البطالة في العراق .وعلى الرغم من ذلك فان الفكر الكلاسيكي لا ينظر الى البطالة على انها ظاهرة رئيسية تستحق اهتماما خاصا مادام النظرية ترى ان النظام الاقتصادي الحر كفيل بتهيئة فرص عمل لكل فرد يرغب بالعمل بمستوى الاجر السائد . فعند وجود نسبة من البطالة فان آلية السوق تتكفل باستمرار لاجاد القوى المضادة التي تعمل بموجبها على انتهاء البطالة ، لكن فيما بعد فقد اختلف الامر تماما فمشكلة البطالة ليست ظاهرة بسيطة تصاحب التطورات الاقتصادية ، وانما هي مشكلة اقتصادية خطيرة إضافة الى كونها ظاهرة اجتماعية وكذلك سياسية ومن خلال ذلك ظهر العجز في ميزانيات الدولة وتزايد معدل الضرائب وتم تقييد الاستيراد وإعادة التصدير .

مخطط (6)

اثر الائتمان المصرفي في معدل البطالة



المخطط من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (8)

المطلب الثالث: اثر الائتمان المصرفي على التضخم في العراق للمدة 2004-2019

من خلال الجدول التالي يمكن معرفة تأثير الائتمان المصرفي على معدل التضخم:

جدول (9)

اثر الائتمان المصرفي في معدل التضخم:

معدل التضخم %	معدل نمو الائتمان المصرفي	اجمالي الائتمان المصرفي	
26.83		824,673	2004
37.09	108	1,717,450	2005
53.11	55	2,664,898	2006
30.89	29	3,459,020	2007
12.70	32	4,587,454	2008
8.34	102	51,761,902	2009
2.46	-0,4	51,512,441	2010
5.60	15	59,376,537	2011
6.06	22	72,612,878	2012
1.86	15	83,619,037	2013
2.24	1.6	85,031,460	2014
1.44	-9.1	77,285,834	2015
-29.66	-8.8	70,461,730	2016
0.19	-68.9	65,604,207	2017
0.38	-2.7	63,823,580	2018
-0.19	5.4	67,322,333	2019

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي ، الجهاز المركزي الاحصائي ، التقارير السنوية ، سنوات متفرقة .

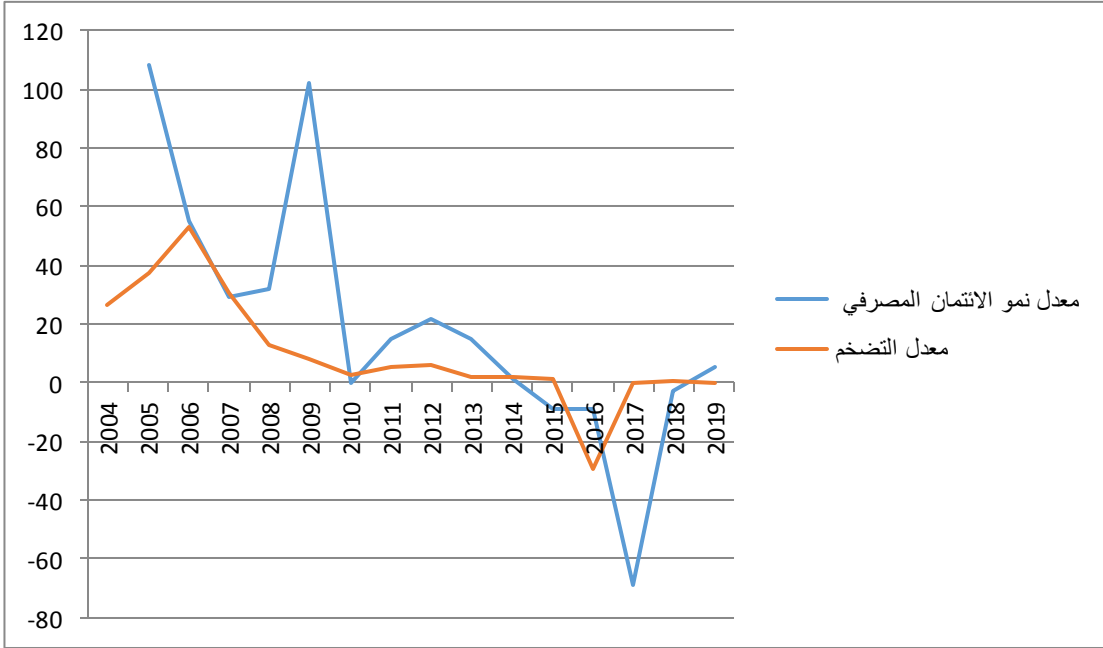
للتغيرات التي شهدتها العراق بعد سقوط النظام السابق بشكل عام والنظام الاقتصادي بشكل خاص اثر بالغ على الرقم القياسي للأسعار ، ثم التغييرات في المستوى العام للأسعار ، حيث ان ظاهرة التضخم تعد ظاهرة مركبة وعلى الرغم من زوال مسببات تلك الظاهرة المتجسدة بسياسة النقد الرخيص الا ان المراحل السعرية استمرت بالتصاعد تحت ضغط عوامل تجسدت بالاختلاف

لعملية اعمار البلد من حيث البنى التحتية والمؤسسات الإنتاجية وغيرها والوضع المتردي الأمني والالتزام بتوصيات صندوق النقد الدولي لتقليص الدعم الحكومي لبعض السلع مما أدى الى ارتفاع حاد في أسعار هذه السلع واهمها المشتقات النفطية⁽¹⁾ نلاحظ ان الائتمان المصرفي ارتفع في عام 2005 مما أدى الى ارتفاع معدل التضخم نتيجة اصدار العملة الجديدة والذي ساعد على ازدياد عرض النقد في السوق المحلي مما نلاحظ وجود علاقة طردية بين الجانبين أي بين الائتمان المصرفي والتضخم نتيجة لما شهده العراق من احداث سياسية واقتصادية واجتماعية غير طبيعية انعكست على أداء الاقتصاد العراقي والافراط النقدي لتلبية متطلبات النفقات الحكومية من اجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي والسيطرة على معدلات التضخم حيث ارتفع الرقم القياسي لأسعار المستهلك CPI الى 18500,8 لعام 2006 مما أدى الى ارتفاع التضخم الى 53,1% وان هذا مايشير الى تعرض الاقتصاد العراقي الى معدلات تضخمية حادة مرة أخرى نتيجة تطبيق وصفات صندوق النقد الدولي أي رفع أسعار السلع الأساسية خاصة المشتقات النفطية لينخفض بعد ذلك ليكون اكثر استقرارا ، اما عام 2007 فقد تراجعت نسبة التضخم على الرغم من ارتفاع معدل الائتمان المصرفي حيث يلاحظ ان معدل التضخم قد اتخذ مسارا متناقصا بعد هذا العام حيث اتخذ مسارا اكثر استقرارا ويعود سبب هذا الاستقرار هو امتصاص الاقتصاد الصدمة الناتجة من تقليص الدعم على مشتقات النفط وتطبيق سياسات معالجة شحة المشتقات النفطية والحد من زيادة أسعارها واستخدام بشكل أساسي البنك المركزي للادوات الغير مباشرة (سعر الخصم ، وعمليات السوق المفتوحة من خلال سياسة المزداد وإدارة السيولة وحوالات البنك المركزي والاقراض بين المصارف الى عام 2010 حيث بلغ معدل التضخم (2,46%) نتيجة السياسة الانكماشية التي اتبعتها السياسة النقدية للحد من نمو عرض النقد وتراجع التضخم السنوي ورغم ذلك لم تصل السياسة النقدية الى تحقيق هدفها . وفي عام 2013 نجحت السياسة النقدية في العراق بكبح جماح التضخم وبقاء معدلاته ضمن المراتب العشرية الواحدة مما يؤكد على جدية صانعي القرار في السياسة النقدية وتماشيا مع موضوع الدراسة فان الائتمان المصرفي العام والخاص (بافتراض ثبات العوامل الأخرى) يرتبط بعلاقة طردية مع مستوى التضخم أي ان الزيادة في منح القروض من قبل المصارف تؤدي الى زيادة عرض النقد والذي بدوره يؤدي الى ارتفاع العام للأسعار مما يؤدي الى زيادة وتيرة التضخم في العراق الذي يتسم بعدم مرونة الجهاز الانتاجي .

(1) الربيعي ، فلاح خلف ، تغير ظاهرة التضخم في الاقتصاد العراقي ، مجلة العراق للاصلاح الاقتصادي ، عن التضخم ودور السياسات المالية والاقتصادية ، بغداد ، 2006:ص34

مخطط (7)

اثر الائتمان المصرفي على التضخم في العراق



المخطط من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات جدول رقم (9)

وكذلك من خلال البيانات نلاحظ ان التضخم في العراق مسيطر عليه من خلال مزاد العملة التي يستخدمها البنك المركزي العراقي دون حدوث تنسيق مسبق بين السياسة النقدية والسياسة المالية أي يجب ان يكون أولى اهتمام تلك السياستين هو تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي فيجب على السياسة النقدية ان تستخدم ادواتها تنسيقا مع السياسة المالية عن طريق ادواتها لتحقيق استقرار اقتصادي حقيقي يشمل القطاع النقدي والحقيقي والمالي والخارجي الا ان الاستقرار النسبي في مؤشرات الرقم القياسي للأسعار اتى من خلال ضخ كمية كبيرة من العملة الأجنبية في السوق لتعود مرة ثانية للخارج مقابل السلع المستوردة هذا من جانب ومن جانب اخر فان السياسة المالية تضيف أعباء ثقيلة على كاهل السياسة النقدية دون ان تقوم بالسعي لتحقيق استقرار حقيقي بجانب جهود البنك المركزي العراقي لان السياسة المالية لم تستطع السياسة المالية عزل التقلبات الداخلية والخارجية عن الاقتصاد العراقي وهذا واضح عند تعرض الاقتصاد العراقي لصدمتين مزدوجتين⁽¹⁾ وبشكل عام فقد لعبت مجموعة كبيرة من العوامل الخارجية والداخلية دورا في التأثير على تذبذب الرقم القياسي للأسعار في العراق ثم بمعدلات التضخم ومن هذه العوامل الانفتاح الاقتصادي على العالم من قبل العراق جعله سوقا رائجا للكثير من السلع . وكذلك ارتفاع الطلب الكلي الحكومي والخاص نتيجة ارتفاع الدخل والحاجة الملحة لاعادة الاعمار والبناء مما رفع مستوى الطلب على الاستيرادات حيث اخذت اتجاها تصاعديا مستمرا وقد عملت هذه

1 تقرير التضخم السنوي لعام 2017 دائرة السياسات الاقتصادية والمالية / قسم السوق وتنمية القطاع الخاص ، الجهاز المركزي للإحصاء قسم الأرقام القياسية 2018 : ص 31 .

الاستيرادات كقناة لنقل التضخم العالمي (التضخم المستورد) والتغيير السعري في بلد المنشأ وقد ساهم عنصر التوقعات التضخمية في رفع معدل التضخم في الاقتصاد العراقي فقد عملت الشائعات التي تقول بان قيام وزارة التجارة بإلغاء البطاقة التموينية الى زيادة الطلب على المواد الغذائية وارتفاع أسعارها ونفاد الخزين الاستراتيجي للعملة الأجنبية في البنك المركزي العراقي مما دفع البنوك وزبائنها الى ارتفاع الطلب على العملة الأجنبية وبكمية كبيرة في مزاد العملة للبنك المركزي مما انعكس على سعر صرف العملة المحلية ومن ثم المستوى العام للأسعار من ناحية أخرى.⁽¹⁾

(1) التقرير الاقتصادي السنوي ، البنك المركزي ، الجهاز المركزي الاحصائي 2005.

الفصل الثالث

قياس وتحليل اثر الائتمان المصرفي على بعض متغيرات الاستقرار الاقتصادي

(الناتج المحلي الاجمالي-البطالة-التضخم) في العراق

تمهيد:

يعد القياس الاقتصادي التحليلي واحداً من احدث فروع علم الاقتصاد الذي يحظى بأهمية كبيرة في العصر الحديث ، بوصفه أداة اساسية تقدر افتراضات النظرية الاقتصادية بإعطاءها تقديرات عديدة تجعلها اقرب ما يكون الى الواقع بحدود المنطقية والقبول، فرع من فروع علم الاقتصاد الذي يختص بالقياس (التقدير) الكمي للعلاقة بين المتغيرات مستخدماً النظرية الاقتصادية والرياضيات والأساليب الاحصائية ، بهدف إختبار النظريات الاقتصادية المختلفة من ناحية ومساعدة رجال الأعمال والحكومات في إتخاذ القرارات ووضع السياسات من ناحية أخرى . بتحليل الظواهر الاقتصادية الواقعية تحليلاً كمياً ، وذلك باستخدام أساليب الاستقراء الإحصائي المناسبة . أي إنه علم استعمال طرائق الاستقراء والاستدلال الإحصائي لكشف القوانين الاقتصادية الموضوعية وتحديد فعلها تحديداً كمياً. فالتحليل الكمي للظواهر الاقتصادية هو محاولة للتحقق من العلاقات الاقتصادية والتأكد من منطقيتها في تمثيل الواقع المعقد الذي تعبر عنه النظرية الاقتصادية في صيغة فروض . ويعتمد الاقتصاد القياسي في قياس العلاقات الاقتصادية وتحليلها على دمج النظرية الاقتصادية والرياضيات والأساليب الإحصائية في نموذج متكامل ، وذلك بهدف تفويم معالم ذلك النموذج ثم إختبار الفروض حول ظاهرة إقتصادية معينة ، وأخيراً التنبؤ بقيم تلك الظاهرة. وهكذا يمكن ان نميز بين ثلاث اهداف رئيسية للاقتصاد القياسي هي إختبار النظريات الاقتصادية المختلفة Testing ، إتخاذ القرارات Decision Making والتنبؤ Forecasting. وان هذه الاهداف ليست بالضرورة ان تكون مكملة بعضها البعض ، ولكن الباحث الاقتصادي والقياسي ، يجب عليه ان يعمل على الدمج والتوفيق بين هذه الاهداف ، عند الشروع بدراسته التطبيقية.

ان المهمة الاساسية التي تناط بنا في هذا الفصل تتمثل بقياس وتحليل اثر الائتمان المصرفي على بعض متغيرات الاستقرار الاقتصادي (الناتج المحلي الاجمالي-البطالة-التضخم)، بغية تريتب الأهمية لتلك المتغيرات من خلال المباحث الآتية :

المبحث الأول: الإطار النظري للأساليب القياسية المستخدمة .

المبحث الثاني صياغة وتوصيف انموذج .

المبحث الثالث : قياس وتحليل اثر الائتمان المصرفي على بعض متغيرات الاستقرار الاقتصادي (الناتج المحلي الاجمالي-البطالة-التضخم)

المبحث الأول : الإطار النظري للأساليب الإحصائية المستخدمة

المطلب الأول: الاستقرار Stationary

المقصود باستقرارية السلسلة الزمنية أن يكون المتوسط والتباين وتراكيب الارتباط الذاتي لا تتغير مع الزمن ويمكن القول أن السلسلة الزمنية مستقرة هي التي تكون متجانسة زمنياً أي أن رسم السلسلة في الفترة $(t), (t+h)$ يكون مطابقاً لرسم السلسلة في فترة أخرى $(s), (s+h)$ ، بمعنى اخر اننا لو قسمنا بيانات السلسلة الزمنية الى مجاميع من الفترات الزمنية فان المقاطع المختلفة لهذه المشاهدات تبدو متشابهة بمعنى تكون السلسلة في حالة خاصة من الإلتزان الإحصائية أي امتلاكها وسطاً حسابياً وتبايناً ثابتين مع الزمن، عندها يقال أن السلسلة الزمنية مستقرة في الوسط والتباين. وتكون السلسلة الزمنية مستقرة إذا لم يكن هناك اتجاه إلى الأعلى أو إلى الأسفل في المعدل عبر الزمن (ليس فيها اتجاه عام) أو عدم ظهور اختلاف حول الوسط عبر الزمن. فهي تتغير مستوياتها مع الزمن من دون ان يتغير المتوسط فيها(اي لا يوجد نمو او اضمحلال في السلسلة)

وفي الحقيقة أن حالة الاستقرار هي نادرة جداً وتوضع لغرض تسهيل التعامل الرياضي مع السلاسل الزمنية.

وتكون السلسلة الزمنية مستقرة بشكل تام (Strictly stationary) إذا كانت عزومها لا تتأثر بتغير الزمن وهذا يعني أن التوزيع المشترك لـ $(Y_{(t_1)}, Y_{(t_2)}, \dots, Y_{(t_T)})$ هو نفس التوزيع المشترك $\{Y_{(t_1+k)}, Y_{(t_2+k)}, \dots, Y_{(t_T+k)}\}$ لكل ثابت حقيقي مثل k وثابت صحيح موجب مثل T وقيم t_1, t_2, \dots, t_T اي انه يتحقق الآتي:

$$F_{Y_{(t_1+k)}, \dots, Y_{(t_2+k)}, \dots, Y_{(t_T+k)}}(Y_1, \dots, Y_{(t_2+k)}, Y_T) = F_{Y_{(t_1+k)}, \dots, Y_{(t_2)}, \dots, Y_{(t_T)}}(Y_1, Y_{(t_2)}, \dots, F_{Y_{(t_1)}})$$

ولكن في كثير من التطبيقات العملية من النادر الحصول على عملية مستقرة بشكل تام، فضلاً على انه فروض الطريقة المستخدمة للوصول إلى الهدف المرجو من التطبيق العملي قد لا تتطلب الاستقرار التامة للسلسلة الزمنية بل تتطلب استقرارية بدرجة أو بأخرى ويقال للسلسلة الزمنية بأنها مستقرة من الدرجة m ، إذا كانت العزوم المشتركة لغاية الدرجة m لـ $[Y_{(t_1)}, \dots, Y_{(t_T)}]$ موجودة وتساوي العزوم المشتركة لغاية الدرجة m لـ $[Y_{(t_1+k)}, \dots, Y_{(t_T+k)}]$ وذلك لكل ثابت حقيقي مثل k وثابت صحيح موجب مثل T والقيم t_1, t_2, \dots, t_T أي أنه:

$$E[\{Y_{(t_1)}\}^{m_1}, \{Y_{(t_2)}\}^{m_2}, \dots, \{Y_{(t_T)}\}^{m_T}] = E[\{Y_{(t_1+k)}\}^{m_1}, \{Y_{(t_2+k)}\}^{m_2}, \dots, \{Y_{(t_T+k)}\}^{m_T}]$$

وذلك لكل ثابت حقيقي مثل k وللأعداد الصحيحة الموجبة m_1, m_2, \dots, m_T والتي تحقق

$$\sum_{i=1}^T m_i \leq m$$

واستناداً إلى ما تقدم يمكننا وصف العملية $Y(t)$ بأنها مستقرة من الدرجة الأولى إذا كان متوسطها ثابتاً ومستقلاً عن الزمن ، وتكون مستقرة من الدرجة الثانية أو ضعيفة الاستقرارية (Weakly Stationary) إذا كان كل من متوسطها وتباينها ثابتين ومستقلين عن الزمن وكذلك دالة التباين المشترك الذاتي γ_k (Autocovariance function) أيضاً مستقلة عن الزمن إذ يمكن كتابة دالة التباين الذاتي المشترك للمتغيرين Y_t, Y_{t+k} كما في أدناه:

$$\gamma_k = \text{Cov}(Y_t, Y_{t+k}) = E(Y_t - \mu)(Y_{t+k} - \mu) \quad \dots(1)$$

أما تباين السلسلة فيكون عبارة عن:

$$\text{Var}(Y_t) = \text{Var}(Y_{t+k}) = \gamma_0$$

ولتقدير دالة التباين الذاتي المشترك من سلسلة المشاهدات Y_T, \dots, Y_2, Y_1 فتستخدم الصيغة:

$$\hat{\gamma}_k = \frac{1}{T} \sum_{t=1}^{T-k} (Y_t - \bar{Y})(Y_{t+k} - \bar{Y}) \quad \dots(3)$$

$$\bar{Y} = \sum_{t=1}^T Y_t / T \quad \text{إذ إن}$$

ويمكن من خلال رسم السلسلة الزمنية واستعمال دالة الارتباط الذاتي (ACF) ودالة الارتباط الذاتي الجزئي (PACF) الحكم على استقرارية أو عدم استقرارية السلسلة . ويرجع عدم الاستقرارية في السلسلة الزمنية لواحداً من الأسباب الآتية:

1- عدم الاستقرارية حول المتوسط : (Non stationary around the mean)

إن عدم حدوث تذبذب في السلسلة الزمنية حول وسط ثابت يعني عدم سكون المتوسط ويمكن إزالة ذلك باخذ الفروق (Differences) المناسبة والتي تعد من الطرائق السهلة والكفوءة والتي تتناسب مع السلسلة الزمنية.

ويمكن توضيح عملية اخذ الفروق في السلسلة الزمنية كالآتي:

فاذا اظهرت السلسلة الزمنية المشاهدة Y_t اتجاهها سواء محدد أو عشوائي، فإن فروق السلسلة الأولى تنجح في تحويل هذه السلسلة الى سلسلة مستقرة ، فاذا رمزنا للسلسلة الجديدة بالرمز Z_t فإن:

$$Z_t = \Delta y_t = y_t - y_{t-1}, \quad t=2,3,\dots,n \quad \dots(4)$$

ويمثل n عدد المشاهدات المتاحة أو ما يعرف عادة بطول السلسلة أو مجازاً حجم العينة.

فاذا كانت مشاهدات السلسلة الاصلية غير مستقرة هي y_1, y_2, \dots, y_n فإن اخذ الفروق الاولى (First Difference) لهذه السلسلة يتطلب انشاء الجدول الآتي:

جدول (10) الفروق الأولى للسلسلة الزمنية

y_t	y_{t-1}	$Z_t = y_t - y_{t-1}$
y_1	-	-
y_2	y_1	$Z_2 = y_2 - y_1$
\vdots	y_2	$Z_3 = y_3 - y_2$
\vdots	\vdots	\vdots
y_n	y_{n-1}	$Z_n = y_n - y_{n-1}$

مع ملاحظة ان عدد المشاهدات الجديدة للسلسلة الجديدة Z_t هو $(n-1)$ فقط وليس (n) ، اي اننا نفقد مشاهدة واحدة عند اخذ الفرق الأول للسلسلة.

قد تظل سلسلة الفروق الاولى Z_t غير مستقرة ايضاً ، وفي هذه الحالة لابد من أخذ الفروق الثانية $\Delta^2 y_t$ او الفروق الاولى للسلسلة Z_t اي ΔZ_t .

وهذا النوع من التحويلات مفيد في كثير من الاحيان . وفي مثل هذه الحالات قد يكون من المفيد عمل جدول كالتالي لايجاد الفروق الثانية w_t .

جدول (11) الفروق الثانية للسلسلة الزمنية

y_t	y_{t-1}	$Z_t = y_t - y_{t-1}$	Z_{t-1}	$w_t = Z_t - Z_{t-1}$
y_1	-	-	-	-
y_2	y_1	$Z_2 = y_2 - y_1$	-	-
y_3	y_2	$Z_3 = y_3 - y_2$	Z_2	$w_2 = Z_2 - Z_1$
\vdots	y_3	\vdots	Z_3	$w_3 = Z_3 - Z_2$
\vdots	\vdots	\vdots	\vdots	$w_4 = Z_4 - Z_3$
\vdots	\vdots	\vdots	\vdots	\vdots
y_n	y_{n-1}	$Z_n = y_n - y_{n-1}$	Z_{n-1}	$w_n = Z_n - Z_{n-1}$

وعدد مشاهدات السلسلة الجديدة w_t هو $(n-2)$ اي اننا فقدنا مشاهدين فقط عند اخذ الفروق الثانية للسلسلة الاصلية y_t .

2- عدم الاستقرارية في التباين : (Non stationary in variance)

من حيث عدم ثبات التباين فان مسألة عدم ثبات التباين تعتبر من المشاكل الرئيسية في عدم الحصول على نموذج دقيق وأخذ التحويلات (اللوغاريتم أو اخذ الجذر التربيعي الخ) لبيانات السلسلة الزمنية تعالج ذلك.

وهناك أربعة من التحويلات المتوفرة وبالتحديد لسلسلة موجبة، وافرض أن $Y_t > 0$ هي السلسلة الاصلية وان X_t هي السلسلة المحولة وفيما يلي التحويلات:

1. التحويل اللوغاريتمي $X_t = \ln(Y_t)$

2. التحويل اللوجستي $X_t = (cY_t / (1 - cY_t))$

حيث ان c ثابت التكامل

المطلب الثاني: اختبار جذر الوحدة: (Unit Root Test)

في الأغلب والأعم تتصف البيانات الاقتصادية بوجود تغيرات هيكلية تؤثر في درجة سكون السلاسل الزمنية في الانموذج الاقتصادي ، اذ يهدف اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test) الى فحص خواص السلسلة الزمنية لكل متغير من متغيرات الانموذج خلال المدة الزمنية للمشاهدات ، والتأكد من مدى استقراريتها وتحديد رتبة تكامل كل متغير على حدة ، فاذا كانت السلسلة مستقرة اساساً ، فيقال ان السلسلة مستقرة عند مستواها ، او مستقرة من الرتبة صفر $I(0)$ ، اي انها خالية من جذر الوحدة ، اما اذا استقرت السلسلة بعد اخذ الفرق الأول ، فيقال ان السلسلة مستقرة عند الفرق الأول او الرتبة الأولى (Integrated order one) $I(1)$ ، اما اذا كانت السلسلة السلسلة الزمنية مستقرة بعد اخذ الفرق الثاني ، فان السلسلة الاولى تكون متكاملة من الرتبة الثانية ، أي $I(2)$ ، وهكذا ، بعبارة ادق فان السلسلة الزمنية $\{x_t\}$ تكون متكاملة من الدرجة (d) اذا كانت مستقرة عند مستوى الفروق (d) ، أي أنها تحتوي على عدد (d) جذر الوحدة⁽¹⁾.

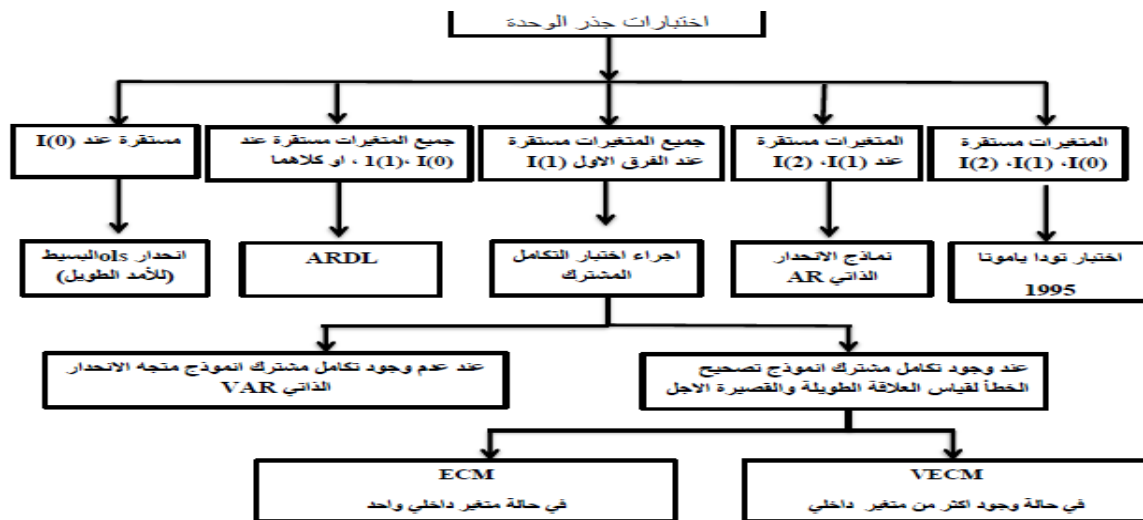
وقد بينت الدراسات منها دراسة (Polsser & Nelson, 1989) ، ان اغلب السلاسل الزمنية تحتوي على جذر وحدة ، الى جانب الدراسة التي قام بها (Stock & Watson, 1989) ان مستويات تلك السلاسل الزمنية غير مستقرة ، بمعنى ان متوسط وتباين المتغير غير مستقلين عبر

(1) H.R.Seddighi, K.A.Lawyer and A.V.Katos. Econometric SIA Practical Approach, 2000, pp262-263.

الزمن الى جانب وجود ارتباط زائف ومشاكل في التحليل والاستدلال القياسي.⁽¹⁾ ان عدم الاستقرارية في السلسلة الزمنية عند المستوى الاصلي او عند الفرق الأول او الثاني او عند كليهما هو من يحدد لنا نوعية الاختبار الاحصائي المناسب للقياس والتقدير ، وكما هو مبين بالمخطط (8) اختبارات جذر الوحدة الآتي:

مخطط رقم (8)

اختبارات جذر الوحدة



المصدر: Saeed Ass Meo ، superior University Lahore ، Pakistan.

ويمكن استخدام عدد من الاختبارات في الانموذج القياسي للتأكد من وجود او خلو السلاسل الزمنية من جذور الوحدة ، أي تحديد مدى استقرارية او سكون السلسلة الزمنية من عدمها ، منها طريقة (Phillips & Perron، 1981) (PP)، واختبار ديكي- فولر الموسع (ADF)

(Augmented Dickey -Fuller) وقد يختلف (PP) عن (ADF)، بكونها لاتحتوي على قيم متباطئة للفروق ولا يأخذ بنظر الاعتبار الارتباط الاولى في السلسلة الزمنية باستخدام التصحيح اللامعلمي (Non-Parametric Correction) ، ويسمح بوجود متوسط

يساوي صفر واتجاه خطي للزمن .⁽²⁾ الى جانب الاختبارات الاخرى سنتناول اهمها لبيان اختبار جذر الوحدة للاستقرارية :

(1) العبدلي ، عايد ، تقدير اثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الدول الاسلامية ، دراسة تحليلية قياسية ، مجلة مركز صالح عبد الله للاقتصاد الاسلامي بجامعة الأزهر ، السنة التاسعة ، عدد (27) ، 2005 ، ص 18-19.

(2) Khalid H. Qudair، 2005.The Relationship between Government Expenditure and Revenues in the Kingdom of Saudi Arabia: Testing for Cointegration and Causality، Econ.&Adm...،Vol 19،No.1 ،p34.

1- اختبار ديكي فولر الموسع (Augmented Dickey-Fuller)

وهو أهم الطرائق المستعملة للكشف عن استقرارية السلسلة الزمنية هو اختبار ديكي فولر المكتشف عام (1981) لاختبار استقرارية السلسلة الزمنية وتحديد درجة تكاملها ، وهناك ثلاثة صيغ لاختبار ديكي فولر الموسع (ADF) لجذر الوحدة وكما يأتي: (1)

* الصيغة العادية (بدون حد ثابت واتجاه عام) كما في الانموذج الآتي:

$$\Delta y_t = (\rho - 1)y_{t-1} + \sum_{j=1}^k \rho_j \Delta y_{t-k} + V_t \quad \dots (7)$$

* الصيغة الثانية (بدون اتجاه عام) ، وكما في الانموذج الآتي:

$$\Delta y_t = \alpha + (\rho - 1)y_{t-1} + \sum_{j=1}^k \rho_j \Delta y_{t-k} + V_t \quad \dots (8)$$

* الصيغة الثالثة مع حد ثابت واتجاه عام) ، وكما في الانموذج الآتي:

$$\Delta y_t = \alpha + \beta t x + (\rho - 1)y_{t-1} + \sum_{j=1}^k \rho_j \Delta y_{t-k} + V_t \quad \dots (9)$$

حيث تمثل α الحد الثابت ، T الاتجاه العام ، K مدة الابطاء

2- اختبار التكامل المشترك (Co-integration test): يقصد بالتكامل المشترك حالة

اشترك او مصاحبة بين سلسلتين زمنيتين او اكثر ، بحيث تؤدي التقلبات في أحدهما لإلغاء التقلبات في الأخرى بطريقة تجعل القيمة بين نسبتيهما ثابتة عبر الزمن.

ولكي يكون التفسير الاقتصادي للفرضية التي تشير الى وجود العلاقة السببية (بغض النظر عن اتجاهها) بين متغيرين مقبولاً ، بحيث تكون بيانات هذه المتغيرات متكاملة (Integrated) من درجة واحدة $I(1)$ ، مما يعني ان العلاقة الطويلة الأجل بين المتغيرين (Y_t, X_t) تكون معنوية بحيث يكون فيها حد الخطأ المقدر (Error term) مستقراً من الدرجة صفر $\mu_t = 0$ وخالي من جذر الوحدة ، ويمكن القول ان التكامل المشترك يشير الى طريقة الحصول على التوازن او العلاقة الطويلة الامد بين المتغيرات المستقرة ، او انها تدل على وجود طريقة تعديل تمنع الزيادة في علاقة خطأ علاقة الامد الطويل ، فالتحقق من استقرارية السلسلة الزمنية للمتغيرات الأساسية يكون بعد تحديد درجة تكاملها من خلال استعمال اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) والتوصيف للعلاقة الطويلة الأمد يتطلب اختبار التكامل المشترك (Co-

(1) محمد عبد القادر عطية ، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق ، الدار الجامعية للطباعة والنشر ، الطبعة 1 ، الاسكندرية ، 2005 ، ص 660.

(integration test) للمتغيرات الأساسية الداخلة في الإنموذج القياسي⁽¹⁾ ، وتتمثل الاختبارات المستخدمة لتحليل التكامل المشترك للسلسلة الزمنية بالآتي:

أ- اختبار انجل -كرانجر (Engle –Granger test) ذو المرحلتين:

وهذا الاختبار ناتج عن دراسة ومنهجية مشتركة تقدم بها كل من انجل وكرانجر عام 1987 لاختبار التكامل المشترك بين المتغيرات الاقتصادية ، اذ يقتصر هذا الاختبار على متغيرين ، ويتم اجراء هذا الاختبار وفق الخطوات الآتية :

- الرجوع الى اختبارات جذر الوحدة لمعرفة مدى استقرار السلسلة الزمنية ، فعندما تكون السلسلة مستقرة عند مستواها ، اي عندما تكون قيمة (t) المحسوبة لمعادلة (ut-1) اكبر من القيمة الجدولية لقيمة (t) نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على سكون السلسلة الزمنية ، اي وجود تكامل مشترك وعلاقة توازنية طويلة الأجل، في حين عندما تكون السلسلة الزمنية غير مستقرة عند مستواها الاصلي ولا تستقر الا بعد اخذ الفرق الأول لها او الثاني او الثالث ، اي تكون السلسلة متكاملة من الرتبة نفسها، فيقدر انحدار العلاقة الطويلة الأجل بين متغيرات هذه السلسلة بطريقة المربعات الصغرى (ols) ، وكالاتي:

$$Y_t = \alpha_0 + \alpha_1 X_t + \mu_t \quad \dots(10)$$

- يتم احتساب البواقي μ_t والتي تقيس العلاقة المقدره في الأمد القصير عن مسارها التوازني في الأمد الطويل ، وحسب الصيغة الآتية :

$$\mu_t = Y_t - \alpha_0 - \alpha_1 X_t \quad \dots (11)$$

- يتم اختبار التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة باستخدام طريقة انجل وكرانجر ذات المرحلتين بتقدير المعادلة (معادلة انحدار التكامل المشترك) باستعمال طريقة المربعات الصغرى (ols)

- بعد ذلك الحصول على بواقي الانحدار المحدد μ_t ، والنتيجة عن انحدار العلاقة التوازنية الطويلة الأجل ، اذ يتم اجراء عملية اخذ اختبارات الاستقرارية على بواقي الانحدار ، وكما في الصيغة الآتية :

$$\Delta \hat{\mu}_t = \hat{\alpha}_0 + B \Delta \hat{\mu}_{t-1} + \hat{\alpha}_1 \hat{\mu}_{t-1} + e_t \quad \dots (12)$$

وبعد الحصول على قيمة (t) المحتسبة نقرانها مع القيمة الحرجة لها من الجداول التي احتسبها (انجل -كرانجر) ، فاذا قبلت فرضية العدم ($H_0: \beta_1 = 0$) ، فذلك يعني عدم

(1) Benjamin S.Cheng، Summer1999، Causality Between Taxes And Expenditures: Evidence From Latin American Countries ، Journal Of Economics And Finance، Vol.(23) ، No. (2)، P.P 184-192.

استقرارية سلسلة البواقي، أي انها تحتوي عل جذر الوحدة ، الامر الذي يجعلنا نستنتج عدم وجود تكامل مشترك بين السلاسل الزمنية للمتغيرات المكونة للأنموذج، اما في حالة قبول الفرضية البديلة $(H_1: \beta_1 \neq 0)$ ، فذلك يعني استقرارية سلسلة البواقي، اي خلوها من جذر الوحدة ، أي ان السلاسل الزمنية للمتغيرات المكونة للأنموذج تتصف بخاصية التكامل المشترك ، أي ارتباطهما بعلاقة توازنية طويلة الأجل، وهو ما يجعل انموذج تصحيح الخطأ Error Correction model (ECM) اكثر ملائمة لتقدير العلاقة بينهما⁽¹⁾

ومن الجدير بالذكر هنا ، يعاني اختبار انجل وكرانجر من عدة مشكلات نوجز منها الآتي:⁽²⁾
1- عدم دقة افتراضه القائم على وجود علاقة تكامل واحدة بين متغيرات العلاقة ، في ضل انموذج مكون من عدد كبير من المعادلات .

2- ان تحديد لمسار التكامل المشترك (اتجاه واحد) ولمتغيرين فقط ، يمثل قيداً كبيراً في ظل وجود اكثر من متغيرين ومع العلاقة التبادلية .

3- يفترض وجود متغير تابع واحد فقط ، اما بقية المتغيرات فتعتبر متغيرات مستقلة.

ب- اختبار جوهانس وجسليوس (Johansen & Juselius test)

طور هذا الاختبار من قبل كل من جوهانس في عام (1993)⁽³⁾ وجسليوس في عام (1991)⁽⁴⁾ لتلافي القصور في اختبار انجل وكرانجر ، اذ بات يتناسب مع العينات الصغيرة ، وكذلك تناسبه لتحديد العلاقة التكاملية بين متغيرين او اكثر ، والأهم من ذلك يستخدم لتحديد عدد متجهات التكامل المشترك بين السلاسل الزمنية ، ولتحديد متجهات التكامل المشترك في اطار فرضيته يقترح (Juselius & Johansen) اختبارين احصائيين هما:⁽⁵⁾

أولاً: اختبار الأثر (Trace test) : ويأخذ الصيغة الآتية:

$$\lambda_{\text{trace}} = -T \sum_{j=r+1}^n \log(li) \quad \dots(13)$$

(1) محمد عبد القادر عطية ، مصدر سابق ، ص 688.

(2) سيد متولي عبد القادر ، اشتقاق انموذج تصحيح الخطأ من اختبار التكامل المشترك لجوهانسون : اطار نظري تطبيقي باستخدام برنامج (E.5) ، منتديات الاحصائيين العرب ، 2007 ، ص6.

(3) Johansen .S & Juselius.K ، 1990،: Maximum Likelihood Estimation And Interference On Cointegration With Application To The Demand For Money، Oxford Bulletin Of Economics And Statistics، Vol 52، P.P 169–210.

(4) Johansen .S، 1991،: Estimation And Hypothesis Testing Of Cointegration Vectors In Gaussian Vector Autoregressive Models، Econometric A، P.P 1551–1580.

(5) خالد القدير ، تأثير الائتمان المصرفي لتمويل الواردات على الواردات في المملكة العربية السعودية ، مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد 21 ، العدد 2 ، 2005 ، ص2013.

ثانياً: اختبار القيمة العظمى للجذر المميز (Maximum Eigen root value)

عند رفض فرضية العدم (عدد متجهات التكامل $r=$) إذا كانت القيمة المحسوبة لمعدل الامكان الأعظم اكبر من الجدولية (الدرجة) ، وبالجانب الآخر نقبل الفرضية البديلة ($r+1$) والتي تشير الى وجود متجه واحد على الأقل للتكامل المشترك والعكس صحيح.

المطلب الثاني: إنموذج متجه الانحدار الذاتي VAR

من الشائع جداً في الاقتصاد ان يكون هناك نماذج فيها بعض المتغيرات ليست فقط متغيرات مفسرة لمتغير تابع، ولكن هي ايضاً تُفسر بالمتغيرات التي كانت تفسرها. في هذه الحالة نحصل على نماذج المعادلات الآتية. والتي يجب تحديد أي منها داخلية والمتغيرات الخارجية او المدة سابقاً.

انتقد Sims(1980) قرار التمييز بين المتغيرات. وفقاً لـ Sims اذا كان هناك أية بين عدد من المتغيرات اذ يجب ان تعامل جميع المتغيرات بنفس الطريقة. بمعنى آخر يجب ان لا يكون هناك تمييز بين المتغيرات الداخلية والخارجية، بناء على ذلك عند نبذ هذا الفصل، جميع المتغيرات تعامل كمتغيرات داخلية، هذا يعني في شكلها المخفض كل معادلة تأخذ نفس المتغيرات مما يقود الى بناء نماذج متجه الانحدار الذاتي VAR⁽¹⁾.

وعندما لا نكون واثقين ان المتغير في النموذج يوصف انه خارجي، كل متغير يجب ان يعامل متناظر، مثالا على ذلك السلسلة الزمنية y_t التي تتأثر بالمتغيرات الحالية والمتغيرات السابقة لـ x_t وأتيا السلسلة الزمنية x_t تكون سلسلة تتأثر بالقيمة الحالية والقيم المحددة سابقا للسلسلة الزمنية y_t في هذه الحالة النموذج البسيط ثنائي المتغير يكون كالتالي:

$$y_t = \beta_{10} + \beta_{12}x_t + \gamma_{11}y_{t-1} + \gamma_{12}x_{t-1} + u_{yt} \quad \dots(14)$$

$$x_t = \beta_{20} + \beta_{21}y_t + \gamma_{21}y_{t-1} + \gamma_{22}x_{t-1} + u_{xt} \quad \dots(15)$$

حيث نفترض y_t, x_t مستقرة، u_{yt}, u_{xt} حد الخطأ الغير مرتبطة ذاتيا، وتتصف بانها ذات ضجيج ابيض. المعادلتين (14) و (15) تشكل انموذج متجه الانحدار الذاتي من الدرجة الأولى لأن اطول فترة تباطئ هي واحدة. هذه المعادلات ليست معادلات ذات شكل مخفض (*Reduced form*) حيث ان y_t لها تأثير مباشر (معاصر *contemporaneous*) على x_t معطى بالمعامل β_{21} و x_t لها تأثير مباشر (معاصر) على y_t معطى β_{12} ، بأعاده كتابة النظام باستخدام المصفوفات نتحصل على التالي:

(1) السبعوي ، صفاء يونس ، يحيى ، مزاحم محمد ، تحليل العلاقة بين الأسعار العالمية للنفط ، البورو والذهب باستخدام متجه الانحدار الذاتي (VAR) ، المجلة العراقية للعلوم الإحصائية ، (14) ، 2008 ، 2 : ص 14-15

$$\begin{bmatrix} 1 & \beta_{12} \\ \beta_{21} & 1 \end{bmatrix} \begin{bmatrix} y_t \\ x_t \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} \beta_{10} \\ \beta_{20} \end{bmatrix} + \begin{bmatrix} \gamma_{11} & \gamma_{12} \\ \gamma_{21} & \gamma_{22} \end{bmatrix} \begin{bmatrix} y_{t-1} \\ x_{t-1} \end{bmatrix} + \begin{bmatrix} u_{yt} \\ u_{xt} \end{bmatrix} \quad \dots (16)$$

$$\beta z_t = \Gamma_0 + \Gamma_1 z_{t-1} + u_t \quad \dots (17)$$

حيث ان:

$$B = \begin{bmatrix} 1 & \beta_{12} \\ \beta_{21} & 1 \end{bmatrix}, z_t = \begin{bmatrix} y_t \\ x_t \end{bmatrix}$$

$$\Gamma_0 = \begin{bmatrix} \beta_{10} \\ \beta_{20} \end{bmatrix}, \Gamma_1 = \begin{bmatrix} \gamma_{11} & \gamma_{12} \\ \gamma_{21} & \gamma_{22} \end{bmatrix} \text{ and } u_t = \begin{bmatrix} u_{yt} \\ u_{xt} \end{bmatrix}$$

بضرب طرفي المعادلة في B^{-1} نتحصل على:

$$z_t = A_0 + A_1 z_{t-1} + e_t \quad \dots (18)$$

حيث ان:

$$A_0 = B^{-1} \Gamma_0, A_1 = B^{-1} \Gamma_1, e_t = B^{-1} u_t$$

للتبسيط يمكن استخدام الرموز a_{i0} العنصر i للمتجه A_0 و a_{ij} العنصر من الصف i والعمود j للمتجه A_1 و e_{it} تمثل العنصر i من المتجه e_t باستخدام هذه الرموز يمكن كتابة نموذج VAR كالتالي:

$$y_t = a_{10} + a_{11} y_{t-1} + \gamma a_{12} x_{t-1} + e_{1t} \quad \dots (19)$$

$$x_t = a_{20} + a_{21} y_{t-1} + a_{22} x_{t-1} + e_{2t} \quad \dots (20)$$

للتفريق بين النموذج متجه الانحدار VAR الاصيلي (14) (15) والنظام الذي تحصلنا عليه في معادلة (19) (20) يسمى الأول نظام بدائي او هيكلية بينما الثاني نظام VAR في شكل معياري او مخفض reduced form . من المهم ان نشير الى ان حد الخطأ e_{1t} و e_{2t} تتكون من صدمتين u_{yt} و shocks u_{xt} حيث تشير

$$e_t = B^{-1} u_t \text{ يمكن الحصول على}$$

$$e_{1t} = (u_{yt} + \beta_{12} u_{xt}) / (1 - \beta_{12} \beta_{21}) \quad \dots (21)$$

$$e_{2t} = (u_{xt} + \beta_{21} u_{yt}) / (1 - \beta_{12} \beta_{21}) \quad \dots (22)$$

حيث ان u_{yt} ، u_{xt} عملية ذات ضجيج ابيض، يتبع من ذلك ان كلا من e_{1t} و e_{2t} ايضا عملية ذات ضجيج ابيض اي مايسمى بحد الخطأ.

خصائص نموذج الانحدار الذاتي VAR

انموذج VAR لها بعض الخصائص الجيدة منها :

1. انها بسيطة وانه لا يلزم التفريق بين المتغيرات الداخلية والخارجية.
2. التقدير سهل حيث كل معادلة تقدر باستخدام طريقة المربعات الصغرى
3. التنبؤ باستخدام نماذج VAR افضل من تلك التي يتحصل عليها من المعادلات الآنية.

ولكن نماذج VAR تعرضت لبعض الانتقادات منها :

1. انها غير مبنية على النظرية الاقتصادية فليس هناك تقييد على أي من معاملات النموذج فكل متغير يسبب الآخر. ولكن باستخدام الاختبارات الإحصائية يمكن تقدير النموذج والتخلص من المعاملات التي تظهر غير معنوية من اجل الحصول على نموذج قد يحوي النظرية. الاختبارات تستخدم ما يسمى باختبار السببية.
2. فقد درجات الحرية باستخدام متباطئات عديدة. اخيرا بالحصول على المعاملات من الصعب ترجمة النتائج وذلك لنقص الخلفية النظرية.

للتغلب على هذه الانتقادات، المؤيدين لنموذج VAR قاموا بتقدير ما يسمى دالة نبض الاستجابة impulse response function. دالة نبض الاستجابة تختبر استجابة المتغير التابع في نموذج VAR الى الصدمات في حد الخطأ , وتبين مدى التغير في المتغير التابع على مدى الزمن عندما يتغير المتغير المستقل .

تفيد دالة نبض الاستجابة في دراسة التفاعل بين المتغيرات في نموذج الانحدار الذاتي. هذه الدوال تمثل ردة فعل المتغيرات للصدمات التي يتعرض لها النظام. عادة لا يكون واضح أي الصدمات ذات الصلة لدراسة مشكلة اقتصادية محددة. لذلك تستخدم المعلومات الهيكلية لدراسة مشكلة اقتصادية محددة. نماذج الانحدار الذاتي الهيكلية وتقدير نبض الاستجابة يناقش بتوسع في التكامل المشترك.

في الاقتصاد الحديث دالة نبض الاستجابة تصف ردة فعل الاقتصاد عبر الزمن لصدمات خارجية ويتم نمذجتها في سياق نماذج الانحدار الذاتي VAR . الصدمات تعامل كمتغيرات خارجية من وجهة نظر الاقتصاد الكلي متضمنة الانفاق الحكومي، الضرائب ومتغيرات السياسة المالية الأخرى. التغير في قاعدة النقود والمتغيرات الأخرى في السياسة النقدية، التغير في الانتاجية، التغيرات التكنولوجية . دالة نبض الاستجابة تصف ردة فعل المتغيرات الداخلية عبر الزمن مثل الانتاج ، الاستهلاك، الاستثمار البطالة عند وقت الصدمة والفترات الزمنية اللاحقة.

الصعوبة هنا هو تعريف الصدمات، النظرة العامة هي نرغب في صدم الخطأ الهيكلية، الخطأ الموجود في المعادلة (13) و (14). ولكن نلاحظ فقط خطأ الشكل المخفض في المعادلة

(17) (18) والتي تتكون من مجموعه من الأخطاء الهيكلية. لذا يجب فصل الأخطاء الهيكلية، هذا يعرف بمشكلة التمييز (التعريف) هناك العديد من الطرق لعمل ذلك⁽¹⁾.

ثالثاً: اختبار السببية لكرانجر (Granger Causality test)

تم ذكر انه من مميزات نموذج VAR انه يمكن تطبيق اختبارات السببية. السببية في الاقتصاد مختلفة في معناها عن السببية في أي استعمالات أخرى. تشير الى مقدرة متغير بالتنبؤ (وبذلك يسبب) للمتغير الآخر. نفترض ان هناك متغيرين y_t, x_t يؤثران كل منهما على الآخر بمتباطئة موزعة. العلاقة بين المتغيرين يمكن اسرها بنموذج VAR. في هذه الحالة من الممكن ان نقول:

$$y_t \text{ تسبب } x_t \text{ (أ)}$$

$$x_t \text{ تسبب } y_t \text{ (ب)}$$

(ج) هناك رد فعل ثنائي الاتجاه (السببية بين المتغيرات)

(د) المتغيران مستقلان.

يجب ايجاد الطريقة المناسبة والتي تسمح باكتشاف علاقة السببية والتأثير بين المتغيرات (1969) Granger طور اختبار بسيط لتعريف السببية كما يلي: المتغير y_t يقال انه يسبب x_t Granger. اذا كانت x_t يمكن ان يتنبأ بها باستخدام القيم المتباطئة للمتغير y_t . سوف نتبع باختبار سببية جرنجر ثم يتبعها اختبار ثاني طور من قبل Sims (1972)⁽²⁾

اختبار سببية جرنجر في حالة متغيرين مستقرين y_t, x_t يتضمن في الخطوة الأولى تقدير نموذج الانحدار الذاتي VAR:

$$y_t = a_1 + \sum_{i=1}^n \beta_i x_{t-i} + \sum_{j=1}^m \gamma_j y_{t-j} + e_{1t} \quad \dots (23)$$

$$x_t = a_2 + \sum_{i=1}^n \theta_i x_{t-i} + \sum_{j=1}^m \delta_j y_{t-j} + e_{2t} \quad \dots (24)$$

(1) قريب الله عبدالمجيد عبدالقادر حامد، استخدام نموذج متجه الانحدار الذاتي (VAR) لدراسة العلاقة بين حجم الإنفاق العام والنمو السكاني في السودان لفترة 1960م، 2015 م مجلة العموم الاقتصادية والإدارية ، العدد 19 (3) ، 2018 ، ISSN (Print):1858-6740 e-ISSN (Online):1858-8573 ، ص-128

(2) حميد عبد عون ، مامون احمد جبر ، العلاقة السببية بين الأسعار والمساحات المزروعة ونتاج الرز في العراق للفترة من 1970 -2008 ، مجلة الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية ، جامعة بابل ، العدد 1 ، 2012 ، ص 20.

حيث يفترض ان كلا e_{1t} و e_{2t} غير مرتبطين وذات ضجيج ابيض. في هذا النموذج يمكن ان نتحصل على الحالات التالية:⁽¹⁾

1. متباطئة x في المعادلة (23) قد يكون احصائيا مختلف عن صفر كمجموعه. ومتباطئة y في (24) غير مختلفة عن صفر احصائيا، في هذه الحالة نقول ان x_t تسبب y_t , اي ان التغيير في المتغير المستقل لا يؤدي الى تغيير في المتغير التابع في الاجل القصير .

2. المتباطئة y في المعادلة (24) قد تكون احصائيا مختلفة عن الصفر كمجموعه، والمتباطئة x في المعادلة (23) ومتباطئة في المعادلة (23) غير مختلفة احصائيا عن الصفر، في هذه الحالة تكون y_t تسبب x_t

3. كلا مجموعة من x و y احصائيا مختلفة عن الصفر في المعادلة (23) و (24) وبالتالي يكون هناك رد فعل ثنائي الاتجاه.

4. كلا مجموعة من x و y غير مختلفة عن الصفر احصائيا في المعادلة (23) و (24) وبالتالي تكون كل من x و y مستقلتان عن بعضهما.

اختبار سببية جرنجر يتضمن الاجراءات التالية، أولا، يتم تقدير نموذج VAR بالمعادلات (23) ، (24) . يتم فحص معنوية المعاملات ثم يطبق اختبار الازالة (شطب) deletion test اولا المتباطئات x في المعادلة (24). وفقا لنتيجة اختبار الازالة قد نصل نتيجة عن اتجاه السببية بناء على الحالات الأربع.

بطريقة تحليلية اكثر ولحالة معادلة وحدة سوف نختبر المعادلة (23) ثم نطبق الطريقة على المعادلة (24)

خطوة 1: يقدر انحدار y_t على متباطئات y

$$y_t = a_1 + \sum_{j=1}^m \gamma_j y_{t-j} + e_{1t} \quad \dots (25)$$

ثم يتحصل على (RSS) Residual sum of squares لهذا الانحدار (الانحدار المقيد) ويسمى RSSR

خطوة 2: يقدر انحدار y_t على متباطئات y بالإضافة الى متباطئات x في النموذج التالي:

$$y_t = a_1 + \sum_{i=1}^n \beta_i x_{t-i} + \sum_{j=1}^m \gamma_j y_{t-j} + e_{1t} \quad \dots (26)$$

ثم يتحصل على RSS لهذا الانحدار (الانحدار الغير المقيد) ويسمى RSSu

خطوة 3: تحدد فرضية العدم الفرضية البديلة:

(1) Samuel Carmeron M Econometrics ، Mcgarw Hill، New York، 2005، p:285

$$H_0: \sum_{i=1}^n \beta_i = 0 \text{ or } x_t \text{ does not cause } y_t$$

$$H_1: \sum_{i=1}^n \beta_i \neq 0 \text{ or } x_t \text{ does cause } y_t$$

خطوة 4: تحسب قيمة احصاء F لاختبار والد Wald test على قيود المعاملات معطى بالتالي:

$$F = \frac{(RSS_R - RSS_U)/m}{RSS_U/(n - k)}$$

حيث $m, n-k$ حيث $k=m+n+1$

خطوة 5: اذا تجاوزت قيمة F المحسوبة قيمة F الحرجة (الجدولية)، نرفض فرضية العدم.

ثانياً: إنموذج متجه تصحيح الخطأ (Vector Error Correction Model)

يقوم هذا الانموذج منهجية قادرة على بحث مسألة سكون السلاسل الزمنية ، والارتباط المضلل، ويحتوي ضمنا على فرض وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات في (Co-intergration). فإذا تبين أن المتغيرات في النموذج على علاقة مستقرة وطويلة الأجل فان ذلك لا يمنع من وجود حالات عدم توازن قصيرة الأجل، وبالتالي جاءت آلية نموذج تصحيح الخطأ المتغيرات VECM كوسيلة لتصحيح الانحرافات قصيرة الأجل في المتغيرات عن العلاقة التوازنية في الأجل الطويل.⁽¹⁾

يرى كل من (Engle and Granger)، (1987) ان تقدير انموذج ECM من خلال خطوتين :

1- تقدير معاملات متجه التكامل المشترك بين المتغيرات

2- نستخدم حد الخطأ الناتج من العلاقة Co-integration

فإذا كانت المتغيرات متكاملة ومن نفس الدرجة فانه يوجد علاقة طويلة الأجل، وبالتالي يمكن تقدير نموذج متجه تصحيح الخطأ بالصيغة التالي:⁽²⁾

(1) حسين العمرو ، تأثير الضرائب على التنافسية السعيرية لقطاع الصناعة التحويلية الأردني ، المنارة ، المجلد ، 22 ، العدد ، 3 ، ج ، 2016 : ص 12 .

(2) مجلخ سليم ، وآخرون ، دراسة تحليلية قياسية باستخدام نموذج تصحيح الخطأ ECVM لأثر تغير بعض المتغيرات الاقتصادية على النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (1970-2016)، ص123

$$\Delta LNM = \alpha_0 + \sum_{i=1}^n \beta_{1i} \Delta LNDT_{t-1} + \sum_{i=1}^n \beta_{2i} \Delta LNIDT_{t-1} + \sum_{i=1}^n \beta_{2i} \Delta EC_{t-1} + \varepsilon_t \quad \dots (27)$$

المبحث الثاني : توصيف وصياغة وتقدير النماذج القياسية المستعملة في قياس
اثر الائتمان المصرفي على بعض متغيرات الاستقرار الاقتصادي للمدة 2004-
2019.

المطلب الأول : توصيف وصياغة الأنموذج القياسي:

تعد عملية توصيف وصياغة الانموذج من أهم العمليات التي تمر بها عملية تقدير
الانموذج القياسي ومن ثم تحليله، فيتم في هذه المرحلة تحديد المتغيرات التابعة والمتغيرات
المستقلة وطبيعة العلاقة بينهما ويستند الامر بالاساس الى النظرية الاقتصادية .

أولاً: توصيف المتغيرات في الأنموذج :

تم توصيف متغيرات الإنموذج القياسي كما يأتي:

1. المتغيرات المعتمدة (Dependent variables):

تم اختيار ثلاثة متغيرات معتمدة ، الأول هو الناتج المحلي الإجمالي (GDP) والثاني هو
البطالة (UN) والثالث هو التضخم (IN).

$$GDP = b_0 + b_1bc + u_i$$

$$Un = b_0 + b_1Bc + u_i$$

$$In = b_0 + b_1Bc + u_i$$

2. المتغيرات المستقلة (Independent variables) : تم اختيار متغير مستقل واحد وهو

الإئتمان المصرفي BC

ثانياً : صياغة الانموذج القياسي:

ان استعمال نماذج القياس الاقتصادي في تحليل البيانات الاقتصادية لغرض الوصول الى
بيان أثر المغيرات الاقتصادية المختلفة ومدى ارتباطها ببعضها وحركة مسارها وضبط
اتجاهاتها للوصول الى النقطة التي عندها اتخاذ القرار الاقتصادي المناسب ، وفقاً لهذه التحركات
، وعليه فمن الافضل ان نعتمد على دوال تعطي هذا القدر من الحركة والديمومة ، مما يجعل
حركة العوامل المقاسة واضحة للعيان ومن ثم يمكن اتخاذ القرار المناسب .

المطلب الثاني : تحليل الانموذج القياسي:

أولاً: اختبار استقرارية السلسلة الزمنية: (Stationary of time series)

تم اختبار إستقرارية متغيرات الدراسة باستعمال برنامج (Eviews10) بالاعتماد على اختبار
ديكي – فولر الموسع (Augmented Dickey-Fuller) للبحث عن استقرارية السلاسل
الزمنية وهل كانت تعاني من جذر الوحدة (Unit Root) وكذلك تحديد رتبة

تكمالها (Integrated rank) ، وبعد إجراء الاختبار على السلسلة الزمنية لجميع المتغيرات، تم التوصل الى النتائج المبينة في جدول (12) :

جدول (12)

نتائج اختبار ديكي- فولر الموسع (ADF) لجذر الوحدة

المتغير	نوع المعادلة	ADF	القيمة الحرجة	درجة التكامل	القيمة الاحتمالي	المعنوية
عند المستوى						
الناتج المحلي الإجمالي (GDP)	Intercept	-0.081364	-2.908420	No	0.9465	غير معنوي
	Trend & Intercept	-0.900611	-3.482763	No	0.9492	غير معنوي
	No Trend& No Intercept	0.454692	-1.946072	No	0.8098	غير معنوي
البطالة (UN)	Intercept	-2.640069	-2.911730	No	0.0909	غير معنوي
	Trend & Intercept	-2.248267	-3.487845	No	0.4547	غير معنوي
	No Trend& No Intercept	-0.828493	-1.946447	No	0.3528	غير معنوي
التضخم (CBI)	Intercept	-1.595627	-2.908420	No	0.4789	غير معنوي
	Trend & Intercept	-2.320295	-3.482763	No	0.4170	غير معنوي
	No Trend& No Intercept	-1.645830	-1.946072	No	0.0938	غير معنوي
الإتمان المصرفي (BC)	Intercept	-1.881001	-2.908420	No	0.3390	غير معنوي
	Trend & Intercept	-0.940647	-3.482763	No	0.9444	غير معنوي
	No Trend& No Intercept	0.584917	-1.946072	No	0.8401	غير معنوي
بعد أخذ الفرق الأول						
الناتج المحلي الإجمالي (GDP)	Intercept	-7.898361	-2.909206	I(1)	0.0000	معنوي
	Trend & Intercept	-8.145781	-3.483970	I(1)	0.0000	معنوي
	No Trend& No Intercept	-7.810250	-1.946161	I(1)	0.0000	معنوي
البطالة (UN)	Intercept	-6.921989	-2.911730	I(1)	0.0000	معنوي
	Trend & Intercept	-7.079044	-3.487845	I(1)	0.0000	معنوي
	No Trend& No Intercept	-6.989174	-1.946447	I(1)	0.0000	معنوي
التضخم (CBI)	Intercept	-7.775300	-2.909206	I(1)	0.0000	معنوي
	Trend & Intercept	-7.716730	-3.483970	I(1)	0.0000	معنوي
	No Trend& No Intercept	-7.810250	-1.946161	I(1)	0.0000	معنوي

					Intercept	
معنوي	0.0000	I(1)	-2.909206	-8.104248	Intercept	الإئتمان المصرفي (BC)
معنوي	0.0000	I(1)	-3.483970	-8.446896	Trend & Intercept	
معنوي	0.0273	I(1)	-1.946447	-2.209368	No Trend & No Intercept	

Test critical values: 5% level

- المصدر : اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج (Eviews10)

- نتائج مخرجات برنامج (Eviews10) الأصلية

نلاحظ من نتائج اختبار استقرارية السلسلة الزمنية باستعمال برنامج (Eviews10) في جدول (12) ان جميع المتغيرات الداخلة في الانموذج القياسي كانت غير مستقرة عند مستواها الأصلي، ولغرض تحقيق استقرارية هذه المتغيرات ، تم اخذ الفرق الأول لها ووجد بانها استقرت عند مستوى المعنوية (5%) بوجود الحد الثابت او بحد ثابت واتجاه عام أو بدون حد ثابت وبدون اتجاه عام. ونظراً لسكون جميع المتغيرات عند الفرق الاول **I(1)** ، إلا انه من خلال التحليل باستخدام متجه تصحيح الأخطاء (EVCM) ، لم يتم التوصل إلى نتائج متفقة مع النظرية الإحصائية، من ناحية دقة التوفيق بالنسبة الى معنوية المعلمات والمعادلات فضلاً عن معامل التحديد R^2 . وعندما تم تحليل انموذج تصحيح الخطأ بالاعتماد على الفرق الاول بينت النتائج بعدم اتفاقها مع النظرية الاحصائية أي ان الخطأ العشوائي (التشويش الابيض) كبير جداً وفيه F المحسوبة صغيرة لذلك هذه النتائج غير صالحة لبناء إنموذج تقديري وتنبؤي صحيح ولا يمكن الاعتماد عليه لذلك تم أخذ الفرق الثاني للحصول على نتائج جيدة .

ثانياً: تقدير إنموذج العلاقة بين المتغير التابع الناتج المحلي الاجمالي (GDP) والمتغير الأئتمان المصرفي (BC) :

1- اختبار علاقة التكامل المشترك (Co-Integration):

يوضح الجدول (13) والجدول (14) نتائج اختبار مدى جودة التكامل المشترك الناتج المحلي الإجمالي والإئتمان المصرفي وكما يأتي:

جدول (13)

يوضح نتائج اختبار مدى جودة التكامل المشترك بين الناتج المحلي الإجمالي والإئتمان المصرفي وفق منهجية انكل وكرانجر Engle-Granger

المتغيرات	احصاء tau	القيمة الاحتمالية P- Value	احصاء Z	القيمة الاحتمالية
GDP	-0.152496	0.9828	-0.842769	0.9722
BC	-2.353434	0.3568	-12.98570	0.1831

- المصدر : اعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج برنامج (Eviews10)

- نتائج مخرجات برنامج (Eviews10) الأصلية.

جدول (14)

نتائج اختبار مدى جودة التكامل المشترك بين الناتج المحلي الإجمالي والإئتمان المصرفي وفق منهجية جوهانسون Johansen

Date: 07/02/21 Time: 11:49				
Sample (adjusted): 2005Q2 2019Q4				
Included observations: 59 after adjustments				
Trend assumption: Linear deterministic trend				
Series: DDGDP DDBC				
Lags interval (in first differences): 1 to 2				
Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)				
	0.05	Trace		Hypothesized
Prob.**	Critical Value	Statistic	Eigenvalue	No. of CE(s)
0.6983	15.49471	5.976879	0.096254	None
0.9394	3.841466	0.005640	9.56E-05	At most 1
Trace test indicates no cointegration at the 0.05 level				
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level				
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values				

المصدر : نتائج مخرجات برنامج (Eviews10) الأصلية
 نلاحظ من نتائج جدول (14) ان القيم الاحتمالية (P- Value) لاحصاءة (tau) واحصاءة (Z) جميعها اكبر من مستوى المعنوية (5%) وكذلك نلاحظ من جدول (14) عدم وجود تجمعات مشتركة عند مستوى معنوية 0.05 لان اختبار الاثر يشير الى عدم وجود تكامل مشترك لان λ_{trace} اقل من القيمة الحرجة عند مستوى دلالة 0.05 في الحالة الأولى والثانية وهذا يدل على عدم رفض فرضية العدم التي تنص على وجود علاقة تكامل مشترك للسلسلة الزمنية .

2-إنموذج متجه الانحدار الذاتي (VAR)

بعد ان تبين ان جميع المتغيرات الداخلة في الانموذج القياسي استقرت عند الفرق الأول عند مستوى المعنوية (5%) بوجود الحد الثابت او بحد ثابت واتجاه عام أو بدون حد ثابت وبدون اتجاه عام. ونظراً لسكون جميع المتغيرات عند الفرق الاول (1) ، عليه يمكن القول

بان البيانات تكاملت عند المرتبة الاولى، وبعد التأكد من عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات تأتي الآن خطوات تقدير إنموذج متجه الانحدار الذاتي كما يأتي:

أولاً: تحديد عدد فترات التباطؤ الزمني (Lags Intervals) :

لتحديد عدد فترات التباطؤ الزمني سنستعمل المعايير الخاصة بالمقارنة من باستعمال برنامج (Eviews10) وكانت النتائج كما في الجدول (15) الآتي:

جدول (15)

يوضح معايير تحديد عدد فترات التباطؤ الزمني لانموذج VAR بين الناتج المحلي الإجمالي والإئتمان المصرفي

فترة الأبطاء	AIC معيار اكاكي	SC معيار شوارتز	HQ معيار هنان كوين
0	67.95451	68.02619	67.98237
1	67.59987	67.81493	67.68345
2	67.45083	67.80926	67.59013
3	66.85642	67.35822*	67.05144
4	66.76102*	67.40619	67.01175*
5	66.82728	67.61582	67.13373

- المصدر : اعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج برنامج (Eviews10)

- نتائج مخرجات برنامج (Eviews10) الأصلية ملحق

نلاحظ من جدول (16) ان النتائج تشير الى ضرورة اخذ اربعة فجوات زمنية عند تقدير إنموذج متجه الانحدار الذاتي.

ثانياً: اختبار سببية كرانجر (Granger Causality) :

يوضح الجدول (16) نتائج اختبار سببية كرانجر :

جدول (16)

نتائج اختبار سببية كرانجر بين الناتج المحلي الإجمالي والإئتمان المصرفي

Pairwise Granger Causality Tests			
Date: 07/02/21 Time: 12:10			
Sample: 2004Q1 2019Q4			
Lags: 4			
Prob.	F-Statistic	Obs	Null Hypothesis:
0.6341	0.64351	58	DDBC does not Granger Cause DDGDP
0.1004	2.06049		DDGDP does not Granger Cause DDBC

- المصدر : نتائج مخرجات برنامج (Eviews10) الأصلية

من جدول (16) يتبين بان المتغير GDP لايسبب المتغير BC مع اربعة فجوات زمنية عند مستوى دلالة 0.05 اذ اننا نقبل فرضية العدم التي تقول ان المتغير GDP لا يسبب المتغير BC. وكذلك المتغير BC لا يسبب المتغير GDP مع اربعة فجوات زمنية عند مستوى دلالة 0.05 اذ اننا نقبل فرضية العدم التي تقول ان المتغير BC لايسبب المتغير GDP , وهذا بسبب تحويل البيانات من سنوية الى فصلية مما ادى الى عدم ظهور العلاقة السببية بين المتغيرات .

ثالثاً- تقدير إنموذج VAR:

بالنظر الى نتائج اختبار السببية في جدول (16) وقيم معايير تحديد فترة التباطؤ الزمني في جدول (16) ، ومن اجل التوفيق فيما بينهما نختار أربعة فجوات زمنية عند تقدير إنموذج متجه الانحدار الذاتي ، ويعطي الجدول (17) نتائج تقدير انموذج (4) VAR كالاتي:

جدول (17)

المعاملات المقدرة لإنموذج (4) (VAR)

Vector Autoregression Estimates	
Date: 07/02/21 Time: 12:13	
Sample (adjusted): 2005Q3 2019Q4	
Included observations: 58 after adjustments	
Standard errors in () & t-statistics in []	

	DDGDP	DDBC
DDGDP(-1)	0.909510	-0.174505
	(0.14135)	(0.21905)
	[6.43440]	[-0.79664]
DDGDP(-2)	-0.93308	0.126485
	(0.19454)	(0.30149)
	[-4.79622]	[0.41953]
DDGDP(-3)	0.923438	-0.119219
	(0.23684)	(0.36704)
	[3.89894]	[-0.32481]
DDGDP(-4)	4.340869	9.292502
	(2.11153)	(3.27226)
	[2.05579]	[2.83978]
DDBC(-1)	-0.071842	0.783566
	(0.08939)	(0.13853)
	[-0.80367]	[5.65619]
DDBC(-2)	0.053731	-0.701284
	(0.10337)	(0.16019)
	[0.51981]	[-4.37791]
DDBC(-3)	-0.067926	0.579361
	(0.10182)	(0.15780)
	[-0.66709]	[3.67154]
DDBC(-4)	-0.04285	-0.152856
	(0.08642)	(0.13392)

	[-0.49585]	[-1.14138]
C	432215.1	530353.4
	(482759.)	(748137.)
	[0.89530]	[0.70890]
R-squared	0.552536	0.615197
Adj. R-squared	0.479481	0.552372
Sum sq. resid	4.93E+14	1.18E+15
S.E. equation	3173055.	4917316.
F-statistic	7.563257	9.792238
Log likelihood	-945.6803	-971.0882
Akaike AIC	32.92001	33.79615
Schwarz SC	33.23973	34.11587
Mean dependent	892542.1	2262253.
S.D. dependent	4398041.	7349699.
Determinant resid covariance (dof adj.)		2.43E+26
Determinant resid covariance		1.74E+26
Log likelihood		-1916.766
Akaike information criterion		66.71605
Schwarz criterion		67.35550

المصدر : نتائج مخرجات برنامج (Eviews10) الأصلية
وبذلك يمكن كتابة نماذج VAR كالآتي:

$$DDGDP = C(1)*DDGDP(-1) + C(2)*DDGDP(-2) + C(3)*DDGDP(-3) + C(4)*DDGDP(-4) + C(5)*DDBC(-1) + C(6)*DDBC(-2) + C(7)*DDBC(-3) + C(8)*DDBC(-4) + C(9)$$

$$DDBC = C(10)*DDGDP(-1) + C(11)*DDGDP(-2) + C(12)*DDGDP(-3) + C(13)*DDGDP(-4) + C(14)*DDBC(-1) + C(15)*DDBC(-2) + C(16)*DDBC(-3) + C(17)*DDBC(-4) + C(18)$$

وبعد تحديد المعادلات التقديرية بموجب انموذج الانحدار الذاتي من الرتبة الرابعة نقوم بتقدير هذه المعادلات بموجب طريقة المربعات الصغرى :

$$DDGDP = 432215.1 + 0.90951 * DDGDP(-1) - 0.93308 * DDGDP(-2) + 0.923438 * DDGDP(-3) + 4.340869 * DDGDP(-4) - 0.07184 * DDBC(-1) + 0.053731 * DDBC(-2) - 0.06793 * DDBC(-3) - 0.04285 * DDBC(-4)$$

ومن معادلة (1) نلاحظ ما يأتي :

1. معنوية الإنموذج المقدر ككل لان قيمة F المحسوبة اكبر من قيمة F الجدولية عند مستوى معنوية 0.05
2. قيمة معامل التحديد مستقرة وغير مرتفعة بدرجة عالية والتي بلغت (0.55) أي ان الائتمان المصرفي يفسر نسبة (55%) من التغييرات الحاصلة في الناتج المحلي الاجمالي والنسبة المتبقية (45%) تعود الى متغيرات اخرى لم تؤخذ بنظر الاعتبار في هذه الدراسة.
3. وجود علاقة طردية بين الائتمان المصرفي والناتج المحلي الاجمالي عند فترة الابطاء الأولى (C1) .
4. وجود علاقة عكسية بين الائتمان المصرفي والناتج المحلي الاجمالي عند فترة الابطاء الثانية (C2) .
5. وجود علاقة طردية بين الائتمان المصرفي والناتج المحلي الاجمالي عند فترة الابطاء الثالثة (C3) .
6. وجود علاقة طردية بين الائتمان المصرفي والناتج المحلي الاجمالي عند فترة الابطاء الرابعة (C4) .

رابعاً: اختبار جودة الأنموذج المقدر:

1- اختبار البواقي : (Residual Tests)

من اجل التحقق من صحة الانموذج المقدر يجب التأكد من خضوع البواقي للتوزيع الطبيعي وانها غير مرتبطة ذاتياً وكما يأتي:

2-التوزيع الاحتمالي للبواقي : باستعمال اختبار (Jarque-Bera) المبيينة نتائجها في

جدول(18)

اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي لانموذج VAR(4) بين الائتمان المصرفي والنتاج المحلي الاجمالي

Component	Jarque-Bera	Df	Prob.
1	0.9210	2	0.6788
2	0.2293	2	0.5674

- المصدر : نتائج مخرجات برنامج (Eviews10) الأصلية

تشير النتائج في جدول (19) الى ان البواقي لها توزيع طبيعي اذ كانت قيم (Prob.) جميعها اكبر من مستوى المعنوية (0.05) لذلك لا نرفض فرضية العدم اي ان البواقي لأنموذج VAR(5) تتوع طبيعياً.

2- اختبار الارتباط الذاتي للبواقي : باستعمال اختبار (Ljung-Box) المبينة نتائجها في جدول(19)

اختبار الارتباط الذاتي للبواقي لانموذج VAR(4) بين الائتمان المصرفي والنتاج المحلي الاجمالي

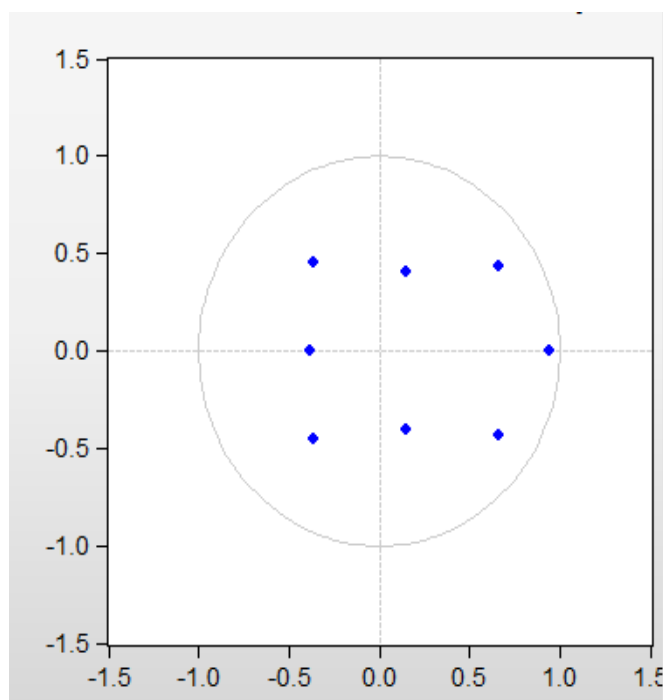
VAR Residual Portmanteau Tests for Autocorrelations					
Null Hypothesis: no residual autocorrelations up to lag h					
Date: 07/02/21 Time: 09:39					
Sample: 2004Q1 2019Q4					
Included observations: 57					
df	Prob.	Adj Q-Stat	Prob.	Q-Stat	Lags
NA*	NA*	0.115651	NA*	0.113622	1
NA*	NA*	0.211555	NA*	0.206161	2
NA*	NA*	0.602425	NA*	0.576459	3
NA*	NA*	2.284601	NA*	2.140587	4
NA*	NA*	2.637667	NA*	2.462683	5
4	0.5469	3.065877	0.5839	2.845818	6

- المصدر : نتائج مخرجات برنامج (Eviews10) الأصلية

يشير جدول (19) و جدول (20) الى عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي عند مستوى معنوية 0.05 . مما يدل على جودة الأنموذج المقدر.

4- اختبار مقلوب الجذور الاحادية لصلاحية الانموذج : يقدم هذا الاختبار الاستقرارية الكلية للانموذج والشكل رقم (9) يبين ذلك:

الشكل رقم (9)



شكل(9) نتائج اختبار مقلوب الجذور الاحادية لصلاحية الانموذج

نلاحظ من الشكل (9) ان جميع النقاط داخل حدود الهدف في الدائرة وقيمتها اقل من او تساوي 1 وبالتالي فإن انموذج VAR ككل مستقر.

ثالثاً: تقدير إنموذج العلاقة بين المتغير التابع البطالة (UN) والمتغير المستقل الائتمان المصرفي (BC)

1- اختبار علاقة التكامل المشترك (Co-Integration):

يوضح الجدول (20) نتائج اختبار مدى جودة التكامل المشترك البطالة والائتمان المصرفي وكما يأتي:

جدول (20)

يوضح نتائج اختبار مدى جودة التكامل المشترك بين البطالة والإئتمان المصرفي وفق منهجية انكل وكرانجر Engle-Granger

المنغيرات	احصاءة tau	القيمة الاحتمالية P- Value	احصاءة Z	القيمة الاحتمالية
UN	-2.320163	0.3724	-17.63621	0.0639
BC	-1.720740	0.6697	-5.753999	0.6584

- المصدر : إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج برنامج (Eviews10)

جدول (21)

نتائج اختبار مدى جودة التكامل المشترك بين البطالة والإئتمان المصرفي وفق منهجية جوهانسون Johansen

Date: 07/03/21 Time: 11:35				
Sample (adjusted): 2005Q2 2019Q4				
Included observations: 59 after adjustments				
Trend assumption: Linear deterministic trend				
Series: UN BC				
4Lags interval (in first differences): 1 to				
Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)				
	0.05	Trace		Hypothesized
Prob.**	Critical Value	Statistic	Eigenvalue	No. of CE(s)
0.0681	15.49471	14.59045	0.118153	None
0.0074	3.841466	7.172004	0.114462	At most 1 *
Trace test indicates 1 cointegration at the 0.05 level				
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level				
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values				

- المصدر : نتائج مخرجات برنامج (Eviews10) الأصلية

نلاحظ من نتائج جدول (21) ان القيم الاحتمالية (P- Value) لاحصاءة (tau) واحصاءة (Z) جميعها اكبر من مستوى المعنوية (5%) ولكن نلاحظ من جدول (22) وجود تكامل

مشترك بين البطالة والإنتمان المصرفي (وجود تجمع مشترك واحد عند مستوى معنوية) 0.05 (لان اختبار الأثر يشير الى وجود تكامل مشترك لان λ_{trace} اكبر من القيمة الحرجة عند مستوى دلالة (0.05) في الحالة الأولى وهذا يدل على رفض فرضية العدم التي تنص على وجود علاقة تكامل مشترك للسلسلة الزمنية. وبالتالي يكون عدد متجهات التكامل المشترك هو $(r=1)$ مما يفسر تزامن المتغير المفسر الأنتمان المصرفي مع المتغير التابع البطالة أي تواجد توليفة خطية ساكنة بينهما، وهذا يدل على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات، أي أنها لا تبتعد كثيراً عن بعضها البعض في المدى الطويل بحيث تظهر سلوكاً متشابهاً. ومما سبق نستنتج وجود علاقة توازنية طويلة الأجل يمكننا تقديرها باستعمال إنموذج متجه تصحيح الخطأ (ECVM).

2-إنموذج متجه تصحيح الاخطاء (ECVM)

بعد ان تبين ان جميع المتغيرات الداخلة في الإنموذج القياسي استقرت عند الفرق الأول عند مستوى المعنوية (5%) بوجود القاطع او بقاطع واتجاه عام أو بدون قاطع وبدون اتجاه عام. ونظراً لسكون جميع المتغيرات عند الفرق الأول $I(1)$ ، عليه يمكن القول بان البيانات تكاملت عند المرتبة الأولى، ولكن هنالك تكامل مشترك بين المتغيرات من الدرجة الأولى وتأتي الآن خطوات تقدير إنموذج متجه تصحيح الأخطاء كما يأتي:

أولاً: تحديد عدد فترات التباطؤ الزمني (Lags Intervals):

لتحديد عدد فترات التباطؤ الزمني لإنموذج تصحيح الخطأ (ECVM) سيتم الاعتماد على فترات التباطؤ الزمني المحددة وفق إنموذج متجه الانحدار الذاتي باستعمال المعايير الخاصة بالمقارنة عن طريق برنامج (Eviews10) وكانت النتائج كما في الجدول (23) الآتي:

جدول (22)

يوضح معايير تحديد عدد فترات التباطؤ الزمني لإنموذج ECVM بين البطالة والإنتمان المصرفي

فترة الأبطاء	معياري اكاكي AIC	معياري شوارترز SC	معياري هنان كوين HQ
0	38.42243	38.49348*	38.45011*
1	38.55819	38.77134	38.64122
2	38.69358	39.04883	38.83196
3	38.82868	39.32603	39.02241
4	38.36162*	39.00107	38.6107
5	38.49921	39.28075	38.80364

- المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج برنامج (Eviews10)

نلاحظ من جدول (22) ان النتائج تشير الى ضرورة اخذ اربعة فجوات زمنية عند تقدير إنموذج متجه الانحدار الذاتي. لذا سيتم الاعتماد على (4) فجوات زمنية و(1) تكاملات مشتركة عند تقدير إنموذج تصحيح الاخطاء(ECVM).

ثانياً- تقدير إنموذج ECVM:

بالنظر الى معايير تحديد فترة التباطؤ الزمني في جدول (22) سنختار أربعة فجوات زمنية عند تقدير إنموذج متجه تصحيح الاخطاء بمتجه واحد، ويعطي الجدول (23) نتائج تقدير انموذج EVCM(4) كالآتي:

جدول (23)

المعاملات المقدرة لإنموذج (EVCM)

Vector Error Correction Estimates		
Date: 07/03/21 Time: 11:45		
Sample (adjusted): 2005Q4 2019Q4		
Included observations: 57 after adjustments		
Standard errors in () & t-statistics in []		
Cointegrating Eq:	CointEq1	
DDUN(-1)	1	
DDBC(-1)	-2.07E-08	
	-1.00E-07	
	[-0.20206]	
C	0.09859	
Error Correction:	D(DDUN)	D(DDBC)
CointEq1	-0.7531	208344
	-0.23337	-493385
	[-3.22700]	[0.42227]
D(DDUN(-1))	0.425982	-118111
	-0.16998	-359357
	[2.50610]	[-0.32867]

D(DDUN(-2))	0.071637	-226948
	-0.17451	-368937
	[0.41050]	[-0.61514]
D(DDUN(-3))	0.304932	-84138.2
	-0.14142	-298985
	[2.15619]	[-0.28141]
D(DDUN(-4))	-0.2941	-17781.8
	-0.14154	-299238
	[-2.07786]	[-0.05942]
D(DDBC(-1))	-2.10E-08	0.005744
	-7.20E-08	-0.15209
	[-0.29175]	[0.03776]
D(DDBC(-2))	4.06E-08	-0.86357
	-7.20E-08	-0.15215
	[0.56472]	[-5.67579]
D(DDBC(-3))	-2.05E-08	0.00562
	-7.20E-08	-0.15152
	[-0.28551]	[0.03709]
D(DDBC(-4))	3.15E-08	-0.15134
	-7.20E-08	-0.15152
	[0.43936]	[-0.99880]
C	-0.0196	32261.14
	-0.35297	-746227
	[-0.05552]	[0.04323]

R-squared	0.518413	0.559465
Adj. R-squared	0.426194	0.475107
Sum sq. resids	332.735	1.49E+15
S.E. equation	2.660727	5625143
F-statistic	5.621553	6.632056
Log likelihood	-131.162	-961.319
Akaike AIC	4.953049	34.08136
Schwarz SC	5.311479	34.43979
Mean dependent	0	0
S.D. dependent	3.512512	7764229
Determinant resid covariance (dof adj.)		1.97E+14
Determinant resid covariance		1.34E+14
Log likelihood		-1088.82
Akaike information criterion		38.9762
Schwarz criterion		39.76475

- المصدر : نتائج مخرجات برنامج (Eviews10) الأصلية
وبذلك يمكن كتابة نماذج (4) ECVM كالآتي:

$$D(DDUN) = C(1)*(DDUN(-1) - 2.07327706169e-08*DDBC(-1) + 0.0985901663813) + C(2)*D(DDUN(-1)) + C(3)*D(DDUN(-2)) + C(4)*D(DDUN(-3)) + C(5)*D(DDUN(-4)) + C(6)*D(DDBC(-1)) + C(7)*D(DDBC(-2)) + C(8)*D(DDBC(-3)) + C(9)*D(DDBC(-4)) + C(10)$$

$$D(DDBC) = C(11)*(DDUN(-1) + 2.07327706169e-08*DDBC(-1) + 0.0985901663813) + C(12)*D(DDUN(-1)) + C(13)*D(DDUN(-2)) + C(14)*D(DDUN(-3)) + C(15)*D(DDUN(-4)) + C(16)*D(DDBC(-1)) + C(17)*D(DDBC(-2)) + C(18)*D(DDBC(-3)) + C(19)*D(DDBC(-4)) + C(20)$$

وبعد تحديد المعادلات التقديرية بموجب انموذج الانحدار الذاتي من الرتبة الرابعة نقوم بتقدير هذه المعادلات بموجب طريقة المربعات الصغرى وكما مبين في جدول (24):

جدول (24)

المعاملات المقدرة بموجب طريقة المربعات الصغرى لإتمودج EVCM(4)

System: UNTITLED				
Estimation Method: Least Squares				
Date: 07/03/21 Time: 11:49				
Sample: 2005Q4 2019Q4				
Included observations: 57				
Total system (balanced) observations 114				
	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	-0.7532	0.233374	-3.22745	0.0017
C(2)	0.426051	0.169978	2.506503	0.0139
C(3)	0.071939	0.174509	0.412237	0.6811
C(4)	0.304999	0.141422	2.156662	0.0336
C(5)	-0.29379	0.141541	-2.07564	0.0407
C(6)	-2.10E-08	7.19E-08	-0.29171	0.7712
C(7)	4.11E-08	7.20E-08	0.571742	0.5689
C(8)	-2.05E-08	7.17E-08	-0.28544	0.7759
C(9)	0.244099	0.151432	2.153431	0.0231
C(10)	-0.01962	0.35297	-0.0556	0.9558
C(11)	208344	493385.1	0.422275	0.6738
C(12)	-118111	359357.1	-0.32867	0.7431
C(13)	-226948	368936.7	-0.61514	0.5399
C(14)	-84138.2	298984.7	-0.28141	0.779

C(15)	-17781.8	299238	-0.05942	0.9527
C(16)	0.005744	0.152093	0.037765	0.97
C(17)	-0.86357	0.152149	-5.67579	0
C(18)	0.00562	0.151517	0.037088	0.9705
C(19)	-0.15134	0.151517	-0.9988	0.3205
C(20)	32261.14	746226.9	0.043232	0.9656
Determinant residual covariance		1.34E+14		
Equation: $D(DDUN) = C(1)*(DDUN(-1) - 2.07327706169E-08*DDBC(-1) + 0.0985901663813) + C(2)*D(DDUN(-1)) + C(3)*D(DDUN(-2)) + C(4)*D(DDUN(-3)) + C(5)*D(DDUN(-4)) + C(6)*D(DDBC(-1)) + C(7)*D(DDBC(-2)) + C(8)*D(DDBC(-3)) + C(9)*D(DDBC(-4)) + C(10)$				
Observations: 57				
R-squared	0.518412	Mean dependent var	0	
Adjusted R-squared	0.426193	S.D. dependent var	3.512512	
S.E. of regression	2.660729	Sum squared resid	332.7355	
Durbin-Watson stat	1.843568			
Equation: $D(DDBC) = C(11)*(DDUN(-1) + 2.07327706169E-08*DDBC(-1) + 0.0985901663813) + C(12)*D(DDUN(-1)) + C(13)*D(DDUN(-2)) + C(14)*D(DDUN(-3)) + C(15)*D(DDUN(-4)) + C(16)*D(DDBC(-1)) + C(17)*D(DDBC(-2)) + C(18)*D(DDBC(-3)) + C(19)*D(DDBC(-4)) + C(20)$				
C(20)				

Observations: 57			
R-squared	0.559465	Mean dependent var	0
Adjusted R-squared	0.475107	S.D. dependent var	7764229
S.E. of regression	5625143	Sum squared resid	1.49E+15
Durbin-Watson stat	1.998156		

- المصدر : نتائج مخرجات برنامج (Eviews10) الأصلية

- من جدول (24) يتضح ان أفضل معادلة مقدره هي المعادلة :

$$(DDUN) = 0.0985e01 - 2.07327 \text{_____} DD5N$$

$$D(DDUN) = -0.7532 - 2.10E-08 D(DDUN) - 1$$

$$*D(DDUN(-2)) - 2.05E-08 *D(DDBC(-3)) + 3.15E(-4)$$

$$\text{Equation: } D(DDUN) = C(1) * (DDUN(-1) - 2.07327706169E-08 * DDBC(-$$

$$0.0985901663813) + C(2) * D(DDUN(-1)) + C(3) * D(DDUN(-2)) + C(4)$$

$$*D(DDUN(-3)) + C(5) * D(DDUN(-4)) + C(6) * D(DDBC(-1)) + C(7)$$

$$*D(DDBC(-2)) + C(8) * D(DDBC(-3)) + C(9) * D(DDBC(-4)) + C(10)$$

والسبب في اختيار هذا النموذج تحقق الشروط في معامل تصحيح الخطأ لهذا النموذج

ومن خلال المعادلة (1) نلاحظ ما يأتي:

1. يعرف البطالة (UN) من خلال هذه المعادلة الخاصة بإنموذج تصحيح الخطأ (VECM) في المدى الطويل والقصير.

2. يعرف البطالة (UN) في المدى القصير بثابت وباربعة تباطؤات زمنية بالنسبة للأنتمان المصرفي وبالفروق الأولى.

3. معامل تصحيح الخطأ يحقق الشرط الكافي اللازم فهو سالب لانه يمثل أثر التكيف اي قوة الرجوع او الجذب نحو التوازن من الاجل القصير الى الاجل الطويل ، فالقوة السلبية العكسية لمعامل تصحيح الخطأ هي التي تصحح المسار وترجعه من وضعه المنحرف الى مساره وذلك من المدى القصير الى المدى الطويل ومعنوي فنسبة 75.3% من أخطاء الأجل

القصير يمكن تصحيحها في مدة من الزمن من أجل الرجوع الى الوضع الاتزاني (الوضع الطويل الأجل) ، ومدة الزمن التي يحتاجها هنا معامل تصحيح الخطأ من اجل معرفة الانحراف في البطالة من المدى القصير الى المدى الطويل هي بيانات فصلية (1.32766). كما أن قيمة معامل التصحيح معنوية إحصائياً فالقيمة المحسوبة لـ t اكبر من قيمتها الجدولية بالقيمة المطلقة.

4. هناك بعض معالم موجبة وبعضها سالبة حسب ظروف كل فترة زمنية (الفترة الاولى سالبة تتوافق مع المنطق الاقتصادي والفترة الثانية موجبة لاتتوافق مع المنطق الاقتصادي أما الفترة الثالثة سالبة تتوافق مع المنطق الاقتصادي والفترة الرابعة موجبة لاتتوافق .
5. هنالك اثر ذو دلالة احصائية للبطالة على المدى القصير عند فترة الابطاء الاولى اذ كانت قيمة t المحسوبة اكبر من قيمة t الجدولية .
6. هنالك اثر ذو دلالة احصائية للبطالة على المدى الطويل عند فترة الابطاء الثالثة والرابعة والخامسة اذ كانت قيمة t المحسوبة اكبر من قيمة t الجدولية .
7. نلاحظ ان قيمة معامل التحديد البالغة (0.52) قيمة ليست بالمرتفعة بشكل عالي مما يدل على ان الانحدار غير زائف. اي ان (52%) من التغيرات في البطالة كانت بسبب الائتمان المصرفي والنسبة الباقية والبالغة (48%) تعود الى متغيرات اخرى خارج حدود الدراسة الحالية.
8. قيمة F المحسوبة اكبر من قيمة F الجدولية ، ذلك يعني معنوية الانموذج المقدر.

ثالثاً: اختبار جودة انموذج تصحيح الاخطاء بين البطالة والائتمان المصرفي:

- 1- اختبار الارتباط الذاتي للبواقي (LM-TEST): يعتبر هذا الاختبار من أهم المعايير التي تستخدم للكشف عن وجود ارتباط ذاتي في سلسلة البواقي والجدول (26) يبين نتائج هذا الاختبار:

جدول (25)

اختبار الارتباط الذاتي للبواقي لانموذج تصحيح الاخطاء بين البطالة والائتمان المصرفي

VEC Residual Serial Correlation LM Tests		
Null Hypothesis: no serial correlation at lag order h		
Date: 07/03/21 Time: 14:26		
Sample: 2004Q1 2019Q4		
Included observations: 57		
Prob	LM-Stat	Lags
0.5999	2.753165	1
0.2379	5.521367	2
0.5950	2.781470	3

0.1244	0.982387	4
0.9413	0.778914	5
Probs from chi-square with 4 df.		

المصدر : نتائج مخرجات برنامج (Eviews10) الأصلية

نلاحظ من جدول (25) ان جميع القيم الاحتمالية غير معنوية لان كل قيمة اكبر من مستوى المعنوية (0.05) وبالتالي عدم رفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي (No Serial correlation) مما يدل على جودة الأنموذج المقدر.

2- اختبار عدم التجانس (White-TEST) : يكشف هذا الاختبار عن عدم ثبات قيمة تباين الخطأ العشوائي والجدول (26) يبين نتائج هذا الاختبار

جدول (26)

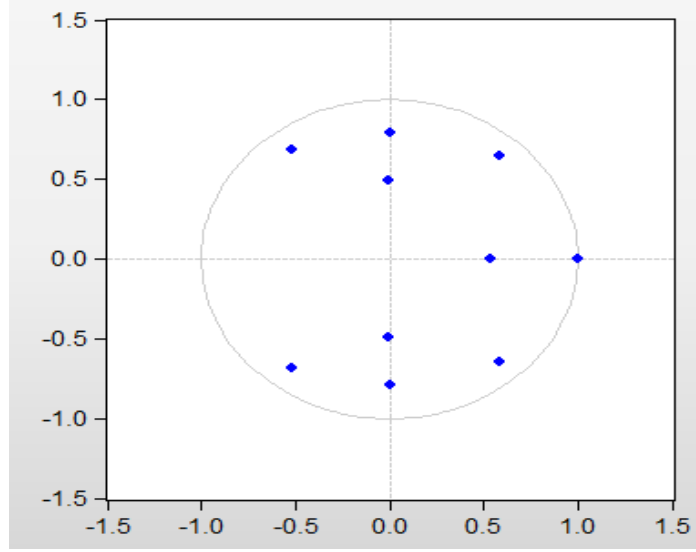
اختبار التجانس لانموذج تصحيح الاخطاء بين البطالة والائتمان المصرفي

Date: 07/03/21 Time: 14:29		
Sample: 2004Q1 2019Q4		
Included observations: 57		
Joint test:		
Prob.	Df	Chi-sq
1.0000	99	38.08198

من خلال جدول (27) نلاحظ ان القيمة الاحتمالية اكبر من 5% وبالتالي عدم رفض فرضية العدم التي تنص على ان سلسلة البواقي لها تباين متجانس وبالتالي فان الانموذج المقدر لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي ولا من مشكلة عدم تجانس التباين.

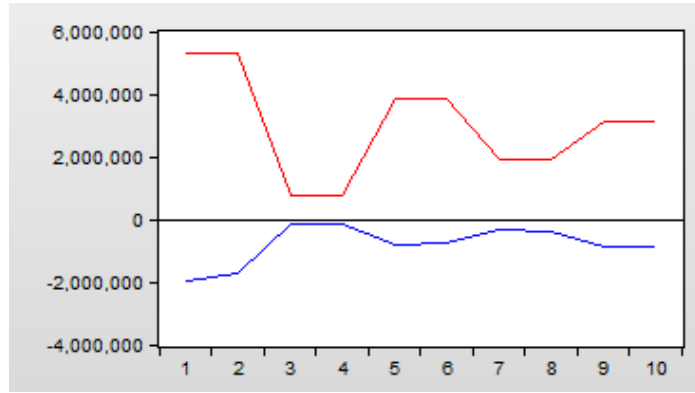
3- اختبار مقلوب الجذور الاحادية لصلاحية الانموذج : يقدم هذا الاختبار الاستقرارية الكلية لانموذج.

والشكل رقم (10)



شكل (10) نتائج اختبار مقلوب الجذور الاحادية لصلاحية الانموذج

نلاحظ من الشكل (10) ان جميع النقاط داخل حدود الهدف في الدائرة وقيمتها اقل من او تساوي 1 وبالتالي فإن انموذج ECVM ككل مستقر.



شكل (11) استجابة البطالة لصدمة الائتمان المصرفي لعشرة سنوات مقبلة

نلاحظ من الشكل (11) ان حدوث صدمة ايجابية بـ 1% في الائتمان المصرفي تؤدي الى استجابة فورية ايجابية متزايدة باستمرار في معدل البطالة في الفترة 1-7 سنة وتراجع بشكل طفيف في الفترة 8-9 بنسبة 5%.

رابعاً: تقدير إنموذج العلاقة بين المتغير التابع التضخم (NI) والمتغير الائتمان المصرفي (BC)

1- اختبار علاقة التكامل المشترك (Co-Integration):

يوضح الجدول (28) والجدول (29) نتائج اختبار مدى جودة التكامل المشترك التضخم والائتمان المصرفي وكما يأتي:

جدول (27)

يوضح نتائج اختبار مدى جودة التكامل المشترك بين التضخم والإئتمان المصرفي وفق منهجية انكل وكرانجر Engle-Granger

القيمة الاحتمالية	احصاءة Z	القيمة الاحتمالية P- Value	احصاءة tau	المتغيرات
0.1929	-12.79283	0.2051	-2.723263	CBI
0.2900	-10.74774	0.2161	-2.691841	BC

- المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج برنامج (Eviews10)

جدول (28)

نتائج اختبار مدى جودة التكامل المشترك بين التضخم والإئتمان المصرفي وفق منهجية جوهانسون Johansen

Date: 07/03/21 Time: 14:56				
Sample (adjusted): 2005Q2 2019Q4				
Included observations: 59 after adjustments				
Trend assumption: Linear deterministic trend				
Series: CBI BC				
Lags interval (in first differences): 1 to 4				
Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)				
Hypothesized		Trace	0.05	
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Prob.**
None	0.137551	13.53918	15.49471	0.0965
At most 1 *	0.078266	4.808419	3.841466	0.0283
Trace test indicates 1 cointegration at the 0.05 level				
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level				
(Eviews10) المصدر: نتائج برنامج (Eviews10) p-values MacKinnon-Haug-Michelis (1999) ** الاصلية				

نلاحظ من نتائج جدول (29) ان القيم الاحتمالية (P- Value) لاحصاءة (tau) واحصاءة (Z) جميعها اكبر من مستوى المعنوية (5%) ولكن نلاحظ من جدول (29) وجود تكامل مشترك بين التضخم والإئتمان المصرفي (وجود تجمع مشترك واحد عند مستوى معنوية 0.05) لان اختبار

الأثر يشير الى وجود تكامل مشترك لان λ_{trace} اكبر من القيمة الحرجة عند مستوى دلالة 0.05 في الحالة الأولى وهذا يدل على رفض فرضية العدم التي تنص على وجود علاقة تكامل مشترك للسلسلة الزمنية . وبالتالي يكون عدد متجهات التكامل المشترك هو ($r=1$) مما يفسر تزامن المتغير المفسر الائتمان المصرفي مع المتغير التابع التضخم أي تواجد توليفة خطية ساكنة بينهما، وهذا يدل على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات، أي أنها لا تبتعد كثيراً عن بعضها البعض في المدى الطويل بحيث تظهر سلوكاً متشابهاً . ومما سبق نستنتج وجود علاقة توازنية طويلة الأجل يمكننا تقديرها باستعمال إنموذج متجه تصحيح الخطأ (ECVM) .

2- إنموذج متجه تصحيح الاخطاء (ECVM)

بعد ان تبين ان جميع المتغيرات الداخلة في الإنموذج القياسي استقرت عند الفرق الأول عند مستوى المعنوية (5%) بوجود القاطع او بقاطع واتجاه عام أو بدون قاطع وبدون اتجاه عام. ونظراً لسكون جميع المتغيرات عند الفرق الأول ($I(1)$ ، عليه يمكن القول بان البيانات تكاملت عند المرتبة الأولى، ولكن هنالك تكامل مشترك بين المتغيرات من الدرجة الأولى وتأتي الآن خطوات تقدير إنموذج متجه تصحيح الأخطاء كما يأتي:

أولاً: تحديد عدد فترات التباطؤ الزمني (Lags Intervals) :

لتحديد عدد فترات التباطؤ الزمني لانموذج تصحيح الخطأ (ECVM) سيتم الاعتماد على فترات التباطؤ الزمني المحددة وفق إنموذج متجه الانحدار الذاتي باستعمال المعايير الخاصة بالمقارنة عن طريق برنامج (Eviews10) وكانت النتائج كما في الجدول (29) الآتي:

جدول (29)

يوضح معايير تحديد عدد فترات التباطؤ الزمني لانموذج VECM بين الناتج المحلي الإجمالي والإئتمان المصرفي

فترة الأبطاء	معياري AIC	معياري شوارتز SC	معياري HQ
0	41.86852	41.9402	41.89638
1	41.49405	41.7091	41.57763
2	41.36504	41.72347	41.50434
3	40.99214*	41.49394*	41.18715*
4	41.00324	41.64841	41.25398
5	41.07595	41.86449	41.3824

- المصدر : اعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج برنامج (Eviews10)

- نتائج مخرجات برنامج (Eviews10) الأصلية

نلاحظ من جدول (29) ان النتائج تشير الى ضرورة اخذ ثلاثة فجوات زمنية عند تقدير إنموذج متجه الانحدار الذاتي. لذا سيتم الاعتماد على (2) فجوات زمنية و(1) تكاملات مشتركة عند تقدير إنموذج تصحيح الاخطاء (ECVM) **ثانياً- تقدير إنموذج ECVM:**

بالنظر الى معايير تحديد فترة التباطؤ الزمني في جدول (29) سنختار أربعة فجوات زمنية عند تقدير إنموذج متجه تصحيح الاخطاء بمتجهين، ويعطي الجدول (30) نتائج تقدير انموذج ECVM(4) كالآتي:

جدول (31)
المعاملات المقدرة لإنموذج (ECVM)

Vector Error Correction Estimates		
Date: 07/03/21 Time: 15:03		
Sample (adjusted): 2005Q3 2019Q4		
Included observations: 58 after adjustments		
Standard errors in () & t-statistics in []		
Cointegrating Eq:	CointEq1	
DDCBI(-1)	1	
DDBC(-1)	-2.96E-07	
	-2.50E-07	
	[1.17087]	
C	0.430814	
Error Correction:	D(DDCBI)	D(DDBC)
CointEq1	-0.89205	205295.9
	-0.17728	-115276
	[-5.03193]	[1.78091]
D(DDCBI(-1))	0.568783	-130968
	-0.1656	-107682

	[3.43469]	[-1.21625]
D(DDCBI(-2))	0.120186	-225692
	-0.14099	-91682.2
	[0.85242]	[-2.46168]
D(DDCBI(-3))	0.350593	-80703.8
	-0.1408	-91553.5
	[2.49007]	[-0.88149]
D(DDBC(-1))	3.43E-07	-0.07906
	-2.30E-07	-0.15063
	[1.48275]	[-0.52490]
D(DDBC(-2))	4.20E-07	-0.83112
	-1.50E-07	-0.09862
	[2.76717]	[-8.42751]
D(DDBC(-3))	2.89E-07	-0.06653
	-2.30E-07	-0.15178
	[1.23918]	[-0.43833]
C	-0.10426	-3958.06
	-1.05817	-688077
	[-0.09853]	[-0.00575]
R-squared	0.472255	0.594008
Adj. R-squared	0.39837	0.537169
Sum sq. resids	3244.202	1.37E+15

S.E. equation	8.055063	5237842
F-statistic	6.391813	10.45071
Log likelihood	-199	-975.337
Akaike AIC	7.137921	33.90816
Schwarz SC	7.42212	34.19236
Mean dependent	-0.1769	-29589.2
S.D. dependent	10.38495	7699119
Determinant resid covariance (dof adj.)		1.71E+15
Determinant resid covariance		1.27E+15
Log likelihood		-1173.09
Akaike information criterion		41.0721
Schwarz criterion		41.71155

المصدر : نتائج مخرجات برنامج (Eviews10) الأصلية
وبذلك يمكن كتابة نماذج VECM(3) كالآتي:

$$D(\text{DDCBI}) = C(1) * (\text{DDCBI}(-1) + 2.95747367947e-07 * \text{DDBC}(-1) + 0.430814450405) + C(2) * D(\text{DDCBI}(-1)) + C(3) * D(\text{DDCBI}(-2)) + C(4) * D(\text{DDCBI}(-3)) + C(5) * D(\text{DDBC}(-1)) + C(6) * D(\text{DDBC}(-2)) + C(7) * D(\text{DDBC}(-3)) + C(8)$$

$$D(\text{DDBC}) = C(9) * (\text{DDCBI}(-1) + 2.95747367947e-07 * \text{DDBC}(-1) + 0.430814450405) + C(10) * D(\text{DDCBI}(-1)) + C(11) * D(\text{DDCBI}(-2)) + C(12) * D(\text{DDCBI}(-3)) + C(13) * D(\text{DDBC}(-1)) + C(14) * D(\text{DDBC}(-2)) + C(15) * D(\text{DDBC}(-3)) + C(16)$$

وبعد تحديد المعادلات التقديرية بموجب النموذج الانحدار الذاتي من الرتبة الثالثة نقوم بتقدير هذه المعادلات بموجب طريقة المربعات الصغرى وكما مبين في جدول (31)

جدول (31)
المعاملات المقدرة بموجب طريقة المربعات الصغرى لإتمودج VECM(3)

System: UNTITLED				
Estimation Method: Least Squares				
Date: 07/03/21 Time: 15:05				
Sample: 2005Q3 2019Q4				
Included observations: 58				
Total system (balanced) observations 116				
	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	-0.89205	0.177278	-5.03193	0.0000
C(2)	0.568783	0.1656	3.434687	0.0009
C(3)	0.120186	0.140994	0.85242	0.396
C(4)	0.350593	0.140796	2.490073	0.0144
C(5)	3.43E-07	2.32E-07	1.482749	0.1413
C(6)	4.20E-07	1.52E-07	2.76717	0.0067
C(7)	4.89E-07	1.33E-07	2.23918	0.0182
C(8)	-0.10426	1.058165	-0.09853	0.9217
C(9)	205295.9	115275.9	1.780909	0.078
C(10)	-130968	107681.9	-1.21625	0.2268
C(11)	-225692	91682.2	-2.46168	0.0155
C(12)	-80703.8	91553.53	-0.88149	0.3802
C(13)	-0.07906	0.150625	-0.5249	0.6008
C(14)	-0.83112	0.09862	-8.42751	0
C(15)	-0.06653	0.151779	-0.43833	0.6621

C(16)	-3958.06	688076.8	-0.00575	0.9954
Determinant residual covariance		1.27E+15		
Equation: $D(\text{DDCBI}) = C(1) * (\text{DDCBI}(-1) - 2.95747367947\text{E}-07 * \text{DDBC}(-1) + 0.430814450405) + C(2) * D(\text{DDCBI}(-1)) + C(3) * D(\text{DDCBI}(-2)) + C(4) * D(\text{DDCBI}(-3)) + C(5) * D(\text{DDBC}(-1)) + C(6) * D(\text{DDBC}(-2)) + C(7) * D(\text{DDBC}(-3)) + C(8)$				
Observations: 58				
R-squared	0.472255	Mean dependent var	-0.1769	
Adjusted R-squared	0.39837	S.D. dependent var	10.38495	
S.E. of regression	8.055063	Sum squared resid	3244.202	
Durbin-Watson stat	1.829997			
Equation: $D(\text{DDBC}) = C(9) * (\text{DDCBI}(-1) + 2.95747367947\text{E}-07 * \text{DDBC}(-1) + 0.430814450405) + C(10) * D(\text{DDCBI}(-1)) + C(11) * D(\text{DDCBI}(-2)) + C(12) * D(\text{DDCBI}(-3)) + C(13) * D(\text{DDBC}(-1)) + C(14) * D(\text{DDBC}(-2)) + C(15) * D(\text{DDBC}(-3)) + C(16)$				
Observations: 58				
R-squared	0.594008	Mean dependent var	-29589.2	
Adjusted R-squared	0.537169	S.D. dependent var	7699119	
S.E. of regression	5237843	Sum squared resid	1.37E+15	
Durbin-Watson stat	1.981593			

- المصدر : نتائج مخرجات برنامج (Eviews10) الأصلية
و من الجدول (31) يتضح ان أفضل معادلة مقدره هي المعادلة :

$$\text{Equation: } D(\text{DDCBI}) = -0.89205 * (\text{DDCBI}(-1) + 2.95747367947\text{E}-07 * \text{DDBC}(-1) + 0.430814450405) + 0.568783 * D(\text{DDCBI}(-1)) + 0.120186 * D(\text{DDCBI}(-2)) + 0.350593 * D(\text{DDCBI}(-3)) + 3.43\text{E}-$$

$$07 * D(DDBC(-1)) + 4.20E-07 * D(DDBC(-2)) + 4.89E-07 * D(DDBC(-3)) - 0.10426 \quad .. (1)$$

نلاحظ ما يأتي:

1. يعرف التضخم (IN) من خلال هذه المعادلة الخاصة بإنموذج تصحيح الخطأ (ECVM) في المدى الطويل والقصير.
 2. يعرف التضخم (IN) في المدى القصير بثابت وبثلاثة تباطئات زمنية بالنسبة للأنتمان المصرفي وبالفروق الأولى.
 3. معامل تصحيح الخطأ يحقق الشرط الكافي اللازم فهو سالب لانه يمثل أثر التكيف اي قوة الرجوع او الجذب نحو التوازن من الاجل القصير الى الاجل الطويل ، فالقوة السلبية العكسية لمعامل تصحيح الخطأ هي التي تصحح المسار وترجعه من وضعه المنحرف الى مساره وذلك من المدى القصير الى المدى الطويل ومعنوي فنسبة 89.2% من أخطاء الأجل القصير يمكن تصحيحها في مدة من الزمن من أجل الرجوع الى الوضع الاتزاني (الوضع الطويل الأجل) ، ومدة الزمن التي يحتاجها هنا معامل تصحيح الخطأ من اجل معرفة الانحراف في التضخم من المدى القصير الى المدى الطويل هي سنة تقريباً (1.12). كما أن قيمة معامل التصحيح معنوية إحصائياً فالقيمة المحسوبة لـ t اكبر من قيمتها الجدولية بالقيمة المطلقة.
 4. هنالك اثر ذو دلالة احصائية للتضخم على المدى القصير عند فترة الابطاء الاولى اذ كانت قيمة t المحسوبة اكبر من قيمة t الجدولية
 5. هنالك اثر ذو دلالة احصائية للتضخم على المدى الطويل عند فترة الابطاء الثانية والثالثة اذ كانت قيمة t المحسوبة اكبر من قيمة t الجدولية .
 6. نلاحظ ان قيمة معامل التحديد البالغة (0.48) قيمة ليست بالمرتفعة بشكل عالي مما يدل على ان الانحدار غير زائف. اي ان (48%) من التغيرات في التضخم كانت بسبب الائتمان المصرفي والنسبة الباقية والبالغة (52%) تعود الى متغيرات اخرى خارج حدود الدراسة الحالية.
 7. قيمة F المحسوبة اكبر من قيمة F الجدولية ، ذلك يعني معنوية الانموذج المقدر.
- ثالثاً: اختبار جودة انموذج تصحيح الاخطاء بين التضخم والائتمان المصرفي:**
- 1- اختبار الارتباط الذاتي للبواقي (LM-TEST):** يعتبر هذا الاختبار من أهم المعايير التي تستخدم للكشف عن وجود ارتباط ذاتي في سلسلة البواقي والجدول (32) يبين نتائج هذا الاختبار:

جدول (32)

اختبار الارتباط الذاتي للبواقي لانموذج تصحيح الاخطاء بين التضخم والائتمان المصرفي

VEC Residual Serial Correlation LM Tests		
Null Hypothesis: no serial correlation at lag order h		
Date: 07/03/21 Time: 15:18		
Sample: 2004Q1 2019Q4		
Included observations: 58		
Lags	LM-Stat	Prob
1	3.137389	0.5351
2	3.229985	0.5201
3	0.930475	0.9201
4	0.711511	0.9814
Probs from chi-square with 4 df.		

- المصدر : نتائج مخرجات برنامج (Eviews10) الأصلية

نلاحظ من جدول (32) ان جميع القيم الاحتمالية غير معنوية لان كل قيمة اكبر من مستوى المعنوية (0.05) وبالتالي عدم رفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي (No Serial correlation) مما يدل على جودة الأنموذج المقدر.

2- اختبار عدم التجانس (White-TEST) : يكشف هذا الاختبار عن عدم ثبات قيمة تباين الخطأ العشوائي والجدول (33) يبين نتائج هذا الاختبار

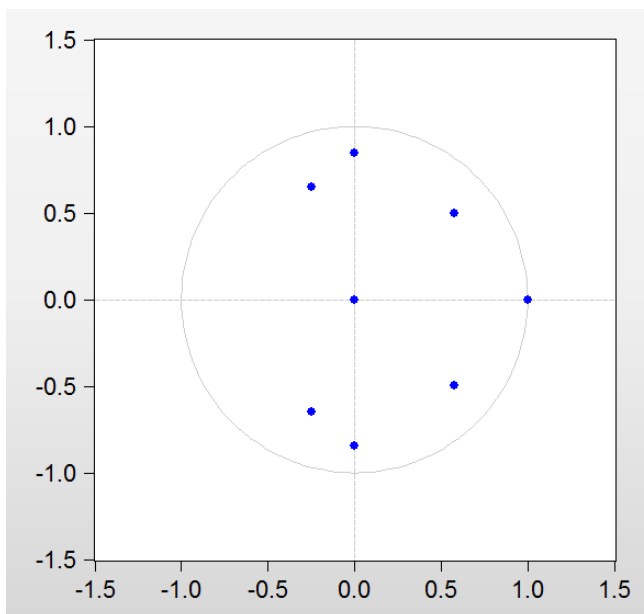
جدول (33)

اختبار التجانس لانموذج تصحيح الاخطاء بين التضخم والائتمان المصرفي

Chi-sq	Df	Prob.
53.38942	42	0.1119

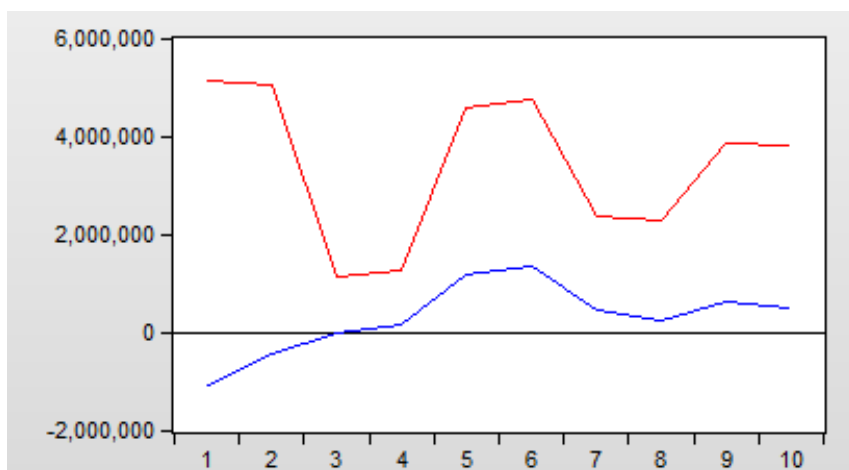
من خلال جدول (33) نلاحظ ان القيمة الاحتمالية اكبر من 5% وبالتالي عدم رفض فرضية العدم التي تنص على ان سلسلة البواقي لها تباين متجانس وبالتالي فان الانموذج المقدر لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي ولا من مشكلة عدم تجانس التباين.

3- اختبار مقلوب الجذور الاحادية لصلاحية الانموذج : يقدم هذا الاختبار الاستقرار الكلية للانموذج والشكل رقم (12) يبين ذلك



شكل (12) نتائج اختبار مقلوب الجذور الاحادية لصلاحية الانموذج

نلاحظ من الشكل (12) ان جميع النقاط داخل حدود الهدف في الدائرة وقيمتها اقل من او تساوي 1 وبالتالي فإن انموذج ECVM ككل مستقر.



شكل (13) استجابة التضخم لصددمات الائتمان المصرفي لعشرة سنوات مقبلة

نلاحظ من الشكل (13) ان حدوث صدمة ايجابية بـ 1% في الائتمان المصرفي تؤدي الى استجابة فورية ايجابية متزايدة باستمرار في معدل التضخم في الفترة 1-7 سنة وتراجع بشكل طفيف في الفترة 8-9.

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

الفرضية تقول عدم وجود أثر فعال للائتمان المصرفي على متغيرات الاستقرار الاقتصادي (النمو الاقتصادي، البطالة، التضخم).

استنتاجات الجانب القياسي

1- وجود علاقة عكسية بين الائتمان المصرفي والنتائج المحلي الإجمالي عند فترة الابطاء الأولى والثانية وعلاقة طردية عند فترة الابطاء الثالثة والرابعة

2- وجود تكامل مشترك بين البطالة والائتمان المصرفي لان اختبار الأثر يشير الى وجود تكامل مشترك لان λ_trace اكبر من القيمة الحرجة عند مستوى دلالة 0.05 في الحالة الأولى وهذا يدل على رفض فرضية العدم التي تنص على وجود علاقة تكامل مشترك للسلسلة الزمنية . وبينت قيمة معامل التحديد بلغت (0.55) أي ان الائتمان المصرفي يفسر نسبة (55%) من التغيرات الحاصلة في الناتج المحلي

3- وجود علاقة طردية بين البطالة والائتمان المصرفي في المدى الطويل نتيجة زيادة تأثير الائتمان المصرفي بارتفاع معدل البطالة وبالتالي فزيادة البطالة زيادة حقيقية وظاهرية لها انعكاسات سواء على القدرة الشرائية للمواطنين (الاستهلاك) او على مستوى المشاريع الجديدة (الاستثمار) . وقيمة معامل التحديد البالغة (0.52) اي ان (52%) من التغيرات في البطالة كانت بسبب الائتمان المصرفي.

4- وجود تكامل مشترك بين التضخم والائتمان المصرفي لان اختبار الأثر يشير الى وجود تكامل مشترك لان λ_trace اكبر من القيمة الحرجة عند مستوى دلالة (0.05) في الحالة الأولى وهذا يدل على رفض فرضية العدم التي تنص على وجود علاقة تكامل مشترك للسلسلة الزمنية . وان قيمة معامل التحديد البالغة (0.48) قيمة أي ان (48%) من التغيرات في التضخم كانت بسبب الائتمان المصرفي .

استنتاجات الجانب النظري

1- تؤدي سوء إدارة المصارف الى التعرض للعديد من المخاطر مما ينعكس سلبا على الموقف المالي الذي يؤدي الى عدم قدرتها الاقراضية في تحقيق الارباح المتوقع حصولها.

2- تطوير القطاع المصرفي من ناحية الكمية بعد عام 2003 بشكل واضح ويتمثل بزيادة الموجودات الأجنبية والكلية إضافة الى حجم الودائع لدى المصارف كما تزايدت أعداد المصارف وفروعها في مختلف محافظات العراق الا ان هذه التطورات لم يكن لها الأثر الكبير والواضح بالاقتصاد العراقي .

3- الائتمان المصرفي المقدم الى القطاع الخاص يذهب الى الافراد دون الشركات أي ان النسبة الائتمانية المقدمة للافراد بلغت 78% والنسبة المقدمة للشركات بلغت 22% مما يؤثر سلبا على عملية التنمية الاقتصادية .

4- يتأثر الائتمان المصرفي بالعديد من المشاكل والمعوقات التي تواجه عمل المصارف منها انخفاض الوعي المصرفي لدى الجمهور وكذلك ضعف الاستقرار الأمني وانخفاض نسبة الكثافة المصرفية وترهل الهيكل الإداري في اغلب المصارف ضعف مساهمة المؤسسات الساندة للقطاع المصرفي كسوق الأوراق المالية وغيرها ، اذ ان زيادة هذه المعوقات يؤدي الى انخفاض نسبة اسهامه بالنتائج المحلي الإجمالي.

5- الارتفاع بمعدلات النمو الاقتصادي لم يكن متأتيا من زيادة في انتاج القطاعات الحقيقية (الزراعي والصناعي والخدمي) وغيرها من القطاعات الاخرى إنما جاء نتيجة مساهمة القطاع النفطي وما تحصل الدولة من خلاله على الإيرادات مما ينعكس على زيادة الناتج المحلي الإجمالي.

التوصيات

1- ندعو المشرع العراقي الى الاسراع بالمصادقة على مشروع قانون ضمان الودائع المصرفية لعام 2008 لان هذا القانون يعزز ثقة المودعين بالمصارف , كما انه يخفف على المصارف من آثار تحقق مخاطر القروض المصرفية .

2- ضرورة ان يقوم البنك المركزي العراقي بسن قوانين خاصة بتوجيه الائتمان المصرفي نحو القطاعات الاقتصادية الإنتاجية اذ باتت الحاجة ملحة الى ان تراعي السياسة الائتمانية للمصارف أهمية الربط بين مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي والقرار الائتماني والتركيز على ضرورة توزيع الائتمان المصرفي بطريقة عادلة حسب أهمية القطاع الاقتصادي وما يحقق تفاعل بين المصارف مع النشاط الاقتصادي واسهامه في القطاع الاستثماري والتوجه للاقراض طويل الاجل ويعتمد البنك المركزي على سياسة نقدية بمبدأ الثواب والعقاب مع المصارف العاملة في العراق وان المصرف يلتزم بنسبة التسهيلات الى الودائع التي يحدده البنك المركزي وان يقوم بدعم القطاعات الاقتصادية بطريقة جيدة ومن الممكن ان يحصل على خصم من نسبة الاحتياطي القانوني والمفروض عليه .

3- تضافر جهود البنك المركزي والمصارف التجارية التابعة له في العراق معا في سبيل إيجاد بيئة ملائمة للائتمان المصرفي خلال التعامل بمسؤولية مع جميع العوامل التي تؤثر على الائتمان من جهة العرض والطلب والتنسيق بين السياستين المالية والنقدية وعدم الاختلاف في اهداف كل منهما من خلال اتباع سياسة مالية تؤدي الى عرض مناسب للمدخرات وتوفير طلب مناسب عليها لغاية الاستثمار.

- 4- التقليل من الائتمان المصرفي المقدم لبعض القطاعات الاقتصادية او المشاريع الغير ناجحة ذات جدوى اقتصادية غير جيدة مما يضمن الاستقرار الاقتصادي داخل البلد للحد من مستوى التضخم والمحافظة على التوازن.
- 5- بما ان البطالة مشكلة كبيرة ومعقدة لذا فان محاربتها يقع ضمن مسؤولية جميع المؤسسات التي تتعامل بالنقود مما يجعل المصارف التجارية تساهم في تخفيض حجم البطالة في العراق من خلال اللجوء الى سياسة ائتمانية متميزة .
- 6- ضرورة العمل بنظام مصرفي انتاجي اكثر مما هو استهلاكي أي ان الائتمان المقدم يتجه نحو انتاج السلع والخدمات التي تؤدي الى زيادة الناتج المحلي الإجمالي ، اذ ان تحقيق الائتمان المصرفي اثر بنسبة (55%) في الناتج المحلي الإجمالي ينبغي ان تزيد الى اكثر من هذه النسبة كون المصارف التجارية هي شريان الحياة في أي اقتصاد.
- 7- التصدي للتضخم واستهدافه وتحقيق اطار موحد من الاستقرار والنمو الاقتصادي المرغوبين وضرورة قيام الجهات ذات العلاقة (البنك المركزي , وزارة التخطيط , وزارة المالية) بالاهتمام بدقة الدراسات التي تساهم في تسهيل الية منح القروض والائتمان المصرفي ودوره البارز في تحفيز ادوات السياسة النقدية .
- 8- تبني السياسة النقدية بالوقت الحاضر تحقيق هدف الاستقرار لايمنع من ان يكون لها دور كبير في توفير مستلزمات الحركة التنموية في العراق بل على العكس يجب ان تمارس السياسة النقدية دورا فاعلا في دعم عملية النمو خصوصا في الجانب الحقيقي غير النفطي الامر الذي سيجعل الاستقرار الاقتصادي حقيقة راسخة داخل الاقتصاد الوطني .

المصادر

1-المصادر باللغة العربية

القرآن الكريم

أولاً: الكتب

1. احمد ناجي احمد ، كتاب اساسيات العمل المصرفي ، <http://www.mediafire>
2. الاشقر احمد ، الاقتصاد الكلي ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، الطبعة الاولى ، عمان ، 2010
3. الالفى احمد عبد العزيز ، كتاب الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني .
4. الامين عبد الوهاب ، مبادئ الاقتصاد الكلي ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان ، 2002.
5. الببلاوي حازم ، دليل الرجل العادي الى تاريخ الفكر الاقتصادي ، الطبعة الاولى ، دار الشروق للنشر ، القاهرة ، 1995 .
6. البراوي راشد ، الموسوعة الاقتصادية ، دار النهضة العربية ، بيروت ، طبعة 1 1971.
7. الخزعلي جعفر طالب أحمد ، تطور الفكر من افلاطون الى فريدمان .
8. الراشدان عبد الله زاهي ، في اقتصاديات التعليم ، الطبعة الثالثة ، دار وائل للنشر ، الاردن ، 2008.
9. الرفاعي أحمد ، وآخرون ، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق ، دار وائل للنشر ، عمان ، الطبعة الثالثة 1999 .
10. الزبيدي حمزة محمود ، ادارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني ، الوراق ، للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن ، 2002.
11. السيد علي المولى، النظم النقدية والمصرفية مع دراسة خاصة للنظام المصرفي المصري ، القاهرة ، دار النهضة العربية ، 1988 .
12. الشمري صادق راشد ، دار العمليات المصرفية (مدخل وتطبيقات) دار اليازوري العملية للنشر العلمية للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن 2014 .
13. العبيدي ، رائد عبد الخالق ، وآخرون ، النقود والمصارف ، دار الايام للنشر والتوزيع ، عمان الاردن ، 2013.
14. العيساوي كاظم جاسم ، وآخرون ، الاقتصاد الكلي ، تحليل نظري وتطبيقي ، دار المستقبل للنشر والتوزيع ، عمان ، الطبعة الاولى 2000 .
15. العيسي نزار سعد الدين، اخرون ، الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات، عمان دار حامد للنشر والتوزيع ، 2014 .
16. الغالبي عبد الحسين جليل ، وآخرون ، اساسيات النقود والبنوك ، الطبعة الاولى ، النجف ، كانون الثاني 2016
17. القريشي مدحت ، التنمية الاقتصادية – نظريات وسياسات وموضوعات – دار وائل للنشر ، الاردن 2007.

- 01 الكراسنة ابراهيم ، كتاب الاطار المفاهيمي لادارة الائتمان لدى البنوك ، صندوق النقد العربي رقم 26 ابو ظبي ، الامارات العربية المتحدة 2013.
18. باري سيجل ، النقود والبنوك والاقتصاد وجهة نظر النقيدين ، ترجمة طه عبدالله منصور وعبد الفتاح عبد الرحمن عبد المجيد ، دار المريخ للنشر ، الطبعة الاولى الرياض ، المملكة العربية السعودية 1987 .
19. جيمس جوارتيني ، وآخرون ، الاقتصاد الكلي ، دار المريخ ، المملكة العربية السعودية ، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمن ، عبد العظيم محمد .
20. حسام علي داود ، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر، عمان ، الطبعة الثالثة .
21. حسن سمير عشيش ، التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الاقراض والتوسع النقدي في البنوك ، مكتبة المجتمع العربي للمشر والتوزيع ، الطبعة الاولى 2010 .
22. حيدر يونس كاظم ، كتاب الفكر الحديث في السياسات الاقتصادية ، المرجع الالكتروني للمعلوماتية www.ALMERJA.COM
23. د. حسن , واخرون , شرح الاعتمادات المستندية , دار المعرفة , 1991:ص102
24. رمزي زكي ، الاقتصاد السياسي للبطالة ، تحليل لاخطر لمشكلات الرأسمالية المعاصرة 1978 لسلسلة كتب يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب ، الكويت .
25. زكريا الدوري، يسرى السامرائي، البنوك المركزية والسياسات النقدية، دار البازوري للنشر، عمان 2006 .
26. ساملسون بول هاوس ، وآخرون ، الاقتصاد ، ترجمة هشام عبدالله ، الطبعة الاولى ، عمان الاردن ، مطبعة اهلية 2001 .
27. سامي خليل ، النظريات والسياسات المالية والنقدية ، شركة كاظمة للنشر والتوزيع ، الكويت ، 1982 .
28. سليم سحر عبد الرؤوف ، عبدة عبير شعبان ، قضايا معاصرة في التنمية الاقتصادية ، الاسكندرية ، مكتبة الوفاء القانونية .
29. شيخي محمد ، طرائق الاقتصاد القياسي ، محاضرات وتطبيقات ، عمان ، دار الحامد للنشر الطبعة 1، 2012.
30. صقر احمد صقر، النظرية الاقتصادية الكلية، وكالة المطبوعات، الكويت، 1983.
31. طه طارق ، ادارة البنوك في بيئة العولمة والانترنت ، الاسكندرية ، دار الفكر الجامعي 2007.
32. عبد الرحمن يسرى احمد ، النظرية الاقتصادية الكلية والجزئية ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، الطبعة الثانية .
33. عبدالله ,خالد امين , واخرون , ادارة العمليات المصرفية المحلية والدولية , دار وائل للنشر والتوزيع , عمان, 2006
34. عوض الله زينب حسين ، اقتصاديات النقود والمال ، الدار الجامعية ، القاهرة 1995 .
35. غازي مامندي ، ادارة البنوك ، الطبعة الاولى ، مطبعة حجي هاشم – اربيل 2012 .
36. فليح حسين خلف ، التنمية والتخطيط الاقتصادي ، جدارا للكتاب العالمي ، عمان ، الاردن 2006.

37. فورمان بوريس ، اهمية محددات ائتمان القطاع الخاص في ملكية البلدان الصناعية في اوراق العمل 108.
38. محمد طاقة ، وآخرون ، اقتصاديات العمل ، اثناء للنشر والتوزيع ، الاردن ، الطبعة الاولى ، 2008.
39. محمد عبد القادر عطية ، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق ، الدار الجامعية للطباعة والنشر ، الاسكندرية ، طبعة الاولى ، 2005.
40. مطر محمد ، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني الاساليب والادوات والاستخدامات العلمية ، الطبعة الاولى ، الاردن ، عمان ، دار وائل للنشر والتوزيع.
41. معجم المعاني الجامع
42. مفتاح صالح ، (النقود والسياسة النقدية المفهوم – الاهداف – الادوات) الطبعة الاولى ، دار الفجر للنشر والتوزيع ، القاهرة 2005.
43. ناظم محمود نوري الشمري (النقود والمصارف) دار الكتب للطباعة والنشر ، جامعة الموصل ، 1998 .
44. نامق صلاح الدين ، نظريات النمو الاقتصادي ، دار المعارف ، مصر 1966 .
45. والاس بيترسون، الدخل والعمالة والنمو الاقتصادي، مؤسسة فرنكلين للطباعة والنشر، بيروت، 1968 .

ثانيا : الدراسات والبحوث

1. اتحاد المصارف العربية ، القطاع المصرفي العراقي ، <http://uabonline.org>
2. احمد هذال ، مقالة عن الاستقرار الاقتصادي في العراق ، مقالات اقتصادية ، شبكة النبأ المعلوماتية ، 2018 <https://m.annabaa.org>
3. البشير عبد الكريم ، تصنيفات البطالة ومحاولة قياس الهيكلية والمحبطة منها خلال عقد التسعينات ، جامعة الشلف ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، العدد الاول .
4. البنك المركزي العراقي ، مجلة الدراسات النقدية والمالية ، المؤتمر السنوي الرابع ، الدور التمويل لبنك المركزي العراقي ، المعطيات والاتجاهات 2018.
5. الجزراوي ابراهيم محمد علي ، وآخرون ، تحليل الائتمان المصرفي باستخدام مجموعة من المؤشرات المالية المختارة دراسة نظرية تطبيقية في مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار خلال الفترة 2005-2007.
6. الحلو عقيل حميد جابر ، وآخرون ، تطور حجم الائتمان وتأثيره في بعض المتغيرات الاقتصادية للمدة (2004-2018) المجلد 11 العدد 3، 2021.
7. الحيايي وليد ناجي ، دراسة بحثية حول البطالة ، مقدمة من الاكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك / كلية الادارة والاقتصاد في الدنمارك.

8. أربيعي ، فلاح خلف ، سبل معالجة ظاهرة البطالة في العراق ، الحوار المتمدن ، العدد 2254 سوريا 2008 .
9. الربيعي فلاح خلف ، تغير ظاهرة التضخم في الاقتصاد العراقي ، مجلة العراق للاصلاح الاقتصادي ، عدد خاص عن التضخم ودور السياسات المالية والاقتصادية ، بغداد ، 2006.
10. السبعوي صفاء يونس ، تحليل العلاقة بين الأسعار العالمية للنفط ، اليورو والذهب باستخدام متجه الانحدار الذاتي (VAR) ،المجلة العراقية للعلوم الأحصائية ، العدد 14, 2008 .
11. السهلاني اديان فلاح ، اثر التوسع في السيولة على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي للمدة 1991-2017 جامعة البصرة / كلية العلوم الاقتصادية ، العدد السابع والخمسون ، مجلد الخامس عشر ، حزيران 2020 .
12. السيد علي عبد المنعم ، دور السياسة النقدية في التنمية الاقتصادية ، جامعة الدول العربية المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، القاهرة ، 1975.
13. الشمري مي حمودي عبد الله ، واقع وأسباب البطالة في العراق بعد عام 2013 وسبل معالجتها ، المعهد الطبي التقني ، المنصور ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ، الجامعة عدد ، سبعة وثلاثون .
14. أشويهيدي فوزي علي ، نشرة التجارة والتنمية للمصرف الليبي حول الائتمان المصرفي ، 2003، الصفحة الالكترونية [http:// www.Bankofcd.com](http://www.Bankofcd.com) .
15. الشيباني فاضل كريمة كزار ، السياسة النقدية واثرها على التضخم في العراق بعد عام 2003 كلية الامام الكاظم (ع) للعلوم الإسلامية الجامعة ، مجلة كلية مدينة العلم الجامعة ، المجلد 10 العدد2 السنة 2018 .
16. ألسوري ماجد ، اصلاح النظام المصرفي في العراق ، مجلة الحوار ، معهد التقدم للسياسات الائتمانية، 2014.
17. العبدلي عايد ، تقدير اثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الدول الاسلامية ، دراسة تحليلية قياسية ، مجلة مركز صالح عبد الله للاقتصاد الاسلامي بجامعة الأزهر ، السنة التاسعة ، عدد (27) ، 2005 .
18. الغالبي عبدالحسين جليل ، وآخرون , اثر مقاييس عرض النقد على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في عينة من الدول المتقدمة ، مجلة الغري ، العلوم الاقتصادية والادارية ، مجلد 2 العدد 12 في عام 2009 .
19. الوليد عبيدي , المصارف العراقية ,مجلة , العدد 17 آذار 2014.
20. بوشيخي بوحوص , نحو نظرية جديدة لتفسير أعمال البنوك , النظرية العامة الجزائرية البنكية للتنمية الشاملة , مجلة الافاق للدراسات الاقتصادية , العدد السادس 2019 :ص 15

21. ثروت جهان ، احمد صابر محمود ، كريس باباجورجيو ،مجلة التمويل والتنمية ، سبتمبر 2014 .
22. ثويني فلاح حسن , طبيعة العلاقة بين السياسة النقدية والسياسة المالية في العراق بعد عام 2003 مجلة المدى , العدد 1816 . <https://almadapaper.net/view.php>
23. ثويني فلاح حسن ، التوجيهات الجديدة للسياسة النقدية في العراق ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، جامعة المستنصرية ، المجلد 3 العدد 8 خاص 2005 .
24. جبار إبراهيم جاسم ، الإصلاح المصرفي في العراق ، الأسس والعناصر ، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية ، جامعة واسط العدد 19: 2015 .
25. حسن كريم حمزة، الدور التمويلي للمصارف العراقية في تحقيق النمو الاقتصادي ، مجلة الغزي للعلوم الاقتصادية والإدارية ، السنة الحادية عشر ، العدد 32 المجلد 9 سنة 2015 .
26. حسين جواد كاظم ، محددات التضخم في اطار جدلية الفكر الاقتصادي دراسة لواقع التضخم في الاقتصاد العراقي والعوامل المحددة له للمدة 2003-2013 جامعة البصرة ، كلية الادارة والاقتصاد، مجلة الاقتصادي الخليجي ، العدد 30 كانون الاول 2016 .
27. حميد عبد عون ، وآخرون ، العلاقة السببية بين الأسعار والمساحات المزروعة و انتاج الرز في العراق للفترة من 1970 - 2008 ، مجلة الادارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والادارية والمالية ' جامعة بابل ' العدد 1 ، 2012 .
28. خالد القدير ، تأثير الائتمان المصرفي لتمويل الواردات على الواردات في المملكة العربية السعودية ، مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد 21 ، العدد 2 ، 2005 . دهيم كوثر محمد ، الخصخصة ودورها في تطوير القطاع المصرفي في العراق ، مجلة الكوت ، للعلوم الاقتصادية والإدارية ، جامعة الكوت ، العدد 24 ، 2016 .
29. روابح عبد الباقي ، البطالة وتدبير الدعم والحماية الاجتماعية في الجزائر مجلة العلوم الانسانية ، جامعة قسنطينة 1 العدد 37 ، 2012 .
30. زبدة خالد حسن ، واقع السياسات الائتمانية للبنوك العاملة في فلسطين للفترة 2006-2012 المجلة الاردنية للعلوم التطبيقية ، مجلد 16 جامعة القدس ، فلسطين.
31. زكان احمد بالعباس رابح ، العلاقة بين الانفاق العام والبطالة – دراسة قياسية لحالة الجزائر للمدة 1989-2008 . https://www.google.dz/ur1_2010
32. سعيد علي بقرق ، الاستقرار الاقتصادي والاستقرار النقدي ، 2017 . <https://almandeb.news>
33. سلامي احمد ، وآخرون، اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في تركيا خلال فترة 2006-2016 مجلة رؤى اقتصادية مجلد 2 العدد 8

34. سلوى عبد الجبار عبد القادر ، المخاطر الائتمانية واثرها في القرار الائتماني الصائب ، مجلة جامعة كربلاء العلمية ، المجلد السادس ، العدد الاول ، علمي ، 2008.
35. سيد متولي عبد القادر، اشتقاق انموذج تصحيح الخطأ من اختبار التكامل المشترك لجوهانسون: اطار نظري تطبيقي باستخدام برنامج (E.5) ، منتديات الاحصائيين العرب ، 2019.
36. عمار عبد الهادي شلال ، وآخرون، اثر نمو الناتج المحلي الاجمالي على الائتمان النقدي المباشر الممنوح من القطاع المصرفي ، دراسة في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2017) ، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية المجلد 11 العدد 26 ، 2019 .
37. قريب الله عبدالمجيد عبدالقادر حامد، استخدام نموذج متجه الانحدار الذاتي (VAR) لدراسة العلاقة بين حجم الإنفاق العام والنمو السكاني في السودان لفترة (1960 م 2015 م) (مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية ، العدد 19 (3) 2018 e- ISSN (Print):1858-6740 ISSN (Online):1858-8573.
38. قندوز عبد الكريم أحمد ، اقتصاديات جانب العرض ، موجز، سياسات صندوق النقد العربي ، العدد 22, 2021
39. ليلي بن عاشور ، محددات نجاح المؤسسة الصغيرة والمتوسطة المقامة من طرف البطالين والمدعمة بالصندوق الوطني للتأمين على البطالة ، دراسة ميدانية على مستوى الجزائر العاصمة 2009.
40. محمد جلال مراد ، البطالة والسياسات الاقتصادية ، جمعية العلوم الاقتصادية السورية 2019.
41. موسى ادم عيسى ، اثار التغيرات في قيمة النقود وكيفية معالجتها في الاقتصاد الاسلامي ، مجموعة دلة البركة ، جدة 1993 .
42. نسرين مصطفى شرفاتي ، تقدير وتحليل العلاقة بين الائتمان المصرفي والنمو الاقتصادي لعينة من بلدان الاعضاء في صندوق النقد العربي، جامعة تكريت / كلية الادارة والاقتصاد / مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية / مجلة 1 العدد 37 ، 2017 .
43. نغم حميد عبد الخضر، قياس العلاقة التبادلية بين عرض النقد ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة 1980- 2013 / كلية الادارة والاقتصاد / جامعة واسط / مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية – العدد 21 , 2016 .
44. نور محمد ثابت كاظم ، تقييم فاعلية ادارة الائتمان المصرفي – اطار مفاهيمي ، كلية التربية جامعة سامراء ، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية – مجلد 5 العدد 10 ، 2013.

ثالثاً : الرسائل والاطاريح

1. ابو نايلة ازهار حسن علي ، الائتمان المصرفي بين تحديات المخاطر وسبل المعالجة ، دراسة تحليلية للمصارف التجارية الخاصة في العراق ، 2005 .
2. الجريدي محمد علي سالم ، دراسة العلاقة بين الائتمان المصرفي المحلي والمستوى العام للأسعار دراسة تحليلية وقياسية في الاقتصاد الليبي من الفترة 1970-2018، اطروحة جامعة الزاوية ، كلية الاقتصاد الزاوية.
3. الجشعمي فايزة حسن مسجت ، دور الائتمان المصرفي بالنمو الاقتصادي في العراقي 2003-2014 رسالة ماجستير، جامعة البصرة كلية الادارة والاقتصاد.
4. الموسوي علي امير خليل ، تنمية الموارد المالية واثرها على محفظة الائتمان المصرفي : دراسة مقارنة بين عينة من المصارف التجارية العراقية الحكومية والاهلية ، رسالة ماجستير ، جامعة بغداد كلية الادارة والاقتصاد ، 2010 .
5. ايمان عبد الرحيم كاظم ، اثر الصدمات النقدية في الاستقرار الاقتصادي تجارب دول مختارة ، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ، الفلسفة في العلوم الاقتصادية ، جامعة كربلاء المقدسة ، كلية الادارة والاقتصاد ، قسم اقتصاد 2016 .
6. بعمرة احمد ، قيزة عمر ، اثر السياستين النقدية والمالية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة 1990-2014 دراسة قياسية حسب نموذج سانت لويس، اطروحة دكتوراه ، جامعة زيان عاشور ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، الجلفة ، الجزائر 2016 .
7. جليلة مصعور ، ، مسؤولية البنك عن الائتمان المصرفي في القانون الجزائري ، اطروحة دكتوراه ، جامعة باتنة 1- / كلية الحقوق والعلوم السياسية 2016 .
8. حسين رحيم حمود، استخدام الاساليب الكمية في اتخاذ قرارات منح الائتمان بالبنوك التجارية ، جامعة سكيكدة .
9. خلف عمار حمد ، قياس تأثير تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي في العراق ، اطروحة دكتوراه مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، مجلد 17 العدد 64 ، جامعة بغداد / كلية الادارة والاقتصاد 2011 .
10. درواسي مسعود ، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي ، دراسة حالة الجزائر خلال فترة 1990-2014 اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ، جامعة الجزائر 2006 .
11. زعيتري صارة ، اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية مقارنة مع بعض الدول العربية خلال فترة 1980-2015 اطروحة دكتوراه ، جامعة زيان عاشور ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، الجلفة ، الجزائر.
12. سعود عويد عبد ، التنظيم القانوني لمنح الائتمان المصرفي دراسة مقارنة ، رسالة ماجستير جامعة بابل / كلية القانون 2011.
13. عقيل عبد مهدي ، تحليل مؤشر الاصلاحات المالية والمصرفية في السوق المالية والجهاز المصرفي ، اطروحة الدكتوراه ، جامعة الكوفة ، 2010.

14. ميساوي أوليد قسوم ، اثر ترقية الاستثمار على النمو الاقتصادي في الجزائر منذ 1993 اطروحة الدكتوراه ، جامعة محمد خيضر – بسكرة – كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير / قسم العلوم الاقتصادية 2018 .

التقارير

1. ابريهي علي احمد ، التضخم ، والسياسة النقدية ، منشورات البنك المركزي العراقي ، تشرين الثاني، 2009 .
2. البنك الدولي بتقريره ، القطاع المالي العراقي.
3. البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، التقرير الاقتصادي السنوي لعام ، لسنوات مختلفة .
4. البنك المركزي العراقي ، النشرة الاحصائية ، لسنوات مختلفة.
5. البنك المركزي العراقي ، النشرة الاقتصادية السنوية ، لسنوات سابقة .
6. البنك المركزي العراقي التقرير الاقتصادي الدوري حول مؤشرات الوضع الاقتصادي للعراق للربع الأول من عام 2007.
7. الجابري محمد عابد ، وآخرون ، تقرير عن (التنمية البشرية في الوطن العربي : الابعاد الثقافية
8. الزرري عبد النافع عبدالله ، وآخرون ، دراسة تحليلية لبيان الاثر الائتماني المصرفي على الاسعار ، تقرير ، مجلد 8 العدد 8 عام 1986 .
9. تقرير التضخم السنوي لعام 2017 دائرة السياسات الاقتصادية والمالية / قسم السوق وتنمية القطاع الخاص / الجهاز المركزي للإحصاء قسم الأرقام القياسية 2018 .
10. تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية مونثيري ، المكسيك 22 - 18 آذار ، مارس 2002 منشورات الامم المتحدة .
11. عبد النبي وليد عيدي ، دور البنك المركزي العراقي في مواجهة الازمة الاقتصادية وتطوير الاقتصاد العراقي والقطاع المصرفي ، البنك المركزي العراقي ، آيار 2018 .
12. منشورات صندوق النقد الدولي .
13. منظمة العمل العربية سياسات التدريب في ضوء القدرات الاقتصادية ، مكتب العمل الدولي ، 2003 .
14. مؤسسة النقد العربي السعودي ، 2017 .
15. والمجتمعية وسلسلة دراسات التنمية البشرية واللجنة الاقتصادية لغربي ألسي (الاسكوا) وبرنامج الامم المتحدة الانمائي نيويورك 1996 .

ثانياً: المصادر الاجنبية

1. Al-BayatI، Mohammed Talaat Mohammed 2017، the role of electronic accounting information system in the development of credit risk management: a field study on the Iraqi banking sector، Master Thesis، Suez Canal University، Egypt.

2. Benjamin S.Cheng, Summer1999, Causality Between Taxes And Expenditures: Evidence From Latin American Countries , Journal Of Economics And Finance, Vol.(23) , No. (2), P.P 184-192.
3. Blinder , , Alans and joseph stiglitz , 1983 man credit , constrains , and Economic Activity American , Economic Review , No , p73,1983
4. Chrystal, A. (2002) Lending policy. Journal of Banking and finance, V26, United Kingdom.
5. Dudley, G. Loukett,"Money and Banking " Printed in Singapore: Mccgraw-Hill Book Co., 1984, p (129)
6. Eric Strobl , David byrne , defining unemployment in developing countriec: the case of Trinidad and Tobago , centre for Research in Economic development and interational Trade , school of Economics , university of nottingham , university park , Nottingham ,NG7 2RD united kingdom ,May 2001.p2 .
7. Glen Bullivant Fim, Gredit policy, credit- necessary For business growth but currying both risk and cost p45
8. H.R.Seddighi K.A.Lawyer and A.V.Katos. Econometric SIA Practical Approach, 2000, pp262-263.
9. Hofrmann , boris , 2001 , the Determinants of private sector credit in Industrialized countries : property prices Matter, Bls working papers , No.108,
10. Ilo,unctad, undesa and wto,,"Macroeconomic Stability:Inclusive Growth and Employment, united Nations Conference on Trade and development ,2010.pp7-8 .
11. Johansen .S & Juselius.K ,1990,: Maximum Likelihood Estimation And Interference On Cointegration With Application To The Demand For Money, Oxford Bulletin Of Economics And Statistics, Vol 52, P.P 169-210.
12. Johansen .S, 1991,: Estimation And Hypothesis Testing Of Cointegration Vectors In Gaussian Vector Autoregressive Models , Econometric A, P.P 1551-1580.
13. Khalid H. Qudair ,2005, The Relationship between Government Expenditure and Revenues in the Kingdom of Saudi Arabia: Testing for Cointegration and Causality ,Econ.&Adm.,Vol 19,No.1, p34.
14. Lnternational labour Organization (ilo) , Resolution concerning Statistics of the economically active population employment ,

- unemployment and underemployment ‘the thirteenth International conference of labour statisticians’ Ilo Resolution 1982:p10
15. Muller.Jet autres, 2004, Manuel et applications: Economie , Dunod , Paris, 4edition , p71.
 16. Paterson, W.C income, employment and Economic Growth (New york: W.W, Norton and Co., Inc, 1967) p384 .
 17. Patrick Artus , finance et croissance , (paris , le cercle , des economists) 2006 p 104.
 18. Samuel CarmeronM Econometrics , Mcgarw Hill, New York, 2005, p:285 .
 19. T.N.Hajela, mony- Banking and International Trade ,published by: Ane Books pvt-Ltd Eighth Edition: 2009p.246.
 20. World employment Report (2204 -2005) employment productivity and poverty reduction , Geneva, ILO, 2005,p81,ISBN: 92-2-1148130.

الملاحق

الملاحق

جدول رقم (1) المصارف الحكومية والاهلية العاملة في العراق من 2004 – 2019

ت	اسم المصرف	رأس المدفوع المال	الموجودات	تاريخ تاسيس المصرف	عدد فروع المصرف
1-	مصرف الرافدين	000,126	544,283,41	1941	174
2	مصرف الرشيد	000,50	542,225,19	1988	158
3	مصرف الزراعي التعاوني	600,100	089,748,2	1935	45
4	المصرف الصناعي	000,175	950,758	1946	9
5	المصرف العقاري	000,50	343,502,3	1948	16
6	المصرف العراقي للتجارة	2.750.000	27.366.735	2004	25
7	مصرف النهدين الاسلامي	150.000	176.391	2015	4
8	مصرف بغداد	250.000	1.234.142	1992	30
9	المصرف التجاري العراقي	250.000	494.515	1992	11
10	مصرف البصرة الدولي للاستثمار	75.000	613.977	1993	2
11	مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار	250.000	831.867	1993	18
12	مصرف الاستثمار العراقي	250.000	658.093	1993	16
13	مصرف المتحد للاستثمار	300.000	736.229	1994	27
14	المصرف الأهلي العراقي	250.000	544.849	1995	12
15	مصرف الائتمان العراقي	250.000	512.024	1998	5

3	1999	560.548	150.000	مصرف دار السلام للاستثمار	16
11	1999	545.215	250.000	مصرف بابل	17
12	1999	400.415	250.000	مصرف الاقتصاد للاستثمار والتمويل	18
10	2000	269,415	250.000	مصرف سومر التجاري	19
17	2000	546.762	105.072	مصرف الوركاء للاستثمار والتمويل	20
19	2000	653.912	300.000	مصرف الخليج التجاري	21
10	2001	452.512	252.500	مصرف الموصل للتنمية والاستثمار	22
7	2004	484.483	300.000	مصرف الشمال للتمويل والاستثمار	23
10	2004	612.828	252.500	مصرف الاتحاد العراقي	24
9	2005	494.166	250.000	مصرف اشور الدولي للاستثمار	25
9	2006	1.579.925	250.000	مصرف المنصور للاستثمار	26
3	2006	394.964	264.000	مصرف عبر العراق	27
5	2007	965.863	250.000	مصرف الإقليم التجاري	28
5	2008	428.610	000,250	مصرف الهدى	29
4	2010	543.915	265.000	مصرف أربيل	30
15	2011	681.342	250.000	مصرف التنمية الدولي للاستثمار والتمويل	31
3	2005	287.372	58.734	مصرف ميلي ايران	32
4	2006	528.219	59.267	مصرف بيبيلوس اللبناني	33
2	2006	143.700	59.346	مصرف الزراعي التركي	34
3	2008	123.733	59.500	مصرف انتر كونتنتال	35
3	2009	595.730	59.112	مصرف بيروت والبلاد العربية	36

3	2011	556.848	58.954	مصرف البحر المتوسط	37
2	2011	284.270	59.065	ايش بنك شركة مساهمة	38
1	2011	76.865	59.131	مصرف اللبناني الفرنسي	39
2	2011	66.965	60.306	مصرف باريسيان	40
1	2011	139.800	59.539	مصرف وقف للشاركة المساهمة التركية	41
2	2013	135.024	61.616	مصرف ستاندرد تشارترد	42
2	2014	111.820	58.936	مصرف فرنسينك	43
2	2014	163.620	59.136	مصرف الشرق الأوسط وأفريقيا	44
2	2014	130.337	58.898	مصرف لبنان والمهجر	45
5	2016	294.459	59.100	بنك عودة	46
2	2011	83.915	58.904	مصرف الاعتماد اللبناني	47
14	1993	530.155	250.000	مصرف العراقي الإسلامي للاستثمار والتمويل	48
17	2001	438.742	250.000	مصرف ايلاف الإسلامي	49
4	2005	288.994	112.000	مصرف دجلة والفرات للتنمية والاستثمار	50
5	2005	1.290.063	400.000	مصرف كوردستان الدولي للاستثمار والتنمية	51
6	2005	640.429	251.000	مصرف الوطني الإسلامي	52
9	2007	335.576	250.000	مصرف التعاون الإسلامي للتنمية والاستثمار	53
8	2006	603.825	250.000	مصرف البلاد الإسلامي للاستثمار والتمويل	54
13	2008	680.528	255.000	مصرف جيهان للاستثمار والتمويل الاسلامي	55
7	2016	303.937	250.000	مصرف الجنوب الإسلامي	56

4	2016	264.238	250.000	العالم الإسلامي	57
5	2016	168.895	100.000	الدولي الإسلامي	58
4	2016	309.848	250.000	نور العراق الإسلامي	59
3	2016	262.183	250.000	مصرف زين العراق	60
4	2016	344.340	250.000	مصرف العربية	61
5	2016	264.123	250.000	مصرف الثقة	62
1	2016	268.426	250.000	مصرف الانتصاري الاسلامي	63
2	2016	260.091	250.000	مصرف الراجح الإسلامي	64
1	2016	265.465	250.000	مصرف القابض الإسلامي	65
2	2016	311.740	250.000	مصرف قرطاس الإسلامي	66
2	2018	130.419	100.000	مصرف اسيا التركي	67
1	2018	109.817	100.000	مصرف المستشار الاسلامي	68
1	2018	104.610	100.000	مصرف المشرق العربي الإسلامي	69
3	2010	704.984	58.907	مصرف أبو ظبي الإسلامي	70
2	2011	118.094	59.683	مصرف البركة	71
3	2005	287.372	58.734	مصرف ميلي ايران	72

الجدول من اعداد الباحثة اعتمادا على بيانات البنك المركزي العراقي

Abstract:

Bank credit is one of the most important topics in economic life in general and banking life in particular by providing the necessary funds to investors and providing the liquidity needed by the requirements of economic stability. Both studies stem from the research problem of the ineffectiveness of bank credit on the variables of economic stability, as well as the bank credit did not have a strong role on the variables of economic stability. The importance of the study lies in the fact that bank credit has a role in increasing economic growth in the Iraqi productive sectors and reducing unemployment and inflation, which is reflected positively on economic stability and activating the private sector through financing commercial banks. The research objective revolves around knowing the role played by bank credit in the variables of economic stability in Iraq. The study concluded that bank credit is related to the variables of economic stability prepared for the study through the existence of a direct relationship between bank credit at the first, third and fourth slowdown period and an inverse relationship at the second slowdown period and the existence of a joint integration between unemployment and bank credit as well as with inflation and also a direct relationship between bank credit and unemployment The long-term.

Ministry of Higher Education and Scient
University of Al- Qadisiyah
Faculty of Administration and Economics
Department of Economics



The effect of Bank Credit on some variables of Economic stability in Iraq for the period 2004-2019

A letter Submitted to the Faculty of Administration and Economics university of Qadisya In a fulfillment of the Requirements for the Degree of Master in Economics

By

Entisar Abbas Hassoun AL-mamoury

Supervised By

Dr. Baqer Karji Habib AL-Juboury

